تحذير القاصي والداني

من تأصيلات أهل التمييع

في كلام الشيخ عبد المالك رمضاني

قال أحد السلف:

ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه

وقال آخر:

من يجالس أهل البدع أشد علينا من أهل البدع



كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

دار سبيل المؤمنين

للنشر والتوزيع

تحذير القاصي والداني

من تأصيلات أهل التمييع

في كلام الشيخ عبدالمالك رمضاني

قال أحد السلف:

«مَا أَسَرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَبْدَاهَا اللهُ عَلَى صَفَحَاتِ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ»

وقال آخر:

«مَنْ يُجَالِسْ أَهْلَ البِدَعِ أَشَدُّ عَلَيْنَا مِنْ أَهْلِ البِدَعِ»

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين





تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة

معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطّلة



المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ))

((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا))

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيماً))

فإنَّ خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد:

فإنَّ من المؤسف حقاً أن يسمع السلفيون من الشيخ عبدالمالك رمضاني – وفقه الله تعالى للسداد – كلمات فرح بها أهل الباطل ونشروها، وتألم بسببها أهل الحق وأنكروها، وهو الشيخ الذي كان لا يجف قلمه ولا يسكت لسانه في بيان المنحرفين وكشف الحزبيين والتحذير من التكفيريين والحركيين، فهذه كتبه القديمة لا زالت شاهدة على نصرته للحق وأهله وفضحه للباطل وأهله؛ لا يخشى في الله لومة لائم ولا يخاف من سطوة فاجر ولا مجرم ولا ظالم، فمن ((مدارك النظر))، إلى ((فتاوى العلماء الأكابر))، إلى ((تخليص العباد))، إلى ((خرافة حركي))، كلها فضح لدعاة التهييج والسياسة والتكفير، أمثال: عباس مدني وعلي بلحاج وناصر العمر وسلمان العودة وسفر الحوالي وعائض القرني ومحمد سرور زين العابدين ومحمد المسعري وأبي قتادة الفلسطيني وأبي محمد المقدسي، وأخيراً: فالح الحربي وعدنان عرعور وأبي إسحاق الحويني، وغيرهم.

تكلَّم الشيخ عبدالمالك رمضاني في هؤلاء وحذَّر منهم وفصَّل في بيان انحرافاتهم نصيحة للمسلمين وعملاً بالميثاق الذي أخذه الله تعالى على أهل العلم في البيان وعدم الكتمان، ولم يقل فيه أحدٌ من السلفيين أنه يجرِّح أهل السنة!، ولا أنه مزَّق الدعوة السلفية!، ولا أنه يريد إسقاط العلماء والمشايخ لأغراض نفسية وخلافات شخصية!، ولا أنه يبني مواقفه وأحكامه على الشائعات والقيل والقال!، ولا أنه يتتبع العثرات ويتكلم في عرض إخوانه!، ولا أنه يحب الظهور!، ولا أنه يجعل من الحبة قبة!.

بل وقف معه أهل الحق وأثنوا على كتاباته وردوده، ونصروه وأيدوه، بل ردوا أحكام الحدادية فيه وصدوا هجمة أتباع فالح الحربي في ذلك الوقت!، وتحملوا بسبب ذلك عدوانهم الأثيم وطعوناتهم الفاجرة.

بل وقف السلفيون مع الشيخ عبدالمالك رمضاني يوم أن كان يُناقش العلامة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في سلمان العودة وأمثاله، ويذكر له انحرافاتهم، والشيخ رحمه الله تعالى كان يعتذر لهم ويرد كلام الشيخ عبدالمالك بشدة لعدم معرفته بحالهم آنذاك، وبخاصة مع مكر عدنان عرعور وتلبيساته التي زيَّن بها وجه الباطل وأهله، وشوَّه بها الحق وأهله.

ولم يقل السلفيون آنذاك: مَنْ عبدالمالك في مقابل تزكية وتعديل العلامة الشيخ الألباني؟!

ولم يقولوا: هذه مسائل اجتهادية!

بل قبلوا كلامه وأيدوه ونشروه؛ مع علمهم أنه خلاف ما يقوله الشيخ الألباني!، لماذا؟ لأنهم أتباع الأدلة والحجج، فلا يتحزبون لأحد من العلماء مهما كانت مرتبته، ولا يتعصبون له، وعندهم كلام العلماء يحتج له لا يحتج به.

واليوم يأتي الشيخ عبدالمالك رمضاني عفا الله عنه فيوجِّه سهام الطعن – التي كانت موجَّهة من قبل في صدور أهل البدع – إلى ظهور أهل السنة في أحوج ما يحتاجون فيه إلى نصرة وأعوان من مثله، فيتهمهم بأنهم يجرِّحون أهل السنة لأغراض نفسية وخلافات شخصية!، وأنَّ أحكامهم منذ ما يقارب العشرة سنوات إلى يومنا هذا مبنية على الشائعات وأخبار الكذبة والقيل والقال!، وأنهم لا همَّ يشغلهم إلا الطعن في أعراض إخوانهم!، وأنهم يفرحون إذا وقع أحد إخوانهم في عثرة أو

زلة!، وأنهم أحدثوا مسألة الكلام في المنهج!، وأنهم مخالفون للعلماء الأكابر في هذه المسائل!، وأنهم يدندنون حول قواعد وأصول صحيحة لكنهم لا ينزلونها في محلها!، وأنهم يتحزَّبوا حول بعض الفرعيات والجزئيات ويبنون عليها الولاء والبراء!، إلى غير ذلك من السهام الجائرة التي انتصر بها الشيخ عبدالمالك – وهو يظن في نفسه أنه انتصر للحق والعدل! – لأهل التمييع ودافع فيها عن أهل البدع، والله تعالى يقول: «وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ».

وقد كان السلفيون يعلمون تغير الشيخ عبدالمالك رمضاني منذ فتنة المأربي والقوصي والعيد شريفي!، وبالتحديد عندما أخرج عبدالمالك شريطاً بعنوان [تنبيه «أو براءة» الفضلاء من منهج الإقصاء]!، ثم شريطاً آخر بعنوان [إسعاف النبيل بجواب أسئلة الجرح والتعديل]!، وذلك في دفاعه عن أهل الشام والعيد شريفي وعن أسامة القوصي وأبي الحسن المأربي، وقد طعن في هذين الشريطين بالذين جرحوهم طعناً شديداً من غير تفريق؛ بين ما كان حقاً مبنياً على العلم والعدل من أهل العلم السلفيين، وما كان باطلاً مبنياً على الهوى والجهل والغلو من فالح وأتباعه، وأصَّل فيه تأصيلات فاسدة، وكان ذلك في عام ١٤٢٣هـ !، وقد صرَّح هو مراراً أنَّ خلافه مع السلفيين الذين يصفهم بـ «الإقصائيين» منذ عشر سنوات؛ فكانت هذه أول بوادر الافتتان والتغير عنده.

لكنَّ كثيراً من السلفيين كانوا يعتذرون له في ذلك الوقت – كما اعتذروا لعلي الحلبي وأمثاله مدة طويلة من الزمان! – بأنه لم يعرف أحوال هؤلاء المجروحين كما عرفهم العلماء، ولم يميز بين تأصيلات الحدادية وبين تأصيلات السلفيين في مسائل الجرح والتعديل، ولا زالوا معه على تناصح، وصبروا عليه كثيراً، وسكتوا عن بيان حاله وتغيره طويلاً – وإنْ كان بعضهم تكلَّم فيه وحذَّر من تأصيلاته منذ ذلك الوقت! – عسى أن يرجع إلى رشده ويعود إلى نصرة الحق ومحاربة الباطل، لكن مع الأسف لم يزده صبر العلماء وسكوتهم عنه إلا إصراراً وعناداً على ما هو عليه من طعن بأهل الحق ونصرة لأهل الباطل، والله المستعان.

إنَّ هذا التلون في الدين والتقلُّب الجديد في المواقف لا يرتاب سلفيٌّ يعرف أحوال الشيخ عبدالمالك أنَّ سببه تلك اللقاءات والمجالس والاتصالات مع أخدان السوء!؛ وبالأخص علي الحلبي الذي كان ولا زال لا يفارقه إذا جاء إلى المدينة النبوية إلا نادراً!.

وقد حذَّر أئمة السلف من مجالسة أهل الأهواء ومخالطتهم في آثار كثيرة، لكنَّ البعض لا يستمع لمثل هذه التحذيرات، ولا ينقاد لهذه التوصيات، بل يظن أنه من الراسخين الذين ثبتت أقدامهم في العلم!، فيأمن على نفسه – اغتراراً بما عنده من علم! –فيُجالس المبتدعة ويسمع مسوغاتهم وشبهاتهم، ثم يبدأ يعتذر لهم بالتأويلات المتعسِّفة، ثم يدافع عنهم وينتصر لهم، ثم يبدأ بعد فترة من الزمان – مع تكرار مجالسة المبتدعة وسماع حديثهم – يتكلَّم بلسانهم وتأصيلاتهم وشبهاتهم؛ كما حصل من مجالسة علي الحلبي لأبي الحسن المأربي وتأثره به حتى قاده وراءه في حربه على أهل السنة ونصرته لأهل البدع، وها هو الشيخ عبدالمالك رمضاني يسلك نفس الطريق الذي سلكه الحلبي، ونخشى والله – وخاصة بعد أن صدرت منه هذه التصريحات في مجالسه الأخيرة – أن يصل به المطاف إلى حرب أهل السنة ومناصرة أهل البدع، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقد قال الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى كما في [البدع والنهي عنها لابن وضاح ص٥٤، والاعتصام للشاطبي ١/ ١٣٠]: ((مَنْ جالس صاحبَ بدعة لم يسلم من إحدى ثلاثة:

- إما أن يكون فتنةً لغيره.
- وإما أن يقع في قلبه شيءٌ فيزل به فيدخله الله النار.
- وإما أن يقول: والله ما أبالي ما تكلَّموا، وإني واثقٌ بنفسي!! ؛ فمن أمِنَ اللهَ على دينِه طرفة عين سلبه إياه)).

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى كما في [الإبانة الكبرى ١/ ٣٩٠]: ((اعلموا إخواني أني فكرتُ في السبب الذي أخرج أقواماً من السنة والجماعة واضطرهم إلى البدعة والشناعة، وفتح باب البلية على أفئدتهم، وحجب نور الحق عن بصيرتهم، فوجدت ذلك من وجهين:

أحدهما: البحث والتنقير، وكثرة السؤال عما لا يغني، ولا يضر العاقل جهله، ولا ينفع المؤمن فهمه.

والآخر: مجالسة من لا تؤمن فتنته، وتفسد القلوب صحبته)).

فليحذر السلفي من مجالسة أهل الأهواء، ولا يثق بنفسه ويطمئن لما عنده من علم، فإنَّ مَنْ وثق بنفسه أوكله اللهُ إليها، ومَنْ أوكله اللهُ إلى نفسه طرفة عين فلا يدري في أي المهالك تهوي به، وقد

كان يقول صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو فَلاَ تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ»، ويقول: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، ولما سُئل عن ذلك؟ قال: «إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ يُقَلِّبُهَا». نسأل الله تعالى أن يثبِّت قلوبنا على دينه وأن يختم لنا بالحسنى.

وأختم هذه المقدمة بما قاله العلامة الشيخ - حامل راية الجرح والتعديل بحق على رغم أنوف الحاقدين - ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى من كيد الأعادي في خطابه الموجَّه إلى الشيخ بكر أبو زيد عفا الله عنه؛ لأنَّ فيه قصة مؤلمة موجعة، ولا زالت تتكرر في كل حين، والله المستعان.

قال حفظه الله تعالى في مقدمة كتابه [الحد الفاصل بين الحق والباطل ص٢ تحت عنوان "قصة محزنة"]: «كان "الشيخ بكر" جندياً مناضلاً عن السنة، وكان له جهاد مشكور في نصرته السنة وأهلها؛ وإنْ كان في جهاده قد يتصدى للضعفاء الغرباء الذين ليس لهم شوكة ولا قوة مثل الصابوني وأبي غدة الذين لا يتأثر بكتاباتهما أهل السنة بل يحتقرونها ويرفضونها!، ويتحاشى من لهم شعبية وأنصار يغضبون لهم!، مثل الغزالي والبوطي وسيد قطب وعلوي مالكي والمودودي وغيرهم، يتحاشى هؤلاء مهما بلغ أذاهم للسنة وأهلها!!، ومهما بلغ خطرهم على السنة والعقيدة وأهلهما!!، ولا سيما سيد قطب الذي اقتحم منهجه الخطير الشباب السلفي، واخترقهم أشد أنواع الاختراق، بل دمر كثيراً من تجمعاتهم. ومع هذا فلو بَرَدَ عمله على ما تقدم لبقى محموداً مشكوراً عند أهل السنة؛ لكن مع الأسف لم يفاجأ أهل السنة به إلا وهو في الضفة الأخرى!!؛ ضفة أنصار البدع وحماتها، والذابين عن زعمائها ومناهجهم وأفكارهم. فلم يشعروا أهل السنة إلا وقد وجه لهم أول قذيفة [علَّق هنا في الهامش: هي كتابه «لا جديد في الصلاة»] هزَّت مشاعرهم، وجعلتهم يقلبون أكفهم دهشة وحيرة وتعجباً، ثم قرروا الإغضاء عنه والسكوت المطبق عنه!، أملاً أن يندم ويعود إلى صوابه بمحاسبة نفسه ومراقبته لربه. ثم إذا بهم يفاجئون مرة أخرى بقذيفة كبرى [علق هنا: إشارة إلى كتابه «تصنيف الناس»] أكبر من أختها، فكان وقعها أشد، وأثرها أنكى، فعظمت الدهشة، وكثر الاستنكار، فمن حاث على الرد عليه، ومن مستعد للرد عليه. وعلم الله أنني رفضت الرد عليه مع كثرة الإلحاح عليَّ والحث لي على ذلك!، بل كنا وسائر المشايخ نهدئ الشباب ونقول لهم: هو أخونا ومنا فعليكم بالصبر!!.

ولقد عتبتُ عليه في مكتبه بالطائف، فزعم أنه لا يقصد ولا يقصد!!!، ووعدني بالبيان الذي يذهب اللبس عن الناس ويبين لهم!، يقصد أناساً ليسوا من أهل السنة، ولا يدافع إلا عن علماء السنة؛ الشيخ الإمام ابن باز حفظه الله ومد في عمره وإخوانه.

ومع علمه باستغلال أهل الشغب والفتن لكتابه المذكور في الطعن في أناس من أهل السنة والدفاع عن الحزبيين القطبيين أنصار أهل البدع؛ مع علمه بهذا كله لم يف بوعده لي ولا لغيري!!، ومرَّ على وعده مدة طويلة وأهل الفتن يشغبون بكتابه هذا على أهل السنة والحق في طول هذه البلاد المترامية الأطراف وعرضها؛ شرقها وغربها، شمالها وجنوبها!!!. بل امتدت هذه الفتنة إلى البلاد الأخرى!، ولم يكفه كل هذا من انتشار فتنته من جهة!، ومن صبر وسكوت أهل السنة المظلومين من جهة أخرى!، بل وجه لأهل السنة هذه القذيفة الثالثة [علق هنا: إشارة إلى خطابه هذا «أي الخطاب الذهبي في الدفاع عن سيد قطب!»] التي هي أكبر من أختيها...».

قلتُ بعد قراءة هذه القصة المؤلمة:

وما أكثر الذين خذلوا أهل السنة في هذا الزمان وصاروا في ضفة المنافحين عن أهل البدع؟!

وما أكثر قذائفهم وسهامهم في صدور المجاهدين الصادقين من أهل السنة؟

وما أشبه اليوم بالأمس؟

والله المستعان على غربة أهل الحق في هذا الزمان، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: « لاَ يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ؛ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ! ، وَلاَ مَنْ خَالَفَهُمْ!، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ؛ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» متفق عليه.

وأقول:

بعد هذه المقدمة؛ نشرع بعون الله تعالى وتوفيقه في ذكر التأصيلات التي تفوه بها الشيخ عبدالمالك رمضاني، والتي انتشرت حتى سمع بها القاصي والداني، وعدَّها أهل التمييع والترقيع انتصاراً لهم على غلاة التجريح كما يصفون السلفيين!؛ بل من أعظم البشائر وأفضل الأماني، وثبَّتوها في منتدياتهم، وفرح بها كل مميع مضيع جاني.

ولما رأيتُ أنه قد يتأثر بها بعض الشباب السلفي الذي يجل الشيخ عبدالمالك رمضاني لردوده وكتاباته القديمة!، عزمتُ على بيان ما في تصريحاته من الدلائل والمعاني الخطيرة، وما فيها من موافقة لتأصيلات المميعة وشبهاتهم، ثم نقدها بالحجة والبرهان، وردها بالعلم والحلم، والله أسأل أن يغفر لي ما قد يزل به القلم، وأن يوفقني فيه للصواب والسداد، وأن يبصِّرنا جميعاً بالحق والانتصار له، وأن يكشف لنا الباطل ويعيننا على جهاده وقمعه، والله الموفِّق.

الأصل الأول:

اشتراط الإجماع في قبول التبديع والتجريح

قال الشيخ عبدالمالك رمضاني - وفقه الله إلى السداد والرشاد - في أثناء دفاعه عن العيد الشريفي من خلال شريط مسجَّل بصوته: «أعطونا موازينكم في التبديع؟!، كم كيلو يأكل الإنسان من البدع حتى يصير مبتدعاً؟!!، أعطونا؟!، ها تعرفون هذا أو ما تعرفونه؟!، لا بد أن يعرفونه، ما عرفوا ليس لهم حق أن يدخلوا في هذا، أعطونا الموازين؟!.

نحن كما كنا نقول للتكفيريين: الحاكم فلان ترك هذه المسألة لم يحكم فيها بما أنزل الله، وترك اثنين، ثلاثة، أربعة، كم عدد المتروكات حتى يصبح كافراً خارجاً من الملة؟! ما عندهم شيء!؛ لأنهم حقيقة ألزموا أنفسهم ما لا يلزم، فحشروا حينئذ في هذا المضيق.

نفس الشيء نقول لهؤلاء!: أثبتوا لنا أنه مبتدع؟، واحدة.

ثانياً: ثم أثبتوا أنَّ العلماء قد أجمعوا على تبديعه؟!!!.

ثالثاً: إذا ما كان الأمر كذلك؛ أثبتوا لنا بأنه مبتدع ذلك الشخص الذي استضافه، أخوك سلفي واستضاف رجلاً؛ هو رجل عندك مبتدع وعنده ليس بمبتدع، ما تعذره؟! ايش هذا!؟ غريب هذا!، ما تعذره أنت؟! أمر لا يطاق؛ العلماء ما أجمعوا على تبديعه حتى يقال هذا الكلام!!!.

ثم الشيخ العيد؛ نحن نقول ليس مبتدعاً، الشيخ العيد وقعت وصدرت منه أشياء!، أنا شافهته وكاتبته في تلك الأشياء، أنا مخطئ أو هو مخطئ هذا أمر آخر، ليس بالأمر الكبير!!، أخطئ أنا أو أخطأ هو، هذا أمر آخر، أرد عليه ويرد عليَّ أمر آخر أيضاً، وهذا لا أريد الإخوة أن يدخلوا فيه.

لكن أريد أن أقول: أنا حقيقة كشخص ضعيف خالفته في أشياء صدرت منه، وكتبتُ إليه بها، وآخر مرة التقينا كانت بعيدة ذكرتها له في بيته، ذكرتها له، فلا يهم النتيجة!!!.

الذي يهم أنني أعرف الأشياء التي أُخذت عليه، ورجل ما نعرف أنه - كما قلتُ لكم - يرقص مع الصوفية!، ولا يمشي مع الروافض!، ولا يؤم جيش الحركيين!، بل هو شوكة شائكة في حلوق

الحركيين، ولا نعلم هؤلاء المنتقدين له مَنْ يقوم بواحد في المئة بما قام به في مقابلة الحركيين!!، أبداً، هو أبغض الناس إليهم تقريباً، عليه مؤاخذات مثل ما ذكرتَ الآن)).

وقال في شريط بعنوان [أجوبة عبدالمالك رمضاني الجزائري على أسئلة أعضاء منتديات المحجة السلفية، سُجِّلت في الشهر السادس من عام ٢٠٠٧]: ((لا بد من إجماع العلماء لتكليف الناس بالتبديع!!!، بمعنى: لا يجوز لك أن تمتحن الناس بشيء تراه بدعة وغيرك من العلماء لا يراه بدعة، أو بأنَّ فلان مبتدع وغيرك لا يراه مبتدعاً؛ من أهل السنة، من أهل العلم، لا يجوز لك أن تمتحن الناس بهذا.

فمتى يقال لك: "اختلف أهل السنة في فلان" فيسعك ما وسعهم!

نعم لا بأس أن تبين للناس أنَّ هذا خطأ، وهذا صواب، والأصل أنه ارتكب بدعة إلى آخره، لا بأس، لكن إلزامك الناس بقولك هذا غلط!، هذا الذي وقع فيه اليوم بعض مَنْ غالى في التجريح من إخواننا مع الأسف، يلزمون الناس بقولهم في فلان: إنه مبتدع، يلزمون الناس بهذا القول!، مع وجود من هو أعلى منه كعباً في العلم يقول بخلاف ما قال!، فأنت تبين ما يضرك، ترد ما يضرك، تناقش ما يضرك إذا كان بحدود الأدب؛ أدب الخلاف، لكن أن تبني عليه الولاء والبراء!!، ثم تُخْرِج الناس من السلفية لأنهم لم يقولوا بقولك الذي اختلف فيه أهل العلم السلفيون أنفسهم!؛ هذا هو عين الغلو!، والذي لا نرضاه لإخواننا)) انتهى كلام الرمضاني.

وعلى كلامه هذا ثلاث وقفات:

الوقفة الأولى: . الذي اشترط الإجماع في مسألة التبديع والإلزام به؟!

لا بد أن نعلم أنَّ في هذا التأصيل نسفاً لأصل وجوب قبول خبر الثقة الفضلاء!، ونسفاً لقبول الشهادات في القضاء، ونسفاً لأحكام كثيرة صدرت من العلماء في حق المجروحين والضعفاء والمبتدعة وأهل الأهواء.

والعلماء لم يشترطوا العدد في إثبات الجرح والتعديل فضلاً أن يشترطوا الإجماع!!، بل يكفي في ثبوت الجرح أن يكون من عالم واحد؛ كما قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى في [مقدمة ابن

الصلاح ص٩٨-٩٩]: ((اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَثْبُتُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ أَوْ لَا بُدَّ مِنَ اثْنَيْنِ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ إِلَّا بِاثْنَيْنِ كَمَا فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي الشَّهَادَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِوَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي قَبُولِ الْخَبَرِ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي جَرْحِ رَاوِيهِ وَتَعْدِيلِهِ بِخِلَافِ الشَّهَادَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).

بل لو اختلف العلماء في جرح راو أو تعديله؛ فقال واحد منهم: إنه مجروح وذكر أسباب جرحه، بينما عدَّله مائة من العلماء الآخرين؛ لوجب الأخذ بالجرح وتقديمه على التعديل.

فأين شرط الإجماع في هذا؟!

قال الحافظ ابن الصلاح في [المقدمة ص٩٩]: ((إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ جَرْحٌ وَتَعْدِيلٌ فَالْجَرْحُ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمُعَدِّلَ يُخْبِرُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ، وَالْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ بَاطِنٍ خَفِيَ عَلَى الْمُعَدِّلِ، فَإِنْ كَانَ عَدَدُ الْمُعَدِّلِينَ أَكْثَرَ فَقَدْ قِيلَ التَّعْدِيلُ أَوْلَى، وَالصَّحِيحُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْجَرْحَ أَوْلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).

وقال الحافظ الزركشي معلِّقاً في [النكت على مقدمة ابن الصلاح ٣/ ٣٦١-٣٦٢]: ((يعني لأنَّ الكثرة تقوي الظن والعمل بأقوى الظنين واجب كما في تعارض الحديثين والأمارتين؛ والصحيح: تقديم الجرح لما ذكرنا، يعني لأنَّ تقديم الجرح إنما هو لتضمنه زيادة خفيت على المعدل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدله مائة قدم قول الواحد لذلك)).

وقال الحافظ السخاوي مؤكِّداً في [فتح المغيث ٢/ ١٩١]: ((إنْ كان المعدِّلون أكثر عدداً فهو أي التعديل معتبر!!، حكاه الخطيب عن طائفة وصاحب المحصول؛ لأنَّ الكثرة يقوي الظن، والعمل بأقوى الظنين واجب كما في تعارض الحديثين؛ قال الخطيب: وهذا خطأ وبُعد ممن توهمه؛ لأنَّ المعدلين وإنْ كثروا ما لبثوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا نشهد أنَّ هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك عن أن يكونوا أهل تعديل أو جرح لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإنْ لم يعلموه فثبت ما ذكرناه، وإنَّ تقديم الجرح إنما هو لتمضية زيادة

خفيت على المعدل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدله مائة قُدِّم الواحد لذلك)).

ولما ذكر بعض أهل العلم أنَّ الرجل لا يترك حتى يجتمع العلماء على تركه، ونُسِب هذا القول للإمام النسائي!، عدَّه الحافظ العراقي في ألفيته مذهباً متسعاً!، والحافظ ابن حجر رحمه الله فسَّره بخلاف ما يظهر منه فقال في [النكت ص١١٥]: ((وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي أنَّ النسائي يخرج أحاديث مَنْ لم يجمع على تركه، فإنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً؛ وذلك: أنَّ كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري أشد منه، ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي؛ ويحيى أشد من عبد الرحمن، ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد؛ ويحيى أشد من أحمد، ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري؛ وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: لا يترك رجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه؛ فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد. وإذا تقرر ذلك ظهر أنَّ الذي يتبادر إلى الذهن من أنَّ مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، كالرجال الذين ذكرنا، قيل: أنَّ أبا داود يخرج أحاديثهم وأمثال من ذكرنا، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين، وحكى أبو الفضل ابن طاهر قال: سألتُ سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلتُ له: إنَّ النسائي لم يحتج به؟ فقال: يا بني؛ إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم)).

قلتُ:

فكلام حفاظ الحديث هؤلاء يدل على أنه يجرح الشخص بالواحد ولو كان المعدِّلون هم الأكثر، وأنَّ قول بعضهم - إن ثبت عنهم! - لا يترك الرجل حتى يجتمع العلماء على تركه هو مذهب متسع مهجور، أو أنَّ المراد منه: لا يترك الرجل حتى يجتمع فيه أهل الطبقة الواحدة من المتشددين والمتوسطين؛ أما المتساهلون فلا عبرة في قولهم هنا.

الوقفة الثانية: أن أهل السنة في تكفير الحاكم اشترطوا استحلال الحكم بغير ما أنزل الله، فكذلك أهل السنة لا يبدعون أحدا إلا بمخالفة أصل من أصول العقيدة السلفية.

وكما أنَّ دندنة البعض حول التكفير ببعض الكبائر جعلت الشيخ الألباني رحمه الله تعالى يصفهم بأنَّهم خوارج عصرية، مع إنهم لا يصرحون بتكفير فاعل الكبيرة!، كذلك أهل السنة يعرفون أنَّ كثرة الجزئيات التي يخالف فيها الرجل مذهب أهل السنة تدل على وجود أصل فاسد يتبناه، وبهذا يعرفون أهل البدع ويخرجونهم من الفرقة الناجية، وبهذا يتبين أنَّ منهجهم واحد مستقيم ومنضبط في التكفير والتبديع.

قال العلامة الشاطبي رحمه الله في [الاعتصام ١/٤٣٨-٤٣٩]: ((ثم معنى آخر ينبغي أن يذكر هنا؛ وهي المسألة الخامسة: وذلك أنَّ هذه الفِرق إنما تصير فِرقاً بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة؛ لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأنَّ الكليات تقتضي عدداً من الجزئيات غير قليل!، وشاذها في الغالب أن لا يختص بمحل دون محل ولا بباب دون باب، واعْتَبِر ذلك بـ "مسألة التحسين العقلي" فإنَّ المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافاً في فروع لا تنحصر ما بين فروع عقائد وفروع أعمال. ويجري مجرى القاعدة الكلية: كثرة الجزئيات!؛ فإنَّ المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً.

وأما الجزئي؛ فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتة، وإنْ كانت زلة العالم مما يهدم الدين حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون"، ولكن إذا قرب موقع الزلة لم يحصل بسببها تفرق في الغالب ولا هدم للدين؛ بخلاف الكليات)).

فلينظر الشيخ عبدالمالك رمضاني كيف جعل العلامة الشاطبي مخالفة أهل السنة في مسألة التحسين والتقبيح العقلي – وهي مسألة واحدة! – سبباً للخروج من الفرقة الناجية؛ لأنها تنبني عليها جزئيات كثيرة.

فكيف وأهل التمييع قد خالفوا أهل السنة في عدة أصول ومسائل؟!

ومن جملة أصولهم الفاسدة:

- لا إنكار ولا تشنيع ولا إلزام في المسائل التي يتنازع فيها العلماء!
- لا إلزام في الجرح المفسَّر إلا بشرط الإجماع أو الاقتناع!
- نصحح ولا نجرح!
- لا نجعل خلافنا في غيرنا سبباً للخلاف فيما بيننا!
- تتبع رخص العلماء وزلاتهم؛ لمجرد رد الأدلة ودفع الحق!
- التشكيك بخبر الثقة والدعوة إلى التثبت فيه!
- مشروعية الموازنة عند ذكر أهل البدع في حال النقد والرد!
- وجوب حمل المجمل على المفصل – بما يوافق الحق – في كلام البشر غير الأنبياء!
- تقسيم كلام علماء الجرح والتعديل إلى أخبار يجب قبولها وأحكام لا يجب قبولها!
- التفريق بين العقيدة والمنهج في النظر إلى الأفراد والحكم عليهم!
- الدعوة إلى التحزب والعمل السياسي تحت قبة البرلمان العلماني!
- الثناء على أهل البدع والدفاع عنهم والتعاون معهم ومجالستهم والدعوة إلى الاستفادة منهم وعدم مقاطعتهم في هذا الزمان!
- الطعن في علماء أهل السنة ومشايخهم ومعاداتهم وتأليب الناس عليهم وتنفيرهم عنهم!
- قولهم إنَّ السلف اختلفوا في أصول الدين ومسائل الاعتقاد!
- وصف بعض الصحابة بالغثاء؛ والجدال المقيت والتأصيل الفاسد من أجل ذلك!
- السعي في إدخال بعض الفرق والأحزاب الضالة والتنظيمات المنحرفة في إطار أهل السنة والجماعة؛ بما يسمى بالمنهج الواسع الأفيح!، واعتبار أهل السنة والجماعة اسماً لفرق عدة.

- الثناء والنصرة لرسائل تتضمن الدعوة إلى وحدة الأديان وإخوة الأديان والمساواة بين الأديان! -العمل والإقرار بمبدأ الديمقراطية بدعوى أنه صار أمراً مفروضاً وواقعاً!

فمثل هذه الأصول والمسائل الكلية التي تنبني عليها فروع كثيرة، ويحدث من ورائها خلاف كبير، ألا تكون سبباً في مفارقة أهل السنة؟!.
إنَّ المخالفة في أصل واحد من هذه الأصول يوجب الخروج من الفرقة الناجية؛ فكيف بمن تجتمع فيه أكثرها أو كلها؟!

الوقفة الثالثة: **كون بعض الناس واقفاضد التكفيريين والحركيين لا يعني أن نغض النظر عن انحرافاته الأخرى**.

قد كان الإخوان المسلمون يردون على السلفية بمثل هذا التشغيب!؛ ألا تذكر هذا يا شيخ عبدالمالك؟!.
كانوا يقولون: كيف تردون على مَنْ يحارب العلمانيين والشيوعيين واللبراليين والماسونيين؟!
بينما السلفيون يعرفون أنَّ كثيراً من هؤلاء الرادين يحتاج نفسه إلى جهاد ورد وتحذير من ضلالاته وبيان لانحرافاته، كمثل سيد قطب وحسن البنا وغيرهم كثير، بل هم أشد خطراً على أهل الإسلام من العلمانيين وأمثالهم!.
واليوم يأتي الشيخ عبدالمالك رمضاني فيدافع عن العيد الشريفي بنفس الشبهة الإخوانية تلك!
طيب يا شيخ؛ الأشاعرة كانوا يردون على المعتزلة!، والمعتزلة ترد على الفلاسفة!، وكثير من الفرق الضالة كانت ترد على الرافضة!؛ فهل هذا يعني السكوت عن بيان ضلالات هؤلاء الرادين؟!
بل بعض ممن ينتسب إلى السنة يرد بدعة ببدعة وباطلاً بباطل!؛ وأهل العلم كانوا يُشنِّعون على مثل هؤلاء وينسبونهم إلى البدعة، ويحذِّرون مما في ردودهم من بدع وأباطيل.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى [المجموع ١٣/ ٩٥-١٠٢]: «وكلما كان القوم أجهل كان عندهم أكثر، ففي المشركين أكثر مما في النصارى وهو في النصارى كما هو في الداخلين في الإسلام، وهذه الأمور يسلم بسببها ناس ويتوب بسببها ناس يكونون أضل من أصحابها، فينتقلون بسببها إلى ما هو خير مما كان عليه،كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الإنس قد يأتيه قوم كفار فيدعوهم إلى الإسلام فيسلمون ويصيرون خيراً مما كانوا وإن كان قصد ذلك الرجل فاسداً؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنَّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" و "بأقوام لا خلاق لهم".

وهذا كالحجج والأدلة التي يذكرها كثير من أهل الكلام والرأي فإنه ينقطع بها كثير من أهل الباطل ويقوى بها قلوب كثير من أهل الحق وإن كانت في نفسها باطلة، فغيرها أبطل منها، والخير والشر درجات، فينتفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه إلى ما هو خير منه.

وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار؛ فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزواً يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آثماً بذلك ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفاراً فصاروا مسلمين، وذاك كان شراً بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير. وكذلك كثير من الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والفضائل والأحكام والقصص قد يسمعها أقوام فينتقلون بها إلى خير مما كانوا عليه وإن كانت كذباً، وهذا كالرجل يسلم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف ثم إذا أسلم وطال مكثه بين المسلمين دخل الإيمان في قلبه، فنفس ذل الكفر الذي كان عليه وانقهاره ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقى كافراً، فانتقل إلى خير مما كان عليه، وخف الشر الذي كان فيه، ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الإيمان في قلبه. ...، وأكثر المتكلمين يردون باطلاً بباطل وبدعة ببدعة؛ لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين، فيصير الكافر مسلماً مبتدعاً، وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة كبدعة الرافضة ببدعة أخف منها وهي بدعة أهل السنة وقد ذكرنا فيما تقدم أصناف البدع. ولا ريب أنَّ المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج؛ فإنَّ المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون علياً، ومنهم من يفضله على أبي بكر وعمر... ثم تكلَّم عن انحرافهم في أصولهم

الخمسة؛ ثم قال: والأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم وبينوا ما بينوه من تناقضهم وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير...)).

وقال في [المجموع ١٦/ ٩٦]: ((وأهل البدع مثل الخوارج يبتدعون بدعة ويكفِّرون مَنْ خالفهم ويستحلون دمه، وهؤلاء كل منهم يرد بدعة الآخرين!، ولكن هو أيضاً مبتدع، فيرد بدعة ببدعة وباطلاً بباطل)).

الأصل الثاني:

أنَّ العلماء أجمعوا على أنَّ مسائل الجرح والتعديل مسائل اجتهادية!

قال الشيخ عبدالمالك رمضاني في جلسة مسجَّلة له مع التونسيين – وهي مشهورة ومنشورة في منتديات كل السلفيين التي يشرف عليها علي الحلبي! –: ((أجمع العلماء أنَّ مسائل الجرح والتعديل مسائل اجتهادية، أجمع العلماء كلهم!؛ نستغرب كيف يتوقفون في هذا الباب، والذهبي نقل هذا بوضوح)).

لا بد من بيان مسألتين قبل التعقيب على كلام الشيخ عبدالمالك:

أولاً: معنى المسائل الاجتهادية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [الفتاوى الكبرى ٦/ ٩٢]: ((والصواب الذي عليه الأئمة: أنَّ مسائل الاجتهاد لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبا ظاهراً؛ مثل: حديث صحيح لا معارض من جنسه، فيسوغ له إذا عُدم ذلك فيها الاجتهاد؛ لتعارض الأدلة المتقاربة، أو لخفاء الأدلة فيها)).

فالمسائل الاجتهادية لها صورتان:

الأولى: تعارض الأدلة المتقاربة

والثانية: خفاء الأدلة فيها

أما إذا كانت الأدلة ظاهرة ولا يوجد معارض مثلها أو أقوى منها فهذه لا تعد من المسائل الاجتهادية.

نعم قد تكون من المسائل الخلافية؛ لكن هذه المسائل قد يكون فيها الخلاف قوياً معتبراً وقد يكون ضعيفاً لا يعتبر ولا ينظر له، فليس كل خلاف يكون معتبراً سائغاً، فلا يصح الاحتجاج بالخلاف في رد الأدلة والبينات، ولا يصح إطلاق القول بأنه لا إنكار في مسائل الخلاف!، ولا ينبغي تتبع

رخص العلماء وزلاتهم، وثمة فرق مهم بين إعذار المجتهد وعدم التشنيع عليه بنسبته إلى التقصير إذا زلَّ وأخطأ، وبين إدخال زلته واعتبارها في الخلاف حتى تصير المسألة من مسائل الاجتهاد!.

وقد تكلَّم العلامة الشاطبي رحمه الله تعالى على خطورة زلة العالم، وذكر فيها عدة آثار؛ ثم قال في [الموافقات ٥/ ١٣٦-١٤٠]: ((إذا ثبت هذا، فلا بد من النظر في أمور تنبني على هذا الأصل:

منها: أنَّ زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليداً له، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع!، ولذلك عدت زلة، وإلا فلو كانت معتدًّا بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يشنع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً، فإنَّ هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين...

ومنها: أنه لا يصح اعتمادها خلافاً في المسائل الشرعية؛ لأنها لم تصدر في الحقيقة عن اجتهاده، ولا هي من مسائل الاجتهاد، وإنْ حصل من صاحبها اجتهاد، فهو لم يصادف فيها محلاً، فصارت في نسبتها إلى الشرع كأقوال غير المجتهد. وإنما يعد في الخلاف الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة؛ كانت مما يقوى أو يضعف، وأما إذا صدرت عن مجرد خفاء الدليل أو عدم مصادفته فلا، فلذلك قيل: إنه لا يصح أن يعتد بها في الخلاف، كما لم يعتد السلف الصالح بالخلاف في مسألة ربا الفضل، والمتعة، ومحاشي النساء، وأشباهها من المسائل التي خفيت فيها الأدلة على من خالف فيها)).

وكثير من المسائل التي تنازع فيها الناس عُدت من مسائل الاجتهاد؛ وهي ليست منها عند التحقيق!، ومع هذا فإذا بان الدليل واتضح وجه الحق في هذه المسائل وجب إتباعه والانقياد له؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [الفتاوى الكبرى ٦/ ٩٢]: ((لو فرضنا أنَّ الحيل من مسائل الاجتهاد! -كما يختاره في بعضها طائفة من أصحابنا وغيرهم- فإنا إنما بينا الأدلة الدالة على تحريمها كما في سائر مسائل الاجتهاد، فأما جواز تقليد مَنْ يخالف فيها ويسوِّغ الخلاف فيها وغير ذلك فليس هذا من مواضع الكلام فيه، وليس الكلام في هذا مما يختص هذا الضرب من المسائل!؛

فلا يحتاج إلى هذا التقرير أن يجيب عن السؤال بالكلية، وحينئذ: فمن وضح له الحق وجب عليه إتباعه! ، ومَنْ لم يتضح له الحق فحكمه حكم أمثاله في مثل هذه المسائل)).

وقال رحمه الله تعالى في [الفتاوى الكبرى ١/ ١٦٤]: ((إنَّ مثل هذه المسألة أو نحوها من مسائل الاجتهاد!؛ لا يجوز لمن تمسَّك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل فهذا خلاف إجماع المسلمين؛ فقد تنازع المسلمون في جبن المجوس والمشركين وليس لمن رجَّح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية، وكذلك تنازعوا في متروك التسمية وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سموا عليها غير الله وفي شحم الثرب والكليتين وذبحهم لذوات الظفر كالإبل والبط ونحو ذلك مما حرمه الله عليهم وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا ونحو ذلك من المسائل، وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين؛ فمن صار إلى قول مقلِّد لقائله لم يكن له أن ينكر على من صار إلى القول الآخر مقلد لقائله؛ لكن إنْ كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت!، ولا يجوز لأحد أن يرجِّح قولاً على قول بغير دليل، ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة)).

ثانياً: لا بد أن نعلم أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل هو من قبيل الأخبار؛ وليس من قبيل الرأي والاستنباط والاجتهاد!.

نعم مَنْ يأتي بعدهم يجتهد عند النظر إلى كلام المتقدمين إذا وجد فيه تعارضاً؛ وهو بين الأجر والأجرين، لكنَّه في اجتهاده هذا لا يخرج عن كونه عاملاً برواية عدل آخذاً بخبر ثقة.

وأكتفي بنقل واحد في بيان هذا الأمر لوضوحه؛ وهو ما قاله العلامة الصنعاني رحمه الله تعالى في [إرشاد النقاد ١٠٨- ١١٤]: ((فصل: في سبب اختلاف الأقوال في الجرح والتعديل؛ أما ما أشار إليه السائل - دامت إفادته - من أنه قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث فيضعف هذا حديثًا وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح وآخر يعدله؛ فهذا مما يشعر بأنَّ التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد الذي اختلفت فيه الآراء؟

فجوابه: أنَّ الأمر كذلك؛ أي أنه قد تختلف أقوالهم، فإنه قال مالك في ابن إسحاق: "إنه دجَّال من الدجاجلة" وقال فيه شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث"، وشعبة إمام لا كلام في ذلك، وإمامة

مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان؛ فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث، ويتفرع على هذا الاختلاف في صحة حديث من رواية ابن إسحاق وفي ضعفه.

فإنه قد يجد العالم المتأخر عن زمان هذين الإمامين كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق فيصحح حديثا يكون من رواية ابن إسحاق قائلاً قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة بأن ابن إسحاق حجة في روايته وهذا خبر من شعبة يجب قبوله.

وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدحه في ابن اسحاق، القدح الذي ليس وراءه وراء، ويرى حديثاً من رواية ابن إسحاق فيضعف الحديث لذلك؛ قائلاً قد روى لي إمام وهو مالك بأنَّ ابن إسحاق غير مرضي الرواية ولا يساوي فلساً، فيجب رد خبر فيه ابن إسحاق.

فبسبب هذا الاختلاف حصل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفرعين عن اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدراية، فهو ناشئ عن اختلاف الأخبار، فمن صحح أو ضعف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى؛ بل عمل بالرواية، وكل من المصحح والمضعف مجتهد عامل برواية عدل، فعرفت أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد.

نعم؛ وقد يأتي مَنْ له فحولة ونقادة ودراية بحقائق الأمور وحسن وسعة إطلاع على كلام الأئمة فإنه يرجع إلى الترجيح بين التعديل والتجريح، فينظر في مثل هذه المسألة إلى كلام الجارح ومخرجه فيجده كلاماً خرج مخرج الغضب الذي لا يخلو عنه البشر ولا يحفظ لسانه حال حصوله إلا من عصمه الله، فإنه لما قال ابن إسحاق: "اعرضوا عليَّ علم مالك فأنا بيطاره"، فبلغ مالكًا فقال: تلك الكلمة الجافية التي لولا جلالة من قالها وما نرجوه من عفو الله من فلتات اللسان عند الغضب لكان القدح بها فيمن قالها أقرب إلى القدح فيمن قيلت فيه، فلما وجدناه خرج مخرج الغضب لم نره قادحًا في ابن إسحاق، فإنه خرج مجرد جزاء السيئة بالسيئة، على أنَّ ابن إسحاق لم يقدح في مالك ولا في علمه، غاية ما أفاد كلامه أنه أعلم من مالك، وأنه بيطار علومه، وليس في ذلك قدح على مالك، ونظرنا كلام شعبة في ابن إسحاق؛ فقدمنا قوله لأنه خرج مخرج النصح للمسلمين ليس له حامل عليه إلا ذلك.

وأما الجامد في ذهنه الأبله في نظره فإنه يقول: قد تعارض هنا الجرح والتعديل فيقدم الجرح؛ لأنَّ الجارح أولى وإنْ كثر المعدلون، وهذه القاعدة لو أخذت كلية لم يبق لنا عدل إلا الرسل، فإنه ما سلم فاضل من طاعن من ذلك لا من الخلفاء الراشدين ولا أحد من أئمة الدين.

كما قيل:

فما سلم صديق من رافض ولا نجا من ناصبي علي

ما سلم الله من بريته ولا نبي الهدي فكيف أنا

القاعدة ظاهرية يعمل بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل.

على أنه لك أن تقول: كلام مالك ليس بقادح في ابن إسحاق؛ لما علمتَ أنه خرج مخرج الغضب لا مخرج النصح للمسلمين، فلم يعارض في ابن إسحاق جرح. واعلم أنَّ ذكرنا لابن إسحاق والكلام فيه مثال وطريق يسلك منه إلى نظائره.

وإذا عرفتَ هذا؛ فهذا الترجيح لا يخرج عما ذكرناه عن كونه من باب قبول أخبار العدول، بل هو منه، إنما لما تعارض الخبران عندنا في حال هذا الراوي تتبعنا حقائق الخبرين ومحل صدورهما والباعث على التكلم بهما، فظهر الاعتماد على أحدهما دون الآخر، فهو من باب قبول الأخبار.

فهكذا يلزم الناظر البحث عن حقائق الأحوال وعن الباعث عن صدورها من أفواه الرجال، فإنه يكون كلامه بعد ذلك أقوم قيلاً وأحسن دليلاً وأوفق نظراً وأجل قدراً.

فمن عمل برواية التعديل والتزكية، ومن عمل برواية القدح والتجريح - وإنْ كان الكل قابلين لأخبار العدول عاملين بما يجب عليهم من قبول خبر المنقول - فالكل مجتهدون، ولكن تخالفت الآثار وتفاوتت الأنظار!، ومن هنا ونحوه: وقع اختلاف المجتهدين في عدة مسائل من أمهات الدين، والكل مأجورون بالنص الثابت، منهم من له أجر، ومنهم من له أجران.

ومن هنا؛ علمتَ أنَّ اختلاف الأئمة في تصحيح خبر من إمام وتضعيفه من إمام آخر ناشئ عما تلقوه من أخبار العدول عن الرواة؛ فهذا الإمام لم يبلغه عن الرواة هذا الخبر الذي حكم بصحته إلا العدالة والضبط فصحح أخبارهم، ولهذا تجد من يتعقب بعض الأحاديث التي صححها إمام بقوله: كيف تصححه وفيه فلان كذاب؟ ونحو هذا.

ومعلوم أنَّ مَنْ صحح هذا الحديث لم يبلغه أنَّ في رجاله كذاباً، وهذا الإمام بلغه من أحوال رواة ذلك الخبر أو بعضهم عدم العدالة وسوء الحفظ أو انقطاع الخبر أو شذوذه حكم عليه بعدم الصحة، وهذا معروف من جبلة العباد وطبائعهم؛ فمن الناس مَنْ يغلب عليه حسن الظن في الناس وتلقي أقوالهم بالصدق، ومن الناس مَنْ له نباهة وفطنة وطول خبرة لأحوال الناس فلا يكتفي بالظاهر بل يفتش عن الحقائق فيقع على الحق والصواب)).

أقول:

هذا كلام عالم في الحديث، وقد بيِّن رحمه الله أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل هو من قبيل الأخبار، وخبر الثقة يجب قبوله إتباعاً للدليل الذي أمرنا بوجوب قبول خبر الثقة لا تقليداً للثقة نفسه!؛ قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه [إعلام الموقعين ٢/ ٢٥٤-٢٥٥] أثناء رده على شبهات أهل التقليد: ((الوجه الستون: قولكم "وقد جاءت الشريعة بقبول قول القائف والخارص والقاسم والمقوم والحاكمين بالمثل في جزاء الصيد وذلك تقليد لهم محض"؟!

أتعنون به أنه تقليد لبعض العلماء في قبول أقوالهم؟

أو تقليدهم فيما يخبرون به؟

فإنْ عنيتم الأول فهو باطل.

وإن عنيتم الثاني فليس فيه ما تستروحون إليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه.

وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر المخبر والشاهد؛ لا من باب قبول الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها؛ بل لمجرد إحسان الظن بقائلها مع تجويز الخطأ عليه.

فأين قبول الأخبار والشهادات والأقارير إلى التقليد في الفتوى؟!

والمخبر بهذه الأمور يخبر عن أمر حسي؛ طريق العلم به: إدراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة.

وقد أمر الله سبحانه بقبول خبر المخبر به؛ إذا كان ظاهر الصدق والعدالة.

وطرد هذا ونظيره: قبول خبر المخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه قال أو فعل.

وقبول خبر المخبر عمن أخبر عنه بذلك.

وهلم جراً.

فهذا حق لا ينازع فيه أحد!.

وأما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه: فليس فيه أكثر من العلم بأنَّ ذلك ظنه واجتهاده!، فتقليدنا له في ذلك بمنزلة تقليدنا له فيما يخبر به عن رؤيته وسماعه وإدراكه.

فأين في هذا ما يوجب علينا أو يسوِّغ لنا أن نفتي بذلك، أو نحكم به ونَدين الله به، ونقول هذا هو الحق وما خالفه باطل، ونترك له نصوص القرآن والسنة وآثار الصحابة وأقوال من عداه من جميع أهل العلم؟!

ومن هذا الباب:

تقليد الأعمى في القبلة ودخول الوقت لغيره؛ وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقلد غيره في طلوع الفجر ويقال له: أصبحت أصبحت، وكذلك تقليد الناس للمؤذن في دخول الوقت، وتقليد من في المطمورة لمن يعلمه بأوقات الصلاة والفطر والصوم وأمثال ذلك.

ومن ذلك: التقليد في قبول الترجمة في الرسالة والتعريف، والتعديل والجرح؛ كل هذا من باب الأخبار؛ التي أمر الله بقبول المخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً.

وقد أجمع الناس على قبول خبر الواحد في الهدية، وإدخال الزوجة على زوجها، وقبول خبر المرأة ذمية كانت أو مسلمة في انقطاع دم حيضها لوقته، وجواز وطئها أو نكاحها بذلك، وليس هذا تقليد في الفتيا والحكم!!؛ وإذا كان تقليداً لها، فإنَّ الله سبحانه شرع لنا أن نقبل قولها ونقلدها فيه، ولم يشرع لنا أن نتلقى أحكامه عن غير رسوله، فضلاً عن أن نترك سنة رسوله لقول واحد من أهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من الأمة)) ا.هـ .

ثم قال رحمه الله تعالى في نفس المصدر [٤/ ٢٥٧-٢٥٨]:

((الوجه الثالث والستون: قولكم "قد أجمع الناس على تقليد الزوج لمن يهدي إليه زوجته ليلة الدخول، وعلى تقليد الأعمى في القبلة والوقت، وتقليد المؤذنين، وتقليد الأئمة في الطهارة وقراءة الفاتحة، وتقليد الزوجة في انقطاع دمها ووطئها وتزويجها"؟

فجوابه: ما تقدم؛ أنَّ استدلالكم بهذا من باب المغاليط!، وليس هذا من التقليد المذموم على لسان السلف والخلف في شيء، ونحن لم نرجع إلى أقوال هؤلاء لكونهم أخبروا بها؛ بل لأنَّ الله ورسوله أمر بقبول قولهم وجعله دليلاً على ترتب الأحكام، فإخبارهم بمنزلة الشهادة والإقرار.

فأين في هذا ما يسوغ التقليد في أحكام الدين والإعراض عن القرآن والسنن ونصب رجل بعينه ميزاناً على كتاب الله وسنة رسوله؟!)) ا.هـ.

قلتُ:

فإذا عرفنا أنَّ الكلام في الجرح والتعديل من باب الأخبار وليس من قبيل الرأي والاستنباط والاجتهاد، وأنَّ قبول خبر الثقة واجب بأمر الله تعالى وبأمر رسوله صلى الله عليه وسلم؛ فالأخذ به لازم، فكيف يُقال بعد: أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل من مسائل الاجتهاد، ولا إلزام في مسائل الاجتهاد؟!

فضلاً أن يقال إنه من مسائل الاجتهاد بـــ"الإجماع"!

فأين مصدر الإجماع؟!

وما مقدار صحة هذه الدعوى؟!

وأما قول الشيخ عبدالمالك: ((والذهبي نقل هذا بوضوح))!

فلا ندري هل قصد نقل الإجماع المدَّعى أم أصل المسألة وهو أنهم يجتهدون؟!

وأين المصدر؟!

فإنْ كان مراده ما قاله الذهبي في الموقظة: ((هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمداً ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف؛ والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقده فله أجر واحد)).

أو ما قاله الذهبي في رسالة [ذكر مَنْ يُعتمد قوله في الجرح والتعديل]: ((فمن أئمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا يحيى بن معين؛ وقد سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان الدرامي وأبو حاتم

وطائفة؛ وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهادات الفقهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال)).

فجوابه:

ما تقدَّم في ثنايا كلام الصنعاني، حيث بيِّن أنَّ الاجتهاد يكون من جهة بلوغ الأخبار في أحوال الراوي، فالعالم يستفرغ وسعه في النظر إلى ما بلغه من أخبار الثقات، وهو بين الأجر والأجرين، وهذا هو الاجتهاد، لكنه عامل بخبر الثقة لا برأي ولا استنباط.

أقول:

ومما قاله الشيخ عبدالمالك في جلسته مع التونسيين: ((المشكلة فقط في الجرح والتعديل، والجرح والتعديل يعرف القريب والبعيد أنها مسائل اجتهادية!. تكون قرائن – كما سبق أن بينتُ – تبين أنَّ المخالفة في الجرح والتعديل عن هوى وعن موافقة للمبتدع الواضح، تعرفون كيف؟ هناك مبتدعة واضحون ويأتي مَنْ يدافع عنهم ليس عن جهل وإنما عن هوى بعد اطلاعه عليه، نعم هذا واضح. رأينا الشيخ ابن باز رحمه الله زكى أناساً نعرف أنهم مبتدعة، أنا - كشخص المتكلم بين أيديكم - فلان أعرف أنه مبتدع، والشيخ ابن باز زكاه، أنا ما أقول ألحقوه به، ذاك الذي أدى إليه اجتهاده فقط، انتهى الأمر، مع علمي أنَّ الشيخ ابن باز رجل سلفي، وأي سلفي؟، عيب عليَّ أن أقول إنه سلفي؛ أنا أحكم عليه أنه سلفي!، هذا شيخ الإسلام، لكن في ظني أنَّ العالم الثاني الند للشيخ ابن باز أولى بالصواب في فلان من الشيخ ابن باز، أما بالسيف والقوة نأخذ الناس إلى آرائنا، تقول بأقوالنا وإلانجيِّش لكم الجيوش الذي يتابعون أخباركم، هذا غلط.

تدخل أحد الحاضرين: هل يلزم أحد بالمسائل الاجتهادية؟

فقال الشيخ عبدالمالك: نعم، هذا الذي نتكلَّم عنه الآن، لا يُلزَم الإنسان في المسائل الاجتهادية!، لا يُلزم. المناقشة ما في بأس، لابد أن يُفهم هذا حتى لا نصل إلى مذهب الحزبيين، الحزبيون يقولون: مسائل الخلاف لا كلام فيها؛ حتى المناقشة تمنع بالمرة!، ما يحتاج، هذا غلط، المناقشة يناقش المخالف، نبين له، نأخذ ونعطي معه بالدليل ونستدل أيضاً، لكن لما نأتي إلى المسائل

الاجتهادية: واحد اقتنع برأي خالفني فيه، نقول: لك رأيك ولي رأيي، يبقى الإنسان على مثل هذا، يعني الآن عمر بن الخطاب اختلف مع عمار بن ياسر في قضية الغسل من الجنابة، ثم عمار كان معه الدليل الواضح، قال: يا أمير المؤمنين، أما تذكر يوم كذا وكذا، يعني حتى عمر رضي الله عنه كان حاضر القصة ونسيها، مع ذلك قال: إنْ شئتَ أن أسكت سكت، إنْ حبيت أن أسكت سكت، لماذا؟ لمقام الإمارة لعمر، الشاهد ما قال تضيق الناس بهذا الفتوى، ما أجابه بهذا، تحتفظ برأيك وله رأيه، وانتهى الإشكال)).

والتعقيب على ذلك:

إنَّ مسائل الجرح والتعديل ليست اجتهادية؛ بل هي أخبار ثقات يجب قبولها ما لم يتبين خلافها بالقرائن الصحيحة والحجج العلمية.

ثم لو كان الجرح والتعديل اجتهادياً في الكلام في الرواة فليس هو اجتهادياً في الكلام عن أهل البدع؛ لأنَّ محل هذا الأخير مناهج وعقائد وأصول وقواعد، والكلام في أهل البدع أشد وأعظم من الكلام في الرواة غير المبتدعة، لأنَّ المبتدعة يحرِّفون الدين ويستبدلون الحق بالباطل، فالسكوت عنهم يؤدي إلى تبديل الدين وتحريف الكتاب والسنة كما وقع ذلك في أهل الكتاب، فالكلام في أهل البدع واجب، ولهذا نجد أهل العلم مجمعين على وجوب الكلام في أهل البدع والأهواء ومقاطعتهم والتنكيل بهم والتحذير منهم وبيان حالهم ليحذر الناس من شرهم.

ثم لو افترضنا أنَّ الكلام في أهل البدع اجتهادي أيضاً، فإنَّ مسائل الاجتهاد إذا ظهر فيها الحق وجب الانقياد له كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد تقدم بيانه.

فهذه ثلاثة وجوه تدل على نقض قاعدة لا إلزام في الجرح!، وقد فصَّلتُ القول فيها في رسالة موجزة بعنوان: [التَّلْخِيصُ المُفْحِمُ فِي بَيانِ أنَّ حُكْمَ تَجْرِيحِ المُبْتَدِعَةِ الصَادِرِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ المُعْتَبَرِينَ بِالأدلةِ والبَرَاهِينَ أَمْرٌ مُلْزِمٌ] فلينظرها من أراد التفصيل.

وقول الشيخ عبدالمالك: ((لا يُلزَم الإنسان في المسائل الاجتهادية)).

إنْ قصد أنَّ مسائل الجرح والتعديل لا إلزام فيها، ولا يجب قبول جرح العلماء ولو كان مفسَّراً بالأدلة الصريحة والبراهين القاطعة، فقد أصابته لوثة أهل التمييع ووقع في شبهتهم قطعاً.

أما إن قصد أنَّ العلماء في حكمهم على الرجال يتحرون بما أوتوا من جهد ويستفرغون وسعهم في معرفة أحوالهم وسبر مروياتهم، وهم في ذلك بين الأجر والأجرين، ولا إثم على أحدهم إنْ أخطأ، فهذا حق لا ريب فيه ولا ينازع فيه أحد!.

لكنَّ جرحهم المبني على الدليل الصريح والبرهان القاطع هل يلزم غيرهم أم لا؟

هذا هو محل الخلاف مع الحلبي وأنصاره، فليعلم هذا الشيخ عبدالمالك إنْ كان لا يعلم!.

وقد نقل الحلبي كلاماً للشيخ ربيع حفظه الله تعالى في هامش كتابه [منهج السلف الصالح" الطبعة الثانية ص٣٩٣"] جاء في آخره: ((عليكم أن تنظروا في الأدلة وتأخذوا بها كما فعل العلماء وطلاب الحق الصادقون، ولا يجوز لكم أن تخالفوا العلماء الذين حكموا على فلان أو فلان بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة؛ فهذا هو المنطق الذي قرره القرآن والسنة وعلماء الإسلام، بخلاف ما يقرره بعض الخارجين ويدعون إليه من التقليد الأعمى مخالفين في ذلك هذا المنهج العظيم)).

فعلَّق الحلبي عليه بقوله: ((قلتُ: قوله [بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة] أي إذا اقتنعوا بها وظهر لهم وجه الحق فيها كما تقدَّم تقييده بذلك مرارًا منه!، أما إذا لم يقتنعوا بها – وهذا ممكن جدًا وإلا ما حصل اختلاف قط – فلا سبيل معهم إلا النصح والتفاهم والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، وأما إلزامهم بما لم يقتنعوا به وأطرهم على أن يقولوا بما لم يؤمنوا به: فهذا وجه آخر لذلك التقليد، بل أقبح!!. ثم لو كان الجرح من حيث الواقع واضحاً قاطعاً لما اختلفوا فيه أصلًا، فتأمل)).

فالحلبي يشترط الاقتناع في لزوم قبول الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة في جرح فلان من الناس، وآخر كلام عبدالمالك فيه إشارة إلى ذلك، وسيأتي عنه التصريح بمثله.

وفي ختام هذه المسألة أنقل كلاماً جامعاً للعلامة الشيخ ربيع حفظه الله، ذكره جواباً لسؤال في [محاضرة مشتركة بين الشيخ ربيع والشيخ علي بن ناصر الفقيهي حفظهما الله تعالى يوم الخميس ٢٨ شوال ١٤٣١ هـ] ، وإليكم نص السؤال والجواب كما قام بتفريغه أحد إخواننا الأفاضل:

السؤال: هل مسائل الجرح والتعديل اجتهادية؟ وكيف نرد على مَنْ يقول ذلك؛ وأنه لا يلزمني قول الشيخ الفلاني؟!

جواب الشيخ ربيع حفظه الله: «مجموعة من المدسوسين على المنهج السلفي واللابسين للمنهج السلفي زوراً، ركَّزوا عل قضية الجرح والتعديل، "نصحح ولا نجرح" "نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع الأمة كلها" "نصحح ولا نهدم"، يعني ما في تغيير لمنكر ولا بدعة ولا أي شيء، والأمة كلها في المنهج الواسع الأفيح، حتى الروافض يدخلون، وشرعوا يكيلون التهم للجرح والتعديل ومن يقوم به، حتى وصل بعضهم [وهو الحلبي] إلى أن يقول: "إنَّ الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب ولا في السنة" الله أكبر!، قلتُ لهذا القائل: كيف تقول هذا الكلام؟! قال: "خطأ لفظي"!، بعدما نشره في أشرطة قال: "هذا خطأ لفظي"!، هذا خطأ جوهري، القران مليء بأدلة الجرح والتعديل، طعن في قوم فرعون، طعن في قوم نوح، طعن في قوم هود، في قوم صالح، في قريش، في أبي لهب في..، السنة فيها مليئة، منهج السلف فيها مليء، وهو سلاح في وجه أهل البدع، فيريدون تحطيم هذا السلاح، وتجريد السلفيين من هذا السلاح الذي استمد من كتاب الله ومن سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، طلع أول واحد يحارب الجرح والتعديل!، وطلع الثاني!، والثالث!، والرابع!...، والعاشر!، ويتبعهم أفواج!!، وهؤلاء الذين حذرتكم منهم، يلبسون لباس السلفية ويفرقون السلفيين بهذه القواعد وبهذه التأصيلات، بارك الله فيكم. واحد قتل نفساً ورءاه شاهدان عدلان، أديا بالشهادة عند الحاكم الشرعي، بماذا يحكم؟ يحكم بالقصاص وإلا خالف كتاب الله وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام " وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ"، وأدلة الشهادات وأدلة الجرح والتعديل شيء واحد، فإنَّ غير العدل لا تقبل شهادته وغير العدل لا تقبل روايته، الكذاب، الخائن، الذي لا يضبط الكلام؛ هذا لا تقبل منه شهادة ولا يقبل منه جرح ولا تعديل. وإذا كان عالماً وضابطاً ومتقناً وطعن في شخص قال: "فلان كذاب"، يجب على الناس أن يقبلوا قوله، وسار السلف على هذا المنهج، "فلان كذاب" كذاب، "فلان سيء الحفظ" سيء الحفظ، فلان مبتدع، مرجئ، خارجي، معتزلي كذا...، خلص، قالها أحمد، قالها ابن معين، قالها ابن المديني، قالها البخاري، مشت، كيف؟ لأنَّ الله أمر بقبول خبر العدل " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ

جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا"، فلا تتبين وتتثبت إلا من خبر الفاسق، خبر الفاسق ما تقول كذب، يحتمل الصحة؛ لكن أنتَ لا تقبله، تثبت،لكن خبر العدل ما دام عدلاً ضابطاً ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن تقبل هذا الخبر، ودواوين السنة مملوءة بأخبار هؤلاء الصادقين، الصادق العدل يروي عن الصادق العدل على رسول الله عليه الصلاة والسلام، قام ديننا على هذا، فهؤلاء يريدون أن يسقطوا قواعدنا التي قام عليها ديننا، وحديث رسول الله، والنقل عن الصحابة، والنقل عن الأئمة، بارك الله فيك، كثير منه يأتي عن العدل الواحد عن العدل الواحد ويمشي، ويجب قبول هذا بدليل "إِنْ جَاءَكُمْفَاسِقٌ بِنَبَإٍفَتَبَيَّنُوا"، " وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ"، وفي الأخبار يُكتفى بخبر الواحد فقط، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل شخصاً واحداً إلى كسرى وتقوم به الحجة، ويرسل إلى قيصر شخصاً واحداً فتقوم عليه الحجة، وإذا ما دخل في الإسلام بتبليغ رسالة هذا الفرد العدل الصادق، إذا رفض الإسلام ولم يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم، رسول الله يجهز له الجيش، وجهز عليه الصلاة والسلام لغزوة تبوك للروم بناء على إنهم رفضوا هذه الدعوة التي بلغها رجل واحد، ويرسل إلى البحرين، ويرسل إلى عمان، ويرسل إلى اليمن، أفراداً يرسل وتقبل أخبارهم، وتبنى عليهم الحجة وَمَنْ لا يقبل خبرهم تجهز له الجيوش، كيف الآن عشرة، خمسة عشر سلفياً يتفقون على قضية معينة فترفض، ويقول لا بد من الإجماع، ومن قواعدهم: أنه لا يقبل جرح وتعديل شخص ولو قال عشرة من الأئمة المعاصرين أنَّ فلاناً مبتدع، عنده كذا وكذا ما يقبل منهم. هذا من هؤلاء الذين حذرتكم منهم يدعون السلفية وهم يهدمون المنهج السلفي وقواعده وأصوله. وكم لهم من التأصيلات الفاسدة "لا يلزمني"، تجيء تنقلُ من كتاب: فلان قال في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية كذا وكذا؛ ضلالاً واضحاً كالشمس، يقول لك: "ما يلزمني هذا الكلام"، أيده عشرات في هذا الكلام يقول لك: "ما يلزمني"، عندهم قاعدة "ما يلزمني"، عندهم قواعد لرفض الحق، وقواعد لرد الحق، وقواعد في رد قواعد الجرح والتعديل، فتعلموا قواعد الجرح والتعديل وانظروا منهج السلف، وسيروا على نهجهم، ودعوكم من هؤلاء المضللين المهوشين على دين الله الحق وعلى المنهج السلفي وأهله)).

الأصل الثالث:
التفريق بين خبر الثقة وبين حكم الثقة!

في جلسة الشيخ عبدالمالك مع التونسيين قال أحد الحاضرين: هم يقولون أنَّ الجرح والتعديل أخبار وليس اجتهاد، هم يخالفون في كونها أخبار، لا أحكام؛ إذا قال: فلان كذاب خلاص، أين الاجتهاد في هذا؟!

أضاف آخر في الجلسة: هم يخلطون بين الحكم والخبر!

فقال الشيخ عبدالمالك: «طيب؛ والحكم يُبنى على الخبر، صح - (وضحك هنا على وجه السخرية!) - إذا اختلفنا في الحكم بعد وجود الخبر، ايش يصير؟ يصير اجتهاد أم لا؟».

فقال أحدهم: اجتهاد.

فقال الشيخ عبدالمالك رمضاني: «هذا خبر نعم، وأنا أعطيكم الآن شيء من هذه الأخبار يُبين لكم، زيد ثقة، عَمرو ثقة، مرَّ زمناً غير طويل ظهر لزيد أنَّ عَمراً ليس ثقة، أنت جاءك زيد وقال: إنَّ عمراً ليس ثقة، وهذا خبر الثقة إذا لم تقبله فأنت تلحق به، (وضحك هنا أيضاً!)، ثم قال: وكلُّ مَنْ صفَّق لك ووقف في صفك يلحق بك!!، وهكذا!، كلهم في كيس واحد ويُسكَّر (أي: يغلق) عليهم، لماذا؟ حتى لا تخليه يتنفس!، لهذه القاعدة: خبر الثقة مقبول!!، يبهتك!، يأتيك بقاعدة صحيحة ثم ينزلها تنزيلاً سيئاً!.

عمرو كان ثقة في الأول، وأنت جئت بخبر أنه غير ثقة، ما الذي يجعلني أستوثق من خبرك ولا أستوثق من خبري فيه؟!، ما الذي يجعلني؟، وإذا جئتَ بشيء جرَّحته به هو عند أهل العلم غير معتبر، كيف يكون الأمر؟!، يختلف الحكم أم لا؟، هم الآن يخلطون - كما تفضَّل الأخ - بين الخبر وبين الحكم!، الحكم شيء والخبر شيء آخر».

قلتُ:

ما عهدناك يا شيخ عبدالمالك أن تُلقَّن من بعض الجالسين عندك!!.

والتفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة لم يقل به إلا علي الحلبي في هذا العصر؛ فهو تفريق حادث باطل.

نعم؛ من حيث اللغة هناك فرق واضح ومعروف بين الحكم والخبر، وليس خلافنا في اللغة فلا يخلط البعض في ذلك!.

لكن هل هناك من أهل العلم مَنْ فَرَّق في النظر إلى كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال إلى خبر يجب قبوله، وإلى حكم لا يجب قبوله!، لا يوجد مثل هذا، بل قد نصَّ العلامة الصنعاني رحمه الله تعالى على عدم التفريق في كلام الثقات في الأعيان بين الإخبار والأحكام فقال كما في [توضيح الأفكار ٢/ ١١٨-١١٩]: «والحاصل: أنَّ الدليل قد قام على قبول خبر العدل؛ إما عن نفسه بأنْ يخبر بأنه ابن فلان أو أنَّ هذه داره أو جاريته، فهذا لا كلام في قبول خبره عنه بالضرورة الشرعية، بل يقبل خبر الفاسق بذلك، بل أبلغ من هذا أنه يجب قبول قول الكافر: لا إله إلا الله؛ ويحقن دمه وماله ونعامله معاملة أهل الإيمان لأخباره بالتوحيد وإنْ كان معتقدًا لخلافه في نفس الأمر كالمنافق. وإنْ كان خبره عن غيره كروايته للأخبار قُبل أيضًا، وإنْ كان عن صفة غيره بأنه عدل أو فاسق قُبِل أيضًا؛ إذ الكل خبر عدل!!، وقبول خبره ليس تقليدًا له؛ بل لما قام عليه من الدليل في قبول خبره، هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم، ولنا فيه بحث أشرنا إليه في أوائل حاشية ضوء النهار».

فجعل الصنعاني ما يخبر به الثقة من الرواية والحكم على الراوي بأنه عدل أو فاسق؛ كل ذلك من قبيل خبر الثقة، وخبر الثقة واجب القبول، فأين هذا التفريق المدَّعى؟!

وأئمة الحديث يذكرون في التراجم والسير والسؤالات والجرح والتعديل والعلل والضعفاء والمتروكين عن أحوال الرواة فيقولون: سيء الحفظ، كذَّاب، وضَّاع، ضعيف، جهمي، مرجئ، خارجي، رافضي، قدري، معتزلي، زنديق، دجال، شيخ ضال، قد عمي، كان يتلقن، اختلط في آخر عمره، احترقت كتبه، كان يدلس ....، وغيرها من الألفاظ، ولم يأتِ أحدٌ من بعدهم فقال: يجب التفريق بين أخبارهم وأحكامهم!؛ لأنَّ أخبارهم مقبولة، وأما أحكامهم فقد تقبل وقد لا تقبل!!، لم يقل أحد بهذا، بل قَبِلَ العلماء من بعدهم هذه الأحكام واستندوا إليها في الحكم على المرويات

وبنوا عليها أحكاماً شرعية، نعم المرجع في الرجال المختلف فيهم البينة والبرهان، لكنَّ كلام علماء الجرح والتعديل مبني على الحفظ والمعرفة لا على الرأي والاستنباط.

الأصل الرابع:
التشكيك في أخبار الثقات والتثبت فيها

قال الشيخ عبدالمالك بعد كلامه السابق: «والخبر نفسه؛ أين هو الثقة اليوم؟! قلَّ الثقات!؛ هذا ينبغي أن يُعرف».

قلتُ:

١- إنَّ من أعجب العجائب قوله: ((وأين هو الثقة اليوم؟))، فهذا طعن في حملة الدعوة السلفية الذابين عنها، وإسقاط لهم ولأخبارهم ما بعده إسقاط، فأين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ))؟!، وأين اعتقاد السلف الصالح على استمرار هذه الطائفة القائمة بدين الله؟!

٢- يحاول البعض أن يصوِّر أنَّ نقد أهل الأهواء اليوم كله مبني على أخبار نقلة غير ثقات!، أو مبني على مجرد الشائعات والظن والقيل والقال!.

وليس الأمر كذلك؛ بل أغلبه - إنْ لم يكن كله - مبني على كتابات المتكلِّم فيهم وتسجيلاتهم ودروسهم وخطبهم ومحاضراتهم.

ولينظر القارئ إلى ردود العلامة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى ورسائله في نقد الرجال وجرحهم مثلاً؛ فإنها مبنية على مقالات وأشرطة وكلمات صدرت من المجروح موثَّقة عليه من مصادره سواء كانت بالكتاب والجزء والصفحة، أو بالشريط المسجَّل الموثَّق بصوت المجروح المعروف.

فإدخال الكلام في أخبار النقلة والتشكيك في ذلك هو من باب التشغيب ورد أحكام العلماء ليس إلا!.

نعم قد يذكر العلماء والمشايخ في ردودهم بعض أخبار الثقات الذين عاصروا هؤلاء المجروحين في أماكنهم وشاهدوا مواقفهم وأحوالهم، وهذا أمر ضروري لدقة المعرفة في أحوال المجروحين، لأنَّ القريب قد تظهر له أشياء من حال المجروحين ومجالسهم ومواقفهم قد تغيب وتخفى على

البعيد، والله عزَّ وجل أمرنا بقبول أخبار الشهود والثقات، وألزمنا بها في الأحكام والأقضية، فلا ينبغي التشكيك بهذا الأصل الثابت في الكتاب والسنة بمجرد الظنون والتخرصات!.

والعجيب أنَّ الشيخ عبدالمالك في كلمة له مسجَّلة فصَّل فيها القول في أبي إسحاق الحويني أخرجه فيها من السلفية ونسبه إلى الإخوان المسلمين بأمرين اثنين: خطبه المسموعة التي يظهر فيها طابع التهييج والتحريض والتحريش السياسي، وكذلك ثناؤه على بعض الإخوان المسلمين ومنهم القصاص الشهيرعبدالحميد كِ شك، والأمر الآخر: على أخبار الثقات، كما ذكر ذلك الشيخ عبدالمالك نفسه في الشريط المشار إليه.

فلا أدري حقاً ما الفرق بين جرحه وبين جرح غيره من العلماء والمشايخ؟!

وما الفرق بين ثقاته الذين ينقلون له الأخبار وبين ثقات غيره من العلماء؟!

ثم أقول:

وفي جلسة الشيخ عبدالمالك رمضاني مع الليبيين وهي بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٤٣١هـ؛ سُئل عن مسألة خبر الثقة؟

فكان من ضمن جوابه: «لأنَّ هذا الذين يسأل عنهم الأخ عندهم جماعة يقولون: خبر الثقة يقبل ولا يتثبَّت فيه!، أنا قلتُ:

أولاً: أين هو الثقة اليوم؟ عزَّ الثقات وقلَّوا!، ينبغي أن نعرف هذا.

ثم ثانياً: حتى لو كان ثقة وتثبت من خبره؛ ليس عليك في ذلك تبعه ولا تنتقد!!، بدليل ما ذكرتُ لك عن علي رضي الله عنه، وفي السلف كثير على مثل هذا، الآن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأتيه أبو موسى رضي الله عنه ويستأذن ثلاثاً عند بابه فلم يرد عليه فيمشي ثم يخرج عمر وما يجد ثم يقول علي بالرجل يدركه يقول أنا جئت واستأذنت كما هي السنة ثلاثاً قال هي السنة؟ قال نعم قال إما أن تأتي بمن يشهد لك وإلا أشبعتك ضرباً بالدرة، ذهب وحصل محمد بن مسلمة وغيره ممن شهد معه بذلك.

يعني عمر بن الخطاب كان يرد خبر ثقة؟!

يعني الإنسان أحياناً قد يتعجَّب من الخبر؛ إذا تثبت ما في شيء!، لكن خبر ثقة الذي يعني نُسب إلى المبتدعة لأنهم يردوه هو ما كان من كلامه في خبر الآحاد وما إلى ذلك؛ هذا ليس بحثنا فيه)).

قلتُ:

أما خبر الثقة فهو حجة، والأخذ به واجب؛ كما دلَّ عليه الكتاب والسنة والإجماع، وقد صنَّف الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى كتاباً في بيان ذلك، وأفرد باباً في كتابه ((الكفاية في علم الرواية من ص٦٦ - ص٧٢))، بعنوان [باب: ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه]، وقد قال في آخره: ((وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك!، ولا اعتراض عليه!، فثبت أنَّ من دين جميعهم وجوبه؛ إذ لو كان فيهم مَنْ كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله اعلم)).

وأما مسألة التثبت في خبر الثقة فهي دعوى باطلة!؛ وهي من أصول المأربي الفاسدة، وقد انتصر لهاوجادل عنها كثيراً بالباطل واللجاج المقيت، وهذه الدعوى تستلزم التشكيك في مسائل كثيرة ثبتت عن طريق خبر الآحاد، وتستلزم تعطيل أحكام عديدة إنما تثبت عن طريق الشهود أو النقلة الثقات، والله عزَّ وجل لم يأمر بالتثبت إلا في خبر الفاسق فقال: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ))، فالدعوة إلى التثبت في خبر الثقة استدراك على الشرع!!، بل فيه نوع اعتراض عليه؛ لأنَّ مفهوم الآية السابقة عدم الحاجة إلى التثبت في خبر الثقة، بل فيه الجمع بين ما فرَّقه الشارع الحكيم؛ وفي ذلك مفاسد عظيمة.

قال العلامة السعدي رحمه الله في تفسير الآية السابقة: ((وهذا أيضاً من الآداب التي على أولي الألباب التأدب بها واستعمالها، وهو أنه إذا أخبرهم فاسق بخبر أن يتثبتوا في خبره، ولا يأخذوه مجرداً، فإنَّ في ذلك خطراً كبيراً ووقوعاً في الإثم، فإنَّ خبره إذا جعل بمنزلة خبر الصادق العدل حكم بموجب ذلك ومقتضاه؛ فحصل من تلف النفوس والأموال بغير حق بسبب ذلك الخبر، ما يكون سبباً للندامة. بل الواجب عند خبر الفاسق التثبت والتبين؛ فإنْ دلَّت الدلائل والقرائن على صدقه عمل به وصُدِّق، وإنْ دلَّت على كذبه كُذِّب ولم يعمل به، ففيه دليل على أنَّ خبر الصادق

مقبول، وخبر الكاذب مردود، وخبر الفاسق متوقف فيه؛ كما ذكرنا، ولهذا كان السلف يقبلون روايات كثير من الخوارج المعروفين بالصدق ولو كانوا فساقاً)).

وقد سُئل العلامة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في شريط بعنوان [رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين "السؤال الثاني"]: ما منهج السلف في مسالة قبول خبر الثقة؟

فأجاب بقوله: ((منهج السلف والقرآن والسنة على قبول خبر الثقة ووجوب بناء الأحكام عليها. إذا كان اثنان يشهدان على أنَّ فلانًا قتل فلانًا، فعلى الحاكم أن يحكم بالحكم الشرعي وهو القصاص من القاتل، وتثبت عقود النكاح بشهادة رجلين ثقتين، وتثبت عقود المعاملات والديون وغيرها بناء على شهود عدلين ثقتين أو رجل وامرأتين. فهؤلاء يخرِّبون قواعد الشريعة ويصادمون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم الضالة المضلة. والمعتزلة هم الذين كانوا يشترطون التعدد في الرواة!، أما أهل السنة فلا)).

وفي [السؤال السادس]: هل يلزم الرجل أن يقبل نقل الثقة وحكمه، أم نقله فقط؟

فأجاب حفظه الله تعالى بقوله: ((خبر الثقة الأصل فيه القبول، إلا إذا خالف العدول؛ كما في الرواية الشاذة. وأما الأصل فيه القبول، ولا يجوز تكذيب المسلم ورد ما عنده من الحق، وإذا ما سلكنا هذا المنهج أبطلنا كثيراً من شرائع الإسلام. لو جلس رجل يعلّمني من الكتاب والسنة؛ لو قال لي: قال رسول الله في صحيح البخاري كذا؛ أكذبه؟! لا، لما يقول لي: فلان مبتدع، أقول: لا!!. هذا المذهب الذي يسمونه بالتثبت مذهب كاذب!، التثبت الذي لا يريد الوصول للحقيقة وإنما يريد رد الحق، فيرد الحق ولا يتثبت، فيتخذ هذه حجة، وليس ممن يتثبت ليصل إلى الحق والحقيقة؛ وإنما ليرد الحق. ولهذا نراهم يردون أخباراً متواترة من علماء أجلاء تتحد فتواهم وأحكامهم وأخبارهم ويردونها بهذا المعول؛ الذي ظاهره معول إسلامي، وهو معول هدَّام ومعول شيطاني)).

قلتُ:

وأما الآثار التي استدل بها الشيخ عبدالمالك على مسألة التثبت في أخبار الثقات كأثر عمر وطلبه الشهود مع خبر أبي موسى، وأثر علي وطلبه اليمين مع الأحاديث التي يرويها الصحابة سوى أبي

بكر رضي الله عنهم أجمعين؛ فهذا الاستدلال سائر على طريقة الذين لم يقبلوا خبر الآحاد كالسقاف وأمثاله من المعتزلة وأهل الكلام قديماً وحديثاً!، ولا ينبغي لمثل الشيخ عبدالمالك الذي ينتسب إلى طريق السلف في التأصيل والتلقي والاستدلال أن يفعل ذلك!.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت [١/ ٢٤١-٢٤٧]: «وعقد الشافعي في الرسالة باباً محكماً لوجوب العمل بخبر الواحد، وخبر الواحد عندهم هو: ما لم يبلغ درجة المشهور؛ سواء رواه شخص واحد أو أكثر، ورأيتُ في بعض تصانيف الجاحظ أحد المعتزلة: أنَّ الخبر لا يصح عندهم إلا إن رواه أربعة!،وعن أبي علي الجُبَّائي أحد المعتزلة أيضاً فيما حكاه أبو الحسين البصري في المعتمد: "أنَّ الخبر لا يقبل إذا رواه العدل الواحد إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر، أو عضده موافقة ظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر، أو يكون منتشرا بين الصحابة، أو عمل به بعضهم"، وأطلق الأستاذ أبو منصور التميمي عنه أنه يشترط الاثنين عن الاثنين، والحق عنه التفصيل الذي حكيناه. واحتج على ذلك: بقصة ذي اليدين وكون النبي صلى الله عليه وسلم توقف في خبره حتى تابعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وغيرهما، وقصة أبي بكر رضي الله عنه حين توقف في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن مسلمة، وقصة عمر رضي الله عنه في توقفه في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه وغير ذلك، وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "كنتُ إذا حدثني رجل استحلفني فإن حلف لي صدقته"، والجواب عن ذلك كله واضح: أما قصة ذي اليدين؛ فإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم إنما توقف فيه للريبة الظاهرة، لأنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن فعل نفسه؛ وكان ثمة جماعة من أكابر الصحابة رضي الله عنهم ولم يذكره أحد منهم سواه، فكان موجب التوقف قوياً، وقد قبل خبر غيره على انفراده عند انتفاء الريبة في جملة من الوقائع، وأما قصة المغيرة رضي الله عنه؛ فإنَّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه إنما توقف فيه لأنه أمر مشهور، فأراد أن يتثبت فيه، وقد قبل أبو بكر رضي تعالى الله عنه حديث عائشة رضي الله عنها وحدها في القدر الذي كفن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى غير ذلك من الأخبار، وأما عمر رضي الله عنه فإنَّ أبا موسى رضي الله عنه أخبره بذلك الحديث عقب إنكاره عليه ورجوعه، فأراد عمر رضي الله عنه الاستثبات في خبره لهذه القرينة، وقد قبل عمر رضي الله عنه حديث عبد الرحمن بن عوف

رضي الله عنه وحده في أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر، وحديثه وحده رضي الله عنه في النهي عن الفرار من الطاعون، وعن دخول البلدة التي وقع بها، وحديث الضحاك بن سفيان في توريث امرأة أشيم من دية زوجها، وعدة أخبار من أخبار الآحاد في عدة من الوقائع، وأما صنيع علي رضي الله عنه في الاستحلاف؛ فقد أنكر البخاري صحته، وعلى تقدير ثبوته، فهو مذهب تفرد به، والحامل له على ذلك هو المبالغة في الاحتياط، والله أعلم».

وقد استدل السقاف في مقدمة [دفع شبه التشبيه ص٣٣] بأثر عمر وعلي رضي الله عنهما – كما فعل الرمضاني هنا! – تحت عنوان رئيسي هو: [رد الصحابة بعض أحاديث الآحاد الثابتة، واستيثاقهم منها أحياناً أخرى]!.

والجواب عن الأثرين:

أما أثر عمر رضي الله عنه؛ فإنما طلب ذلك لأنَّ أبا موسى رضي الله عنه جاء بزيادة " فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ "، وعمر رضي الله عنه كان يعرف الحديث بغير هذه الزيادة!، فجاء الأمر على خلاف ما يعلمه هو، فطلب البينة على صحة هذه الزيادة، وهذا من باب الاحتياط في حفظ السنن والترهيب في الرواية.

قال الإمام الترمذي في جامعه عقب هذا الأثر: « وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عُمَرُ عِنْدَنَا عَلَى أَبِي مُوسَى حَيْثُ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ فَإِذَا أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ"، وَقَدْ كَانَ عُمَرُ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا فَأَذِنَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِمَ هَذَا الَّذِي رَوَاهُ أَبُو مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ " فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ"».

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله في [شرف أصحاب الحديث ص ٩٢ – ٩٣]: «لم يطلب عمر من أبي موسى رجلاً يشهد معه هذا الحديث لأنه كان لا يرى قبول خبر الواحد العدل!؛ وكيف يقول ذلك وهو يقبل رواية عبدالرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم في أخذ الجزية من المجوس ويعمل به؛ ولم يروه غير عبدالرحمن؟! وكذلك حديث الضحاك بن سفيان الكلابي في

توريث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجه؟! ولا فعل عمر ذلك لأنه كان يتهم أبا موسى في روايته!، لكن فعله على الوجه الذي بيناه من الاحتياط لحفظ السنن والترهيب في الرواية)).

وأما أثر علي رضي الله عنه؛ فالكلام في سنده معروف، وقد قال الإمام البخاري رحمه الله في [التاريخ الكبير]: ((لم يتابع عليه؛ وقد روى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض فلم يُحلِّف بعضهم بعضاً)).

قلتُ:

وقد أفرد الإمام الشافعي رحمه الله مبحثاً طويلاً في إثبات حجية خبر الواحد في كتابه الرسالة، وذكر فيه عدة نصوص تدل على ذلك، ثم قال: ((وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا منها، ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذا السبيل، وكذلك حكي لنا عمن حكي لنا عنه من أهل العلم بالبلدان)).

فهل بعد هذا البيان والإجماع يحق لأحد أن يشكِّك بخبر الواحد الثقة؟!

والله الموفِّق.

الأصل الخامس:
اشتراط الاقتناع في مسائل الجرح والتعديل

قال الشيخ عبدالمالك رمضاني في جلسته مع التونسيين: ((أنا أذكر شخصاً أرسل إليَّ رسالة مع أحدهم يقول: "تكلَّم في فلان كما تكلَّم العلماء فيه واحفظ سمعتك"، "أل" هكذا الـ ((علماء))!، كأنَّ كل العلماء تكلَّموا!، "تكلَّم في فلان كما تكلَّم العلماء فيه واحفظ سمعتك"، يعني ما شاء الله، أحفظ سمعتي في الدنيا وأخيب فيها يوم القيامة؟! ، عِرضُ الشخصِ هذا تكلَّم فيه، أنا ما اقتنعت بكلامك!، أو لا أعرف هذا الشخص وأقلِّد فقط؟!، يقال لي: خبر الثقة!، هذه أعراض؛ تنجيني أنت يوم القيامة؟!، انجيب هذه القاعدة يوم القيامة تنجيني؟! مصيبة هذه)).

وقال أيضاً: ((إذا كان الشخص نشأته سلفياً في عقيدته، ثم ظهر أنه يخالف بعض الدعاة؟ أو نقول: حتى ربما قد يخالف بعض العلماء؛ في فلان وفلان، وقد لا يقبل!، نقول: احفظوا لهذا ديانته وعلمه، ولهذا ديانته وعلمه، فقط، لا يختلفا، يوسِّع الإنسان صدره، ما يوسِّع الخلاف، يمشيه في الناس، ويجيش الآخرين من أجل تتبع الأخبار)).

أقول:

عدم قبول كلام العلماء في المجروحين من أهل البدع المبني على الأدلة الصريحة والبراهين القاطعة؛ بحجة أنها أعراض لا يجوز أن تنتهك!؛ هذا لا يقوله إلا متعبد غافل جاهل كما سيأتي بيانه.

وأما رد أخبار الثقات بحجة عدم التقليد أو عدم الاقتناع فهو أصل من أصول المميعة في هذا العصر، كالمأربي والحلبي، والأخذ بخبر الثقة ليس من باب التقليد؛ بل من باب إتباع الدليل كقوله تعالى: ((إنْ جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا))، ونصوص أخرى كثيرة.

وثمة أمر آخر؛ وهو أنَّ مخالفة حكم العلماء في فلان وفلان؛ هذه المخالفة قد تدل على اختلاف منهجي!، مثل إنْ كان المتكلَّم فيه – المجروح – له أصول فاسدة وقواعد باطلة، فمخالفة العلماء في جرحه – مع المعرفة بحاله وأصوله! – تستلزم تصحيح هذه الأصول وتقرير تلك القواعد.

أو بكلمة أخرى: مخالفة العلماء في أحكامهم – على هذه الصورة – تعني موافقة المجروحين على ما هم عليه من انحرافات!!.

فهل يُقال هنا يا شيخ عبدالمالك: احفظوا لهذا ديانته وعلمه!، ولهذا ديانته وعلمه!، لا يختلفا؛ يوسِّع الإنسان صدره، ولا يوسِّع الخلاف؟!

وهل أنت يا شيخ عبدالمالك وأمثالك أورع وأكثر مراقبة لله عز وجل من أئمة الجرح والتعديل الذين يجرحون من هم خير وأفضل ممن تتورعون من قبول الجرح فيهم؛ مع إنَّ الجرح قائم على الأدلة والبراهين، ومن صريح أقوالهم وكتاباتهم؟!

وأما "القناعة" فهي أمر مبني على هوى النفس!، ولا ضابط لها، لأنَّ بعض الناس لا يقتنع ولو أتيت له بألف دليل بسبب هوى النفس والكبر أو تقليد المشايخ والآباء أو غير ذلك من الأسباب!.

قال الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله في محاضرة بعنوان [منهج أئمة الدعوة في الدعوة]: ((الفهم فهمان: فهم لسان وهو من إقامة الحجة؛ أي يفهم المعنى، يفهم وجه الحجة ويفهم الدليل ووجه الدلالة، ويفهم الكلمات ويفهم رد الشبهة. وأما القسم الثاني: فهو فهم القناعة؛ فهذا لا يشترط!!، وعليه يحمل قول الشيخ في إحدى رسائله: "لو قلنا أنه يشترط فهم الحجة لم يكفر إلا المعاند"، فالمقصود هنا: فهم القناعة!، فيقول: أنا ما اقتنعت!!!، وذلك لوجود عارض عنده من قوة التمسك بالشرك؛ أي إنهم علموا المعنى وعلموا اللسان والكلمات وفهموا رد الشبهة؛ لكنهم أبوا أن يقتنعوا. أما المعاند فيقول: أنا اقتنعت ولكنه مكابر، ويقول لن أؤمن، فهذا ليس هو المراد، "وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا"».

وقد قلتَ يا شيخ عبدالمالك في جلستك هذه: ((هناك قرائن تبين أنَّ المخالفة في الجرح والتعديل عن هوى وعن موافقة للمبتدع الواضح، هناك مبتدعة واضحون ويأتي مَنْ يدافع عنهم ليس عن جهل وإنما عن هوى بعد اطلاعه عليه)).

قلتُ:

واليوم أهل التمييع يدافعون عن المبتدعة الواضحين ليس عن جهل؛ وإنما عن هوى وموافقة لما هم عليه من منهج واسع أفيح بعد اطلاعهم على مخالفاتهم.

فالحلبي يعرف أنَّ التحزب من سمات المبتدعة، ويعرف أنَّ الدخول في العمل السياسي تحت قبة البرلمان العلماني من سمات المبتدعة، ويعرف أنَّ التحريض على المظاهرات والخروج فيها من سمات المبتدعة، لكنه يدافع عن المأربي وعدنان عرعور والحويني ومحمد حسان، وقد صرَّحوا بذلك ولم يقبلوا كلامه ولا نصائحه!، ولا زال ينتصر لهم ويسمي مخالفيهم من السلفيين "غلاة التجريح"!، ولا زال لا هم يشغله ولا يهدأ له بال في حربه التي شنها هو وحزبه بلا هوادة ضد السلفيين وعلمائهم الأصفياء الصادقين، لماذا؟!

هل يفعل الحلبي هذا عن جهل؟!

هل يجهل أنَّ الحزبية والإغراق في العمل السياسي المعاصر والتحريض على المظاهرات من سمات أهل البدع ومن شعار الأحزاب السياسية؟!

لا يجهل ذلك!

وإنما ينتصر لهم ويعتذر، ويدافع عنهم ويجادل؛ لأنه موافق لهم في أصل دعوتهم وشعار منهجهم: «نصحح ولا نجرِّح»!.

ومما قاله الشيخ عبدالمالك رمضاني في جلسته المشار إليها: «لكن لما نأتي إلى المسائل الاجتهادية: واحد اقتنع برأي خالفني فيه!، نقول: لك رأيك ولي رأيي!!، يبقى الإنسان على مثل هذا!، يعني الآن عمر بن الخطاب اختلف مع عمار بن ياسر في قضية الغسل من الجنابة، ثم عمار كان معه الدليل الواضح، قال: يا أمير المؤمنين، أما تذكر يوم كذا وكذا، يعني حتى عمر رضي الله عنه كان حاضر القصة ونسيها، مع ذلك قال: إنْ شئتَ أن أسكت سكت، إنْ حببت أن أسكت سكت، لماذا؟ لمقام الإمارة لعمر، الشاهد: ما قال تضيق الناس بهذا الفتوى، ما أجابه بهذا، تحتفظ برأيك وله رأيه، وانتهى الإشكال».

المسائل الاجتهادية التي يدندن حولها الشيخ عبدالمالك في جلسته هذه هي الكلام في الرجال، وقد بينَّا سلفاً أنها ليست من المسائل الاجتهادية!، وإنما هي أخبار ثقات يجب قبولها.

وأما دعواه أنه لا إشكال أن يبقى الإنسان على رأيه في عدم تبديع فلان من الناس مع وضوح الدليل ما دام أنه لم يقتنع!؛ وقياس ذلك على قصة عمر وعمار رضي الله عنهما!، فهذه دعوى باطلة وقياس فاسد.

بل إذا وضح الدليل وجب الانقياد له ولو كان ذلك في المسائل الاجتهادية؛ فضلاً عن مسائل الجرح والتعديل المبنية على أخبار الثقات؛ وقد تقدَّم كلام شيخ الإسلام رحمه الله وهو يتكلم عن بعض المسائل الاجتهادية: ((لكن إنْ كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت؟)).

فأين هذا من قول الشيخ عبدالمالك ((تحتفظ برأيك وله رأيه)) مع إنه قال: ((ثم عمار كان معه الدليل الواضح))؟!

وأما قصة عمر مع عمار رضي الله عنهما فنستفيد منها: أنَّ عمراً أخذ الرواية التي لم يذكرها من عمار ولم يطالبه بالشاهد كما في قصة أبي موسى في الاستئذان ثلاثاً، إذن لم يكن طلبُ الشهادة مع وجود خبر الثقة منهجاً عاماً لعمر؛ وقد تقدم بيان ذلك.

وعمار لم يقل لعمر: لك رأيك ولي رأيي!، ولا قال عمر لعمار: لم اقتنع برأيك وسأبقى على رأيي!، كلا، بل قال عمار: ((إنْ شئتَ يا أمير المؤمنين – لما جعل الله لك عليَّ من الحق – أن لا أحدِّث به))، فأجابه عمر: ((بل نوليك من ذلك ما توليت)).

قال الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى في شرح سنن أبي داود: ((فقال له عمار: "إن شئت لا أحدث به"؛ أي: إن كنت ترى أنَّ المصلحة ألا أحدِّث به فلن أحدِّث به؛ لأنه قد حصل مني إبلاغ السنة التي علمتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبذلك أكون قد أديت ما عليَّ، وإن كنت ترى المصلحة أن أمسك عن ذلك أمسكت، فقال: "كلا"؛ يعني: لا أقول لك: أمسك، "ولكن نولك من ذلك ما توليت"، أي: نكلك إلى ما عندك من العلم، فأنت المسئول عن هذا، وأنت الذي تتحمل تبعة هذا إن كنت غير متحقق. وقد شك عمر رضي الله عنه بسبب أنه أضاف الأمر إلى أمر يخصه معه، ومع ذلك لم يذكره عمر، فخشي أن يكون حصل له شيء من الوهم)).

فأين معنى القصة والمستفاد منها من تأصيل الشيخ عبدالمالك؟!

الأصل السادس:

لا إلا بالجرح المفسَّر

في جلسة الشيخ عبدالمالك رمضاني مع التونسيين؛ قال أحد الحاضرين: الآن يا شيخ، يلزمون بالجرح يقولون: الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المجمل؟!

فقال الشيخ عبدالمالك: ((إيه! الجرح المفسر بارك الله فيك، كيف تُلزمه؟!، نقول هذا هو الحق وهذا هو الراجح نعم، لكن لا تلزمه!، أنت عندك مفسر عند غيرك غير مفسر، أنت عندك هذا الجرح معتبر عند غيرك غير معتبر، هذا قيد؛ الجرح يجب أن يكون معتبراً، يأتي واحد فيقول: رأيته فلان يأكل في المطعم، وكان السلف يجرحون مَنْ يأكل في الشارع إلى آخره، يعني حتى هذا عند السلف غير معتبر، حتى مَنْ رأوه يأكل في الشارع قالوا هذا جرح غير معتبر، وأنت جريت الحبل بعيد حتى في المطعم، وبدأت تحكم على الناس، هذا مثال أن يكون الجرح مفسراً ومعتبراً، ثم مع ذلك يبقى أن تقول: له أخطأت)).

قلتُ:

وهذه موافقة أخرى لأهل التمييع في أصولهم!

وقد ذكر علماء أهل الحديث في مصنفاتهم أنَّ الجرح المفسَّر واجب القبول؛ وهذا هو الأصل.

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في [المقدمة ١٠٧/ "مَعْرِفَةُ صِفَةِ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ رِوَايَتُهُ"]: ((وَأَمَّا الْجَرْحُ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا مُبَيَّنَ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا يَجْرَحُ وَمَا لَا يَجْرَحُ، فَيُطْلِقُ أَحَدُهُمُ الْجَرْحَ بِنَاءً عَلَى أَمْرٍ اعْتَقَدَهُ جَرْحًا وَلَيْسَ بِجَرْحٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِهِ لِيُنْظَرَ فِيهِ أَهُوَ جَرْحٌ أَمْ لَا؟ وَهَذَا ظَاهِرٌ مُقَرَّرٌ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَذَكَرَ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ مِنْ حُفَّاظِ الْحَدِيثِ وَنُقَّادِهِ مِثْلِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلِذَلِكَ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الْجَرْحُ لَهُمْ: كَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ وَغَيْرِهِمْ. وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ

وَجَمَاعَة اشْتَهَر الطَّعْنُ فِيهِمْ، وَهَكَذَا فَعَلَ أَبو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ، وَمَذَاهِبُ النُّقَّادِ لِلرِّجَالِ غَامِضَةٌ مُخْتَلِفَةٌ)).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في حاشية كتابه [دفاع عن الحديث النبوي ص٢١]: ((قلتُ: ولذلك لا ينبغي أن يغتر أحدٌ بما ذهب إليه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه ((عيون الأثر)) من توثيق الواقدي!؛ فإنه خالف ما عليه المحققون من الأئمة قديمًا وحديثًا، ولمنافاته علم المصطلح على: "وجوب تقديم الجرح المفسر على التعديل"؛ وأي جرح أقوى من الوضع؟!، وقد اتهمه به أيضاً الإمام الشافعي الذي يزعم البوطي أنه يقلده، وأبو داود وأبو حاتم، وقال أحمد: كذَّاب)).

وشدد الشيخ رحمه الله في رده على الشيخ إسماعيل الأنصاري رحمه الله في [مقدمة المجلد الأول من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ط.مكتبة المعارف]، وذكر أسباب شدته عليه هناك، ثم قال في رده عليه حينما قوى الشيخ الأنصاري عطية العوفي راوي حديث "اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك": ((قد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك كالنووي وابن تيمية وغيرهم....، الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أنَّ الجرح – وبخاصة إذا كان مفسَّراً – مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسَّر بشيئين: الأول: سوء الحفظ، والثاني: التدليس...))

فوجوب تقديم الجرح المفسر على التعديل المجمل قاعدة ثابتة في علم الحديث لا يتعامى عنها إلا المتعصبة وأهل الأهواء، ومعلوم أنه ((يطلق الوجوب على اللزوم)) كما قال العلامة الشنقيطي في المذكرة ص٨، في بيان حد الواجب، وهذا يعني: لزوم قبول الجرح المفسَّر، وهو المطلوب!.

فأين هذا من قول الشيخ الرمضاني: ((لا تلزمه)) أي لا تلزمه بالجرح المفسَّر؟!

نعم؛ إن تبيَّن بعد أنَّ هذا الجرح غير معتبر أو غير قادح أو غير مؤثِّر أو معارض بأدلة أقوى من أدلة الجرح؛ فيُرد هذا الجرح ولا يقبل، لكن هذه أحوال عارضة!، وهي خلاف الأصل، ولا

ينبغي لنا أن نرد الأصول الصحيحة والقواعد الثابتة بسبب توقعات أو بمجرد احتمالات عارضة؛ قد توجد وقد لا توجد!.

الأصل السابع:
موافقة أهل التمييع
في أصليهم «لا يلزمني» و «لا يقنعني»

قال الشيخ عبدالمالك في جلسته المشار إليها: «لا يُلزَم الإنسان في المسائل الاجتهادية، واحد اقتنع برأيٍ خالفني فيه، نقول: لك رأيك ولي رأيي، أما المناقشة والأخذ والعطاء فليس بها بأس؛ خلافاً للحزبيين الذين يمنعون المناقشة».

وهذا موافقة من قبل الشيخ عبدالمالك رمضاني لأصلين مشهورين من أصول المميعة في مسائل الحكم على الأعيان:

الأول: لا يلزمني!

الثاني: لا يقنعني!

فقوله: «لك رأيك ولي رأيي»، أي لا يلزمني الأخذ بجرحك ما دمتُ غير مقتنع به؛ وأما المناقشة فلا بأس بها لكن من غير إلزام ولا خصام!، وقد تقدَّم رد ذلك.

وهذا عين ما قاله علي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح"الطبعة الثانية" «ص٢٢٤ »" الجرح المفسر" في الهامش]: «لا مانع من أن ينتصر لما يراه حقاً ويدافع عنه ويحشد له؛ لكن بدون إلزام!، أو خصام!».

ولا ندري حقاً ما فائدة حشد الأدلة إذا كان ليس وراء ذلك إلزام ولا التزام؟!

ولا ندري ما الفارق بين المناقشة من غير خصام، وبين قاعدة الحزبيين المشهورة: «ويعذر بعضنا بعضاً على ما اختلفنا فيه»؟!.

الأصل الثامن:
موافقة المميعة في أصل نصحح ولا نجرح

قال الشيخ عبدالمالك في جلسته مع التونسيين: «مشكلتنا ليس أن تقول له: أخطأتَ أو أصبتَ، مشكلتنا أن تقول له: ابتدعتَ، وخرجتَ من السنة، وأنت رجل حزبي. والمسكين يبقى في الهواء معلَّقاً!، ما في حزب يقبله!، هذا الإشكال، ما في حزب يقبله!، قالوا: حزبي!، أي حزب يا جماعة؟!، حتى يقول دلوني لعلي آوي إلى كهف، يبقى معلّق، لا حزب يقبله، كيف يُقال حزبي؟!».

قلتُ:

وهذه موافقة لأصل المميعة الفاسد: «نصحح ولا نجرِّح» الذي قال به عدنان عرعور، أو «نصحح ولا نهدم» الذي قال به المأربي، أو «بلاء التجريح...أم لواء التصحيح» الذي قال به الحلبي، أو أصل المميعة العام: «التحذير من الأخطاء دون التعرض للأشخاص»!!.

ومما قاله الحلبي في مقال له بعنوان [" فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمنِ إنْ كنتُم تعلمُون" بلاء التجريح... أم لواء التصحيح!؟]: « ووالله – الذي لا يُحلَفُ إلاّ به – : إنَّ الدعوةَ إلى ائتلاف أبناء الدَّعوةِ السلفيَّة ودعاتِها وشيوخِها على قولِ مَن يصبِرُ ويُناصِحُ ويُصحِّحُ أَوْلَى بألفِ مرَّةٍ ومرَّةٍ مِن الدَّعوة إلى اجتماعِهم على قولِ مَن يُجرِّح، ويُسقِّط، ويُضلِّل، ويَطعَن».

وقال الحلبي في أحد حواشي كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٧] في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء التراث: «فالطعن بهم – والحالة هذه – قد يكون طعناً بمَنْ زكَّاهم وبوَّأهم، نعم يخطئ الجميع، لكن البحث: في البدع والتبديع!!».

قلتُ:

فما الفرق بين تأصيل الحلبي وبين كلام الشيخ عبدالمالك رمضاني؟!

وفي حوار مشهور مع العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى حول عدنان عرعور: قال السائل: القاعدة الرابعة؛ يقول عدنان: ((يجوز التخطئة ويحرم الطعن)) هل هذه القاعدة صحيحة؟! فقال الشيخ الفوزان: ((هذه مثل "نصحح ولا نجرح" هي نفسها)).

فلا فرق يا شيخ عبدالمالك بين قاعدة "يجوز التخطئة ويحرم الطعن" وبين قاعدة "نصحح ولا نجرِّح"!، وأنت قديماً أنكرتَ الثانية، واليوم تقر الأولى؛ وهذا تناقض ظاهر!.

ومعلوم أنَّ من الناس من يخطئ فلا يطعن به ولا يُبدَّع ولا يجرَّح إذا كان خطؤه عن اجتهاد سائغ لا تفريط فيه، ثم لم يُبين له خطؤه فيصر عليه ويجادل فيه بالباطل ، ومن الناس مَنْ يخطئ فيُبدَّع ويجرَّح إذا بلغه الحق وبلغته الأدلة والبراهين ولا زال يجادل ويعاند من أجل الباطل وأهله، وهذا ما عليه المأربي والحلبي وحزبهم المعاندون.

أقول:

ومما يدل على تأثر الشيخ عبدالمالك بهذا المنهج، أنه لما سئل عن أسامة القوصي والمغراوي في جلسته مع التونسيين؛ قال في الأول: ((أنا لا أقول الرجل خارج من السنة!؛ فالله أعلم بحاله، هذا يحتاج إلى متابعة، وأنا ما عندي وقت أتابعه، لكن لا أنصح به الآن، كنت أنصح بحلقاته وحضور حلقاته؛ لكن الآن لا أنصح به لأشياء تفوه بها ليست بالسهلة...، ولذلك على كل حال، أنا مقولتي في أسامة القوصي كانت قديمة، أما الآن الأشياء التي ظهرت منه نسأل الله أن يثبتنا، وإنْ كان أقول بكل صراحة: قبل أن يظهر منه هذا الانحراف بسنوات جُرِّح بغير حق!، وأخشى أن يكون هذا من الأسباب التي ساعدته على الانحراف!، والله المستعان)).

وقال في المغراوي: ((حقيقة صدرت منه كلمات تكفيرية صعبة)).

بينما لما سُئل قديماً عن المغراوي أجاب بقوله: ((اطلعتُ على شيء كثير وغير قليل من مقولات الشيخ المغراوي، ولا أريد أن أطلع عليها، وأنا الذي كنتُ أسمع عنه أنه صاحب سنة وإتباع، ومحبٌّ للدعوة السلفية، بل داعية بل شيخ للدعوة السلفية!، كنت أسمع هذا، ومعرفتي به قاصرة؛ بحيث لم ألقه إلا في مرات قليلة جداً، لكننا كما هو معلوم نحب من يحب السنة ويدعو إليها و

يوصَفُ بها. وكنتُ أظن أنَّ حبي في محله لكن خاب ظني مع الأسف لما اطلعتُ على أشياء له في التكفير، ومع الأسف لم يترك لنا مجالاً لَمَّا روجع في ذلك فلم يتراجع، وفيما تراجَعَ فيه كان تراجُعَ المراوغ تراجُعَ السياسي، أقول بكل صراحة ولا أخفي عنكم هذا: كنتُ أقول والعهد قريبٌ ببعض تلاميذه الذين قد انتقدوه ووجدوا له تلك الزلات: اسكتوا عن الشيخ لعله كَبُرَ عليه أن يتراجع!، فالتراجع سبحان الله قد لا يُلقَّاه إلا ذو حظ عظيم، اسكتوا عنه نريد أن يتراجع و لو خُفيةً!!، ولعل الله عز وجل يوفقه في المستقبل ليقوم بذلك، لكنه لم يفعل ذلك، و في بعضها يقول: سأتراجع هكذا في المستقبل!.

و مما دلنا على أنه غير صادق في ذلك؛ لَمَّا يُسأل عن الأشياء التي كُتبت عليه، هل راجعتها؟ يقول: لم أراجعها بعد ، و تمر سنة كاملة وزيادة، و الأمر كذلك عنده لم أراجعها بعد، فهذا يدل على أنَّ دعوى الرجوع يعني في الحقيقة هي مجرد ذر الرماد في العيون فقط ليس إلا، فساءني أمران منه:

أولاً: مخالفة السنة في أمور خطيرة كالتكفير يقول مائة في المائة هكذا بلسانه مع الأسف، ويقول أعراس المسلمين فيها جاهلية وهي شرٌّ مما كان عند عباد عجل بني إسرائيل، هذا تكفير، أعوذ بالله، وأشياء أكثر من هذا، على كل حال لا أريد أن أسردها عليكم، لكن مع الأسف يعني لما قام بهذا كنا نرجو ونقول: هذه كلمات من شيخ اشتد في الغضب ولم يملك نفسه فقال ما قال لعله و لعله!، ولكن سبحان الله العظيم لم يرجع عن ذلك، وإنما يقول: المنافقون الخبثاء يبحثون ويتتبعون أخطاءنا وكذا!، سبحان الله العظيم، هؤلاء المنافقون عندك أهدوا إليك عيوبك، فاحمد الله أولاً واشكر لهم ثانياً وارجع إلى ربك ثالثاً، أمر جيد ..، أما سبحان الله ألا يرى نفسه إلا هو!، ويقول: ليس في المغرب سواي!، وما نرجع في الفتوى في المغرب إلى أهل العلم!.

هذه مصيبة أخرى؛ كيف يمدح نفسه؟! هذه مصيبة، كيف تمدح نفسك؟ فينبغي أن يُعلم هذا جيداً، فنقول: ساءنا أن يسقط من الصف السلفي رجل كنا نظن أنه قد كفانا مؤنة أهل المغرب؛ لكن في أهل المغرب خير إن شاء الله.

أقول هذا بكل صراحة مع الصبر على الشيخ وسبر أقواله وتتبعها، لكن سبحان الله العظيم يعني المصيبة التي أصيب بها هي أنه عنده كبر لا يريد أن يتراجع ويقال أخطأت!، لذلك يذهب، الذي

يُخطِّئه منافق خبيث!، هكذا، هذه مصيبة من المصائب؛ كلنا نخطئ، وكلنا لو تتبعتم أشرطتنا لتجدون أشياء عجيبة من الأخطاء».

وقال في العيد الشريفي كما تقدَّم: «الشيخ العيد؛ نحن نقول ليس مبتدعاً، الشيخ العيد وقعت وصدرت منه أشياء!، أنا شافهته وكاتبته في تلك الأشياء، أنا مخطئ أو هو مخطئ هذا أمر آخر، ليس بالأمر الكبير!، أخطئ أنا أو أخطأ هو، هذا أمر آخر، أرد عليه ويرد عليَّ أمر آخر أيضاً، وهذا لا أريد الإخوة أن يدخلوا فيه. لكن أريد أن أقول: أنا حقيقة كشخص ضعيف خالفته في أشياء صدرت منه، وكتبت إليه بها، وآخر مرة التقينا كانت بعيدة ذكرتها له في بيته، ذكرتها له، فلا يهم النتيجة!!!، الذي يهم أنني أعرف الأشياء التي أُخذت عليه».

فأقول بعد هذا:

إنَّ من تلبيسات بعض الناس أنهم يقرون بأنَّ علياً الحلبي والمأربي وعدنان عرعور عندهم أخطاء، ولهم على ما كتبوا ملاحظات ومؤاخذات، لكنهم لا يذكرون صفة هذه الأخطاء والملاحظات!، يعني: هل هي مجرد أخطاء لفظية؟ أم هي زلات وسقطات وعثرات؟! أم هي مجرد سبق لسان وزلة قلم وسوء تعبير؟ أم هي أخطاء اجتهادية لا إثم على أصحابها ولا ينكر أو يشنع عليهم؟! أم هي أخطاء من جهة الإجمال والإطلاق والعموم؛ فتحتاج إلى تفصيل وتقييد وتخصيص؟ أم هي انحرافات منهجية ومخالفات بدعية؟!

فأما الأخطاء اللفظية أو الزلات والسقطات أو ما سبق به اللسان وزل به القلم أو الأخطاء الاجتهادية؛ فهذه لم ينج منها عالم إلا مَنْ رحم الله، ولم يدَّعِ أحد منهم العصمة من تلك الأخطاء، وهي لا تضر أصحابها ولا تحط من منزلتهم ومكانتهم.

وأما استعمال الألفاظ المجملة والمشتبهة التي تحتمل الحق وتحتمل الباطل؛ فهذه عادة أهل البدع الذين يلبسون الحق بالباطل، وينفقون باطلهم وضلالاتهم بشيء من الحق فيها، فلا يغتر المسلم بذلك، ولا يُهوِّن من خطر هذه الأخطاء، ولقد كان سلفنا الصالح يشنعون على مَنْ يجمل في الأقوال ويستعمل الألفاظ المشتبهة وينسبونه إلى البدعة.

وقد جاء في مقال [موقف إمامنا الألباني من رد الشيخ المدخلي على الشيخ عدنان فيما نقله شيخنا الحلبي] لعماد طارق العراقي في "منتديات كل السلفيين"!، والتي هي بإشراف علي الحلبي نفسه!؛ قال عماد أبو العباس: ((وقفتُ على مقطع صوتي لشيخنا الحلبي نقل فيه حفظه الله موقف الشيخ الألباني رحمه الله من مؤاخذات الشيخ ربيع المدخلي وخصوص على الشيخ عدنان عرعور حفظهما الله جاء فيه: "عندما ذكرتُ لشيخنا الألباني حفظه الله شيئاً من حجج الشيخ ربيع في الرد على عدنان ونقضه ونقده، قال: هذه أمور حق يجب على عدنان أن يجيب عنها بوضوح، ولا يكتفي بمجرد القول أو مجرد أن يقول: إجمال وتفصيل!، وعموم!، إلى آخر هذه الكلمات التي قد لا تصلح ولا تنفع في مثل هذا")).

قلتُ:

وكم صرنا نسمع مثل هذه الأعذار مع وجود المخالفات الصريحة لا المجملة المحتملة؟!

وأما الأخطاء المنهجية والمؤاخذات البدعية؛ فهذه لا ينبغي أن يُسكت عنها ولا عن أصحابها، لأنها تضر الناس، بل تضر أصحابها، فالواجب بيان تلك البدع والانحرافات والتحذير منها ومناصحة أصحابها؛ فإن أصروا عليها وجادلوا وراوغوا فيُجرحون ويُبدَّعون ويطعن بهم ويُحذَّر منهم، ولا كرامة لهم، ولا مكانة.

فنقول لمن يُخطِّئ الحلبي: ما هي صفة أخطاء الحلبي؟!

أفصح وبيِّن لنا، ولا تجمل أو تستعمل ألفاظاً مطاطية!

فالحلبي نفسه أقرَّ بأنَّ في كتابه عدة أخطاء باليقين!؛ فقد قال في مقدمة كتابه [منهج السلف الصالح"الطبعة الثانية ص٥٠"]: ((فمن قائل يقول: وقفتُ على خطئين فيه!، فأقول: لقد أقللتَ يا أخي إذاً!!، فباليقين ما في كتابي من الأخطاء أو الملاحظات أكثر من ذلك بكثير))، ثم ذكر ما قاله الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في رده على صاحب المعيار، من أنَّ كلَّ من عدا الأنبياء قد يخطئ في أقواله الاجتهادية، وفيما ينقله من أخبار، وذكر تخطئة عائشة لبعض الصحابة، وذكر أنَّ للشافعي مذهبين قديم وجديد، وذكر ما حصل من ردود من قبل الأئمة الماضين، وما وقع من انتقادات في الرجال من قبل أئمة الجرح والتعديل.

ثم قال الحلبي بعد: ((فقد أُقصِّر في نقل، أو يكبو بي القلم في تعبير أو عبارة، أو أضعف عن إبانة قصدي في مسألة، هذا كله وغيره وارد، بل وارد جداً)) إلى أن قال في نصيحة لحزبه: ((لا تجعلوا كتابي مدار ما عنه تُدافعون ولمنتقديه تردون، اجعلوا مشكلة الغلو في التبديع والإسقاط والإقصاء هي العنوان والمضمون)).

فمنهج الحلبي منهج واسع أفيح!، يُذكر فيه الأخطاء والملاحظات دون تفصيل ولا بيان عن صفة هذه الأخطاء!، فضلاً عن قبول التبديع والإقصاء!!، فلا يزيدون عن قولهم في المبتدعة الذين ظهرت بدعهم بجلاء: (هو سلفي عندنا عليه ملاحظات أو مؤاخذات) أو (هو سني له أخطاء)، وقد صرَّح الحلبي بهذا المنهج مراراً فقال: كُلُّ ذَلِكَ لأَنِّي خَالَفْتُهُم فِي تَبْدِيعِهِم وَتَضْلِيلِهِم لِبعضِ مَنْ أَدِينُ اللهَ تَعَالَى بِأَنَّهُ سُنِّيٌّ ذو أخطاء وَهُمْ يَقُولُون بَلْ مُبْتَدِع بلا تَأَنٍّ وَلاَ استِثْناء!!، مَعَ أَنَّ الأَصْلَ فِي الإِنْكَار -إن كان ولا بُدَّ!- أَنْ يَكُونَ مِنِّي عَلَيْهِم!! وَلَكِنْ!. وَلَقَدْ تَقَدَّمَ - فِي مَوَاضِعَ عِدَّة مِنْ هَذَا الكِتَاب- بَيَانُ نَقْضِ هَذَا الإِلْزَام، وَمَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِن كَلاَم، وَخِصَام!، وهذه – كُلُّها – فَعائِلُ وخِصالٌ لا يقومُ بها إلَّا أهلُ الغُلُوِّ!، فَمَن وَصَفَ (هؤلاء) بسَبَبِ غُلَوائهم، وتشدُّدهم- بـ(أفراخ الحدَّاديَّة): لم يُبْعِدْ!!)).

قلتُ:

أهل السنة الصادقون في انتسابهم يطعن الحلبي فيهم بلا خجل ولا حياء ولا رجاء!، وأما أخدانه الذين يعتذر لهم ويجادل عنهم فهم أهل سنة عندهم بعض الأخطاء!.

فهل هذا هو منهج الاعتدال الذي يدندنون حوله؟!

أم هو منهج التمييع والإرجاء؟!

أقول:

وأما كلام الشيخ عبدالمالك في آخر كلامه السابق؛ وهو أنَّ هذا الذي قيل فيه: حزبي، لا يوجد حزب يقبله!، فكيف يوصف بأنه حزبي؟!

فجوابه من وجهين:

الأول: إنَّ المبتدع فيه شبه من المنافق؛ والله تعالى وصف المنافقين بقوله ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَؤُلاء وَلاَ إِلَى هَؤُلاء وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا تدري أيهما تتبع؟!)) رواه مسلم.

والتلون في الدين والتذبذب والتقلب والتنقل من سمات أهل البدع، فالعيب منهم، فهم لا يستقرون على منهج ولا يثبتون على طريقة، فمرة يتكلمون بلسان السلفية ومرة بلسان الحزبية، فليس العيب في السلفيين، وإنما العيب فيهم ومنهم، هم مذبذبون؛ لا إلى السلفيين ولا إلى المخالفين، هذا في حال سكوتهم، وأما بعد أن نطقوا بموافقة المخالفين والانتصار لهم والطعن بالسلفيين فهم مع المخالفين ولا كرامة.

الثاني: أنَّ الفرق المخالفة لمنهج السلف يكثر فيهم التفرق، فهم مخالفون لأهل الحق مختلفون فيما بينهم، وهذا يحصل حتى في الفرقة الواحدة!، ومع هذا يعدهم أهل السنة من أهل البدع والفرق الضالة، ومثال ذلك المرجئة؛ بعضهم لا يقبل بمذهب البعض الآخر، وهم اثنا عشر فرقة كما ذكرهم الأشعري في المقالات ونقله عنه شيخ الإسلام في الإيمان انظر [المجموع لابن تيمية ٧/ ٥٤٣-٥٤٨]، وهم: أصحاب الجهم بن صفوان، وأصحاب أبي الحسين الصالحي، وأصحاب يونس السمري، وأصحاب أبي شمر، وأصحاب أبي ثوبان، وأصحاب الحسين بن محمد النجار، وأصحاب غيلان، وأصحاب محمد بن شبيب، وأصحاب أبي حنيفة، وأصحاب أبي معاذ التومني، وأصحاب بشر المريسي، وأصحاب محمد بن كرام، فهؤلاء بعضهم أشد في المخالفة من بعض، وبعضهم أقرب إلى أهل السنة من البعض الآخر، ومع ذلك فهم فرقة واحدة تجتمع بأصل الإرجاء من إخراج العمل عن مسمى الإيمان وإثبات الإيمان الكامل لأهل الكبائر، فمع كون هذه المذاهب والفرق متعددة ومختلفة، فإنَّ اسم المرجئة يجمعهم.

وكذلك أهل التمييع اسم يدخل فيه كل مَنْ انتهج منهج تضييع الحق وتمييعه وترقيع الباطل وتلميعه، على قاعدة: ((المعذرة والتعاون))، من الإخوان المسلمين وأذنابهم كأصحاب المأربي وعدنان عرعور والقوصي والحويني ومحمد حسان وأصحاب الحلبي وغيرهم.

الأصل التاسع:
النهي عن هجر المبتدعة
بجميع صنوفهم وأشكالهم في هذا الزمان

قال الشيخ عبدالمالك رمضاني في [جلسته مع بعض الليبيين وهي بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٤٣١هـ]:
«وأنا على كل حال نصحتُ كثيراً من إخوانكم بنصيحة أخذناها من العلماء الذين عرفناهم: الشيخ ابن باز، الشيخ العثيمين، الشيخ الألباني رحمة الله عليهم، وغيرهم، قلنا لهم: حتى المبتدعة لا تهجروهم!!!. هذا يستغربها إخواننا في ليبيا، حتى الإخوان المسلمين لا تهجروهم!!، ويش الفائدة من هجرهم؟! لن يستفيدوا من هجركم، إذا هجرتموهم قالوا: ذلك ما كنا نبغي، ياالله روح!، خلصنا منك!، كنا نستحيي منك ...، الآن نعبس شوية في وجهك، ومرتاحين منك.
بالعكس خلي بينك وبينهم شيء؛ حتى إمام مسجد صوفي لا تهجره!، بل حاول معه، الآن أنتم ماشين عمرة تهدون له هدية، هو الآن يستغرب، الآن سيستغرب، في ناس يعبس، وربما لا سلام ولا كلام، نعرف هذا من شبابنا مع الأسف، يحصل هذا، طبعاً هذا ليس خاص بليبيا، موجود حتى عندنا في الجزائر، نحن في الشدة الشعبين متقاربين الليبيين والجزائرين متقاربين في هذا، لكن كما قلتُ لك: الشدة سهلة والهدم سهل، لكن البنيان صعب، ابن واحدة واحدة، ترجع إلى هذا الإمام تهدي له هدية، وأحياناً تذهب إليه تسأله، يحس أنك تكبر به، وإذا كان هناك فرح تدعوه وتصدره في المجلس!!، لا أقل في نتيجة هذا الفعل من أن يسكت عن الطعن في الدعوة السلفية، وهذا مكسب، فكيف وربما أنك تدعوه إن شاء الله، فإذا كان هو يسمع عن السلفية أشياء سيئة، ثم نحن نحققها له بين عينيه بسوء خلقنا، من الذي يهديه إلى الدعوة السلفية؟ نصبر على هؤلاء، وهذا لا يمنع الغيرة، بل هذا غيرة على السلفية، الآن أنت الإمام هذا تصلي خلفه، لكن ولا عمرك ذهبت سلمت عليه، ولا سألته، ولا حاولت معه، وتدعو الناس وهو لا تدعوه، وربما إذا كنتم في محفل عام واحد عامي دعا الناس إلى في العرس وحضرتم، رأيتم هذا الإمام أخذتم تتكلمون في الدين، هو أنكرتموه وتجاهلتموه، يحس في نفسه، الرجل ممكن عنده ثلاثين أربعين سنة وأهل القرية

حاطينه فوق رؤوسهم وأنتم جئتم حطيتوه تحت أرجلكم، كيف يحس في نفسه؟ يحس في نفسه، ويكره هذه الدعوة، ثم يرقى على المنبر ويتسلط عليكم، تجلس في الجمعة وتسمع السب وأنت مستضعف ساكت، سلطته عليك، أعطيته العصا يضربك بها وأنت مطأطئ الرأس.

العكس؛ إذا شاف منك شيء من التأليف تؤلف قلبه، هذا الرجل - كما قلت - لو كان شريراً أقل شيء أنه يسكت عنك، إذا لم يتبعك وكان شريراً فإنه يسكت عنك، ويستحيي يقول: هؤلاء الناس ما شاء الله أهداني هدية، وقبل أمس واحد تبسم في وجهي، وواحد أعانني في السوق في حمل كذا، يشوف أشياء مثل هذه يستحيل أن يشتمك على المنبر، مثل هذه يستحيل يستنكر هذا على المنبر.

والآن ليس أنت كشخص وإنما المقصود الدعوة، لأنك أنت تمثل الدعوة، وتمثل هذه الرسالة، هذا الموجود في البلاد، ليست القضية قضية أشخاصنا، نحن الأشخاص تروح وتجيء، لكنه ما يراك فلان محمد أو علي أو عمرو، يراك فلان السلفي تمثل دعوة معينة، فهذه خلاصة ما أذكر به إخواني في قضية الهجر؛ اتركوا الهجر الآن، إلا في حالات نادرة قليلة قد تنجح، لكن اتركوه الآن، حتى يكون أمر آخر إنْ شاء الله)).

وقال الشيخ عبدالمالك أيضاً كما في شريط [أجوبة عبدالمالك رمضاني الجزائري على أسئلة أعضاء منتديات المحجة السلفية»، سُجِّلت في الشهر السادس من عام ٢٠٠٧م]: ((طبعاً تطبيقاً على واقع العصر اليوم؛ أنَّ هجر المبتدع اليوم ينبغي أن يضيَّق، ينبغي أن يضيق، وذلك لضعف أهل السنة ضعف شوكتهم في أكثر بقاع الأرض، فهجرهم المبتدعة في هذا العصر يساوي هجرهم لأنفسهم!!، أهل السنة اليوم مهجورون، منبوذون، مشردون، مطرودون، فإذا جلسوا يهجرون أهل البدع، سيبقون أشد هجراً وتشريداً فما يحصل الغرض؛ لأنَّ الغرض من الهجر:

أولاً: أن يرتدع المبتدع فيرجع.

ثانيًا: أن نعصم أنفسنا من بدعتهم.

كونك تهجر اليوم المبتدع فيرجع هذا بعيد!؛ لأنه يجد كهوفاً مثله يأوي إليها، فالمجتمعات تَعُجُّ من أهل البدع مع الأسف.

وكونك تحفظ نفسك من بدعته؛ لا يحتاج إلى هجره هجراً كاملاً، بل يكفيك في ذلك الهجر الوقائي!!، وهو أن لا تجعله صاحباً لك، ولا خليلاً، ولا خديناً، ولا...، ولا ... الخ، ولكن لا بأس إذا لقيته أن تسلم عليه، فضلاً عن رد السلام عليه.

بل أنا أنصح بأن يكون حالك كذلك، لن تكون أغير من أبي الدرداء الذي ذكر عنه البخاري في صحيحه أنه كان يقول: «إنا لنكشر في وجوه قوم، وإنَّ قلوبنا لتلعنهم»، «نكشر» أي: نبتسم، مع أنَّ القلوب لا تحبهم تأملوا، بل أكثر من ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم في الصحيحين حديث عائشة أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى رجلاً قادماً قال: «بأس أخو العشيرة»، أنتقده، لكن لما وصل إليه هشَّ وبشَّ له، ورحَّب به، فاستغربت عائشة، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يا عائشة متى عهدتيني فحَّاشاً، إنَّ شر الناس مَنْ تركه الناس ابتغاء فحشه»، فالنبي صلى الله عليه وسلم ماذا فعل مع هذا الرجل؟، حذَّر منه، مع ذلك لم يبين له ذلك، ولم يأمر بهجره، لكن حذر منه، بل لما جاء داراه، استعمل معه المداراة التي هي غير المداهنة، إذاً لن نكون أغير على الحق من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما القضية قضية مصلحة ومفسدة، لو ذهب الرسول صلى الله عليه وسلم يهجر هذا الرجل، وأمر بهجره وهو صاحب عشيرة، صاحب قبيلة، مسموع الكلمة، لذهب هنالك يشوش على النبي صلى الله عليه وسلم على دعوته حتى لا تصل إلى قبيلته، وهو مسموع الكلمة، ولذلك صرح بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الأحاديث الصحيحة أنه قال: «إنا لنداري سيد القوم»، سيد قوم يدارى، وذلك لقوة شوكته في مجتمعه.

إذاً الخلاصة: إذا كان أهل السنة أقوياء وجب عليهم أن يهجروا أهل البدع، وأن يشردوهم، وأن ينكلوا بهم، وأن يصيبوهم بكل ما يمكن أن يصاب به عدوّ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «المرء على دين من يخالل»؛ لأنَّ مخالطة أهل البدع تنقل العدوى - عدوى ما أُصيبوا به - إلى المجتمع، ولكن يمكن أن لا نخالطهم مع عدم هجرهم إذا كُنا ضعفاء، أما مع القوة فكما سمعتم.

هذا خلاصة، وأنصح إخواننا أن لا يشددوا وهم يظنون أنهم ينتصرون للسنة، وهم ينتصرون لأنفسهم، لما يدخلون في جدال مع بعض أهل البدع، فيخرجون مبغضين أشد البغض أشد مما كانوا، والكثير منهم لا ينضبطون بهذه الضوابط، هجر أحمد، وهجر إسحاق بن راهويه، وهجر الصحابة ... إلخ، لكن هذا عند قوة السنة في المجتمع، وعند حصول المصلحة، وتحقيق الحكمة

التي من أجلها شرع الهجر، أما عندما يخفى ذلك، فيجب إخفاء الهجر إلى أجل ما!، والله تعالى أعلم)).

قلتُ:

على كلامه هذا وقفات:

الوقفة الأولى: لا بد أن نعلم أنَّ هجر أهل الأهواء والبدع مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، والآثار السلفية في بيان ذلك متواترة، وهي معلومة لكل طالب علم سلفي؛ من ذلك:

قال الإمام البغوي رحمه الله تعالى في شرح السنة بعد حديث كعب بن مالك رضي الله عنه: ((وفيه دليل على أنَّ هجران أهل البدع على التأبيد، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خاف على كعب وأصحابه النفاق حين تخلفوا من الخروج معه، فأمر بهجرانهم إلى أن أنزل الله توبتهم، وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم براءتهم، وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم)).

وقال الإمام الصابوني رحمه الله في عقيدة السلف أصحاب الحديث: ((واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله عز وجل بمجانبتهم ومهاجرتهم)).

ولهذا الهجر مصالح كثيرة، من أعظمها صيانة الناس من شبهات أهل الأهواء وتلبيساتهم، ثم الهجر قد يكون من باب التأديب والزجر، وقد يكون من باب حفظ دين الناس والوقاية من شر المبتدعة، والغرض من الهجر التأديبي أمران؛ الأول: في حق المهجورين؛ وهو من باب زجرهم وتأديبهم لعلهم يرجعون عن باطلهم كله أو يخف، والثاني: في حق غيرهم؛ لينظروا إلى حال المهجور وما حصل له من مقاطعة فيرجعوا عن مثل حاله ويرتدعوا إنْ كان لهم نية في موافقته أو مشابهته ولو بعد حين، وهذا الهجر التأديبي قد يتعلق بالمصلحة والمفسدة وجوداً وعدماً، وقد يعمل به في حال ومكان وزمان، وقد لا يعمل به، وقد يعمل به جزئياً في معاملة أهل السطوة ممن لهم أنصار يُخشى من عدوانهم وفتنتهم أو ممن يراد معهم بذلك تأليف قلوبهم؛ كمجرد السلام

عليهم أو أن يبتسم في وجههم ويلين لهم الكلام أو الزيارة العامة لهم في مناسبة معينة مع عدم اللقاء والمجالسة على سبيل المؤانسة، وقد يعمل به كلياً فلا يسلم عليه ولا يزوره في مناسبة ولا يعوده إذا مرض ولا يصلي على جنازته، ومعرفة ذلك وتقديره راجعة إلى أهل العلم المعروفين بسلامة المعتقد وسداد المنهج، وأما الهجر المعروف بالوقائي فهو في كل حال وزمان ومكان؛ لأنَّ المقصود منه حفظ الدين، وهذا واجب على الإطلاق.

وقد فصَّل شيخ الإسلام رحمه الله ذلك كله في [مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٠٣-٢١٠]، ومن ضمن ما قاله: ((وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإنَّ المقصود به: زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفته: كان مشروعاً، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف، بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته: لم يشرع الهجر؛ بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف قوماً ويهجر آخرين، كما أنَّ الثلاثة الذين خلفوا كانوا خيراً من أكثر المؤلفة قلوبهم، ولما كان أولئك سادة مطاعين في عشائرهم، فكانت المصلحة الدينيّة في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين، والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز الدين، وتطهيرهم من ذنوبهم، وهذا كما أنَّ المشروع في العدو القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح. وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل، ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر في البصرة، والتجهم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه)).

ونقل الشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ رحمه الله في [الدرر السنية ٨/ ٤٤٣] كلام ابن تيمية هذا ثم عقَّب بعده: ((فانظر أيها المنصف بعين الإنصاف، واحذر التعصب والاعتساف، إلى ما قاله شيخ الإسلام من أنَّ في هجرهم عزاً للدين؛ هذا إذا كانوا مسلمين، لكنهم أصحاب معاص واقتراف لبعض الأوزار، فيجب هجرهم واعتزالهم حتى يقلعوا، وأما المشرك والمبتدع فلا نزاع في

هجرهما، ولا خلاف فيه إلا عند مَنْ قلَّ حظه ونصيبه من العلم الموروث عن صفوة الرسل صلوات الله وسلامه عليه)).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله [المجموع ٢٨/ ٢٢٠-٢٢١]: ((فمن أظهر المنكر وجب عليه الإنكار، وأن يهجر ويذم على ذلك، فهذا معنى قولهم: "من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له"، بخلاف مَنْ كان مستتراً بذنبه مستخفياً فإنَّ هذا يستر عليه؛ لكن ينصح سراً، ويهجره من عرف حاله حتى يتوب، ويذكر أمره على وجه النصيحة. النوع الثاني: أن يستشار الرجل في مناكحته ومعاملته أو استشهاده ويعلم أنه لا يصلح لذلك؛ فينصحه مستشاره ببيان حاله كما ثبت في الصحيح: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قالت له فاطمة بنت قيس: قد خطبني أبو جهم ومعاوية؟ فقال لها: "أما أبو جهم فرجل ضراب للنساء وأما معاوية فصعلوك لا مال له"، فبين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخاطبين للمرأة، فهذا حجة لقول الحسن: "أترغبون عن ذكر الفاجر اذكروه بما فيه يحذره الناس"، فإنَّ النصح في الدين أعظم من النصح في الدنيا، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم. وإذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخاف أن يفسد دينه بُيِّنَ أمره له لتتقى معاشرته، وإذا كان مبتدعاً يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة أو يسلك طريقاً يخالف الكتاب والسنة ويخاف أن يضل الرجل الناس بذلك بُيِّنَ أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله؛ وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى لا لهوى الشخص مع الإنسان؛ مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على الرئاسة فيتكلم بمساوئه مظهراً للنصح وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه فهذا من عمل الشيطان، و "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"، بل يكون الناصح قصده أنَّ الله يصلح ذلك الشخص وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا المقصود أيسر الطرق التي تمكنه، ولا يجوز لأحد أن يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة)).

وقال في [المجموع ١٥/ ٢٨٦]:((المعصية إذا كانت ظاهرة: كانت عقوبتها ظاهرة كما في الأثر "من أذنب سراً فليتب سراً، ومن أذنب علانية فليتب علانية"، وليس من الستر الذي يحبه الله تعالى كما

في الحديث "من ستر مسلماً ستره الله"؛ بل ذلك إذا ستر: كان ذلك إقراراً لمنكر ظاهر!، وفى الحديث: "إنَّ الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، وإذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة"، فإذا أعلنت أعلنت عقوبتها بحسب العدل الممكن.

ولهذا لم يكن للمعلن بالبدع والفجور غيبة، كما روي ذلك عن الحسن البصري وغيره، لأنه لما أعلن ذلك استحق عقوبة المسلمين له، وأدنى ذلك أن يذم عليه لينزجر ويكف الناس عنه وعن مخالطته، ولو لم يذم ويذكر لما فيه من الفجور والمعصية أو البدعة لاغتر به الناس، وربما حمل بعضهم على أن يرتكب ما هو عليه، ويزداد أيضاً هو جرأة وفجور ومعاصي، فإذا ذكر بما فيه إنكف وإنكف غيره عن ذلك وعن صحبته ومخالطته؛ قال الحسن البصري: "أترغبون عن ذكر الفاجر أذكروه بما فيه كي يحذره الناس"، وقد روي مرفوعاً؛ والفجور: اسم جامع لكل متجاهر بمعصية أو كلام قبيح يدل السامع له على فجور قلب قائله، ولهذا كان مستحقاً للهجر: إذا أعلن بدعة أو معصية أو فجوراً أو تهتكاً أو مخالطة لمن هذا حاله؛ بحيث لا يبالى بطعن الناس عليه، فإنَّ هجره نوع تعزير له، فإذا أعلن السيئات هجره، وإذا أسرَّ أسر هجره، إذ الهجرة هي الهجرة على السيئات، وهجرة السيئات: هجرة ما نهى الله عنه؛ كما قال تعالى: "والرجز فاهجر"، وقال تعالى: "واهجرهم هجراً جميلاً"، وقال: "وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم"».

الوقفة الثانية: دعوى الشيخ عبدالمالك رمضاني أنَّ العلماء الثلاثة وغيرهم لا يرون هجر المبتدعة في هذا الزمان!؛ هذا الكلام غير دقيق، بل هؤلاء العلماء غير مخالفين لمنهج السلف في مسألة هجر المبتدعة؛ وإليكم ما يدل على ذلك:

سُئل سماحة الإمام الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله كما في [مجلة الفرقان، العدد/ ١٠٠ في ربيع الثاني ١٤١٩هـ]: هل يجوز مجالسة أهل البدع في دروسهم ومشاركتهم؟

فكان جوابه: «لا يجوز مجالستهم، ولا اتخاذهم أصحاباً، ويجب الإنكار عليهم وتحذيرهم من البدع، نسأل الله العافية».

وسُئل رحمه الله كما في [فتاوى نور على الدرب"السؤال السادس عشر من الشريط رقم ٨٢"]: متى تجوز مقاطعة المبتدع؟ ومتى يجوز البغض في الله؟ وهل تؤثر المقاطعة في هذا العصر؟!

فكان جوابه: «المؤمن ينظر في هذه المقامات بنظر الإيمان ونظر الشرع، ونظر التجرد من الهوى، فإذا كان هجره للمبتدع وبعده عنه لا يترتب عليه شر أعظم، فإنَّ هجره حق، وأقل أحواله أن يكون سنة، وهكذا من أعلن المعاصي وأظهرها، أقل أحواله أنَّ هجره سنة، فإنْ كان عدم الهجر أصلح، لأنه يرى أنَّ دعوة هؤلاء المبتدعين وإرشادهم إلى السنة، وتعليمهم ما أوجب الله عليهم، أنَّ ذلك يؤثر فيهم وأنه يفيدهم، فلا يعجِّل في الهجر، ومع ذلك يبغضهم في الله، كما يبغض الكافر في الله، ويبغض العصاة في الله، على قدر معاصيهم وعلى قدر البدعة، وبغض الكافر أشد، وبغض المبتدع على قدر بدعته، إذا كانت بدعته غير مكفرة، على قدرها، وبغض العاصي على قدر معصيته ويحبه في الله على قدر إسلامه، أما الهجر ففيه تفصيل يقول ابن عبد القوي رحمه الله، في قصيدته المشهورة:

وهجران من أبدى المعاصي سنة ... وقد قيل إن يردعه أوجب وآكد
وقيل على الإطلاق ما دام معلناً ... ولاقه بوجـه مكفـر ملـــبد

وقيل على الإطلاق؛ يعني يجب الهجر مطلقاً، فالحاصل: أنَّ الأرجح والأولى النظر في المصلحة، فالنبي صلى الله عليه وسلم هجر قوماً، وترك آخرين لم يهجرهم، مراعاة للمصلحة الشرعية الإسلامية، فهجر كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم لما تخلفوا عن غزوة تبوك بغير عذر هجرهم خمسين ليلة فتابوا فتاب الله عليهم، ولم يهجر عبد الله بن أبي بن سلول وجماعة من المتهمين بالنفاق لأسباب شرعية اقتضت ذلك، فالمؤمن ينظر في الأصلح، وهذا لا ينافي بغض الكافر في الله، وبغض المبتدع في الله، وبغض العاصي في الله، ومحبة المسلم في الله، ومحبة العاصي على قدر إسلامه، ومحبة المبتدع الذي لم يعلن بدعته على قدر ما معه من الإسلام لا ينافي ذلك.

أما هجرهم فينظر للمصلحة: فإذا كان هجرهم يرجى فيه خير لهم، ويرجى أن يتوبوا من البدعة ومن المعصية، فإنَّ السنة الهجر، وقد أوجب ذلك جمع من أهل العلم، قالوا: يجب، وإن كان هجرهم وتركه سواء، لا يترتب عليه لا شر ولا خير فهجرهم أولى أيضاً، إظهارا لأمر مشروع، وإبانة لما يجب من إظهار إنكار المنكر، هجره بأي حال أولى وأسلم، وحتى يعلم الناس خطأهم وغلطهم.

الحالة الثالثة: أن يكون هجرهم يترتب عليه مفسدة وشر أكبر، فإنه لا يهجرهم في هذه الحالة، إذا كان هذا المبتدع إذا هجر زاد شره على الناس وانطلق في الدعوة إلى البدعة، وزادت بدعه وشروره، واستغل الهجر في دعوة الناس إلى الباطل، فإنه لا يهجر بل يناقش ويحذر الناس منه، ولا يكون الناس عنه بعيدين، حتى يراقبوا عمله وحتى يمنعوه من التوسع في بدعته، وحتى يحذروا الناس منه، وحتى يكرروا عليه الدعوة، لعل الله يهديه حتى يسلم الناس من شره، وهكذا العاصي المعلن، إذا كان تركه وهجره قد يفضي إلى انتشار شره، وتوسع شره وتسلطه على الناس، فإنه لا يهجر بل يناقش دائماً وينكر عليه دائماً ويحذر الناس من شره دائماً، حتى يسلم الناس من شره، وحتى لا تقع الفتن بمعصيته.

وسُئل أيضاً [السؤال السابع عشر"من الشريط رقم ١٨٥"]: بم تنصحوننا في كيفية التعامل مع المبتدعة الذين نراهم ونتكلم معهم، ونتعامل معهم كل يوم؟

فأجاب رحمه الله بقوله: «الواجب هجرهم على بدعتهم، إذا أظهروا البدعة فالواجب هجرهم بعد النصيحة والتوجيه، فإنَّ المسلم ينصح أخاه، ويحذرهم مما حرم الله عليهم من البدع والمعاصي الظاهرة؛ فإن تاب وإلا استحق أن يهجر ولا يعامل، لعله يتوب، لعله يندم، لعله يرجع إلى الصواب، إلا إذا كان الهجر يترتب عليه ما لا تحمد عقباه؛ فإنه يتركه، إذا كان تركه أصلح في الدين، وأكثر للخير وأقرب إلى النجاح، فإنه لا يهجره، بل يداوم على نصحه وتحذيره من الباطل، ولا يهجره، قد يهديه الله بسبب ذلك، فالمؤمن كالطبيب إذا رأى العلاج نافعاً فعله، وإذا رآه ليس بنافع تركه، فالهجر من باب العلاج، فإن كان الهجر يؤثر خيراً وينفع هجر، وكان ذلك من باب العلاج، لعله يتوب ولعله يرجع عن الخطأ، إذا رأى من إخوانه أنهم يهجرونه، أما إن كان الهجر

يسبب مزيداً من الشر، وكثرة أهل الشر وتعاونهم، فإنه لا يهجر ولكن يديم النصح له، والتوجيه وإظهار الكراهة لما عمل، ويبين له عدم موافقته على باطله، ولكن يستمر في النصيحة والتوجيه)).

وأما العلامة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فقد تكلَّم في أحد مجالسه [سلسلة الهدى والنور"شريط ٩٥"] عن الهجر وأنواعه، فبيِّن الهجر من أجل الدنيا، ثم تكلَّم عن هجر المخالفين للشرع المعلنين لهذه المخالفات، وأنه من باب الزجر والتأديب والتربية، وسرد قصة الثلاثة الذين خلفوا، ثم قال في [الدقيقة ((٢٥:٤٣))]: ((فالشاهد: هذه المقاطعة جائزة، وهي داخلة في مبدأ الحب في الله والبغض في الله؛ لكن هذا الشيء مع الأسف اليوم أصبح في خبر كان!، نادراً جداً جداً أن تجد أحداً يقاطع المسلم لأنه انحرف عن الطريق!، لكنه يقاطعه لسبب مادي من الأسباب التي سبق الإشارة إلى بعضها، هذا النوع من المهاجرة لله، فهو مأجور عليه صاحبه، وهو غير مأزور، وهذا الذي نحن الآن اليوم بحاجة إليه!!. وأما المهاجرة في الدنيا فهذا حرام لا يجوز إلا بمقدار ثلاثة أيام فقط، فإذا استمر في ذلك فهو حرام، والأمر كما قال عليه السلام في الحديث السابق: "وخيرهما الذي يبدأ بالسلام"، هذا هو جواب ما سألته إن شاء الله)).

وأما العلامة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى فقد قال في [شرح لمعة الاعتقاد ص١٥٩]: ((هجران أهل البدع: الهجران مصدر هجر وهو لغة: الترك. والمراد بهجران أهل البدع: الابتعاد عنهم، وترك محبتهم، وموالاتهم، والسلام عليهم، وزيارتهم، وعيادتهم، ونحو ذلك. وهجران أهل البدع واجب؛ لقوله تعالى: " لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَه"، ولأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم هجر كعب بن مالك وصاحبيه حين تخلفوا عن غزوة تبوك.

لكن إنْ كان في مجالستهم مصلحة لتبيين الحق لهم وتحذيرهم من البدعة فلا بأس بذلك، وربما يكون ذلك مطلوباً؛ لقوله تعالى"ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"، وهذا قد يكون بالمجالسة والمشافهة، وقد يكون بالمراسلة والمكاتبة، ومن هجر أهل البدع: ترك النظر في كتبهم خوفاً من الفتنة بها، أو ترويجها بين الناس، فالابتعاد عن مواطن

الضلال واجب لقوله صلى الله عليه وسلم في الدجال: "من سمع به فلينأ عنه، فو الله إنَّ الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات". رواه أبو داود، قال الألباني: وإسناده صحيح.

لكن إنْ كان الغرض من النظر في كتبهم معرفة بدعتهم للرد عليها فلا بأس بذلك لمن كان عنده من العقيدة الصحيحة ما يتحصن به، وكان قادراً على الرد عليهم، بل ربما كان واجباً؛ لأن رد البدعة واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)).

قلتُ:

فهذا كلام هؤلاء العلماء في مسألة الهجر، كلهم يقررون مشروعية هذا الهجر إنْ تحققت فيه المصلحة الشرعية؛ ويدخل فيها مصلحة المهجور ومصلحة الهاجر.

ولعلَّ قائلاً يقول: لكنَّ الشيخ الألباني رحمه الله تعالى عنده كلمة أو أكثر من كلمة مسجَّلة يُصرِّح فيها بأنه لا يرى الهجر في هذا الزمان؟!

وجواب ذلك: أنَّ الشيخ رحمه الله تعالى تقدَّم كلامه في مشروعية الهجر، وفيه يتأسَّف على عدم تطبيق الهجر في حق الذين انحرفوا عن الطريق في هذا الزمان، ويبين أننا بأمس الحاجة له، وإنما يوصي رحمه الله في بعض المجالس بعدم الابتداء والمسارعة في تطبيق مبدأ الهجر في هذا الزمان الذي صار فيه أهل الحق في غربة وقلةبل لا بد من الصبر على مناصحة المخالِف، فإذا أيس منه فيطبِّق حينئذ معه الهجر.

ولهذا لما سُئل رحمه الله السؤال الآتي: هل صحيح ما نسمعه من أنَّ هجر المبتدعة في هذا الزمان لا يطبق؟

أجاب بما يراه رحمه الله، ثم ختم جوابه بقوله: ((يعني لا ينبغي أن نأخذ هذه الأمور بالحماس وبالعاطفة، إنَّما بالرَّويَّة والأناة والحكمة، إنَّا نحن هنا مثلاً، شذ واحد من هؤلاء، خالف الجماعة، آه يا غيرة الله هذا قاطعوه، لا، ترفَّقوا به، انصحوه، أرشدوه، صاحبوه مُدَّة فإذا يُؤِسَ منه أولاً، ثم خُشِيَ أنْ تسريَ عدواه إلى زيد وبكر ثانياً، حينئذٍ يُقاطَع إذا غَلَبَ على الرَّأي أنَّ المقاطعة هي العلاج، وكما يُقال: آخر الدَّواء الكَيّ)).

ولهذا نجد أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله قد هجر أناساً معينين، وماتوا – أو مات هو – ولم يرجع أحد منهم، فلو كان الهجر ممنوعاً مطلقاً في هذا الزمان لكان الشيخ من أول المخالفين له.

وقد قال رحمه الله في [السلسلة الصحيحة ٦/٦ حديث ((٢٥٠٧))] حول مشكلة محمد نسيب الرفاعي بعد أن ناقشه في دعواه "عصمة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وذريته من الفاحشة كعصمة الأنبياء": ((فلما تيقنتُ إصراره على رأيه وتقوِّله عليه، وهو يعرف نزاهته وإخلاصه قرابة ثلاثين سنة، أعلنتُ مقاطعته حتى يعود إلى رشده، فكان كلما لقيني وهشَّ إليَّ وبشَّ أعرضتُ عنه، ويحكي للناس شاكياً إعراضي عنه، متجاهلاً فعلته، وأكثر الناس لا يعلمون بها، في الوقت الذي يتظاهر فيه بمدحي والثناء عليَّ وأنه تلميذي، إلى أن فوجئت به في منزل أحد السلفيين في عمان في دعوة غداء في منتصف جمادى الأولى لسنة ((١٣٩٦)) فسارع إلى استقبالي كعادته، فأعرضت عنه كعادتي، وعلى المائدة حاول أن يستدرجني إلى مكالمته بسؤاله إياي عن بعض الشخصيات العلمية التي لقيتُها في سفري إلى المغرب، وكنتُ حديثَ عهد بالرجوع منه، فقلتُ له: لا كلام بيني وبينك حتى تنهي مشكلتك!، قال: أي مشكلة؟ قلتُ: أنت أدرى بها، فلم يستطع أن يكمل طعامه)).

بل كان يُحذِّر رحمه الله من أن يقوم بعض مَنْ لم ترسخ قدمهم في العلم بواجب النصيحة لأهل البدع لئلا يؤثروا عليهم ويغتروا بشبهاتهم؛ فقد قال في شريط [الرد على الأحباش "الوجه الثاني الشريط ٩٠"]: ((فمن كان عالماً بالخير والشر كحذيفة بن اليمان، وكان بالتالي في هذا الزمان عارفاً بالسنة فيتبعها ويحض الناس عليها، وعالماً بالبدعة فيجتنبها ويحذر الناس منها، هذا الشخص هو الذي يجوز له أن يجادل أهل البدعة أو المبتدعة. أما كما يفعل بعض إخواننا الذين لم يؤتوا من العلم إلا حظاً قليلاً، ثم يدخلون في مجادلة مَنْ هم أقوى منهم علماً ولو كان هذا العلم مشوباً بكثير من البدعة أو علم الكلام كما قلنا آنفاً؛ فهؤلاء ننصحهم أن ينطووا على أنفسهم، بأن يعتزلوا المبتدعة، وأن لا يجادلوهم، لأنهم سيتأثرون بشبهاتهم كمثل السؤال الذي سمعتم في أول الجلسة وسمعتم الرد عليه، أنهم يصغون إلى كل ناعق، وإلى كل صائح، فتتعلق الشبهة في ذهن السامع، ثم هات حتى يتيسر له عالم يتمكن من إزالة هذه الشبهة من نفسه، لذلك تكاثرت النصوص من سلفنا

الصالح من العلماء كمالك وأحمد وغيرهم أنهم كانوا يحذِّرون الناس من الجلوس مع أهل البدعة؛ بل كانوا يأمروهم بمقاطعتهم خشية أن يتسرب شيء من شبهاتهم إلى نفوسهم)).

قلتُ:

فمن خلال كلمات الشيخ الألباني رحمه الله هذه نلاحظ أنَّ الشيخ لا يمنع من تطبيق الهجر في هذا الزمان مطلقاً، وإنما مراده من ذلك النصح بعدم المبادرة إلى استعماله؛ وبخاصة في وقت أو مكان يكثر فيه الجهل والبدعة؛ فمثل هذا الظرف لا يستمع الناس إلى نصيحة العالم الذي يقرر الهجر، أما إن كانت المصلحة في ردع المهجور وتأديبه أو المفسدة من تأثر الناس الذين لا يميزون بين الحق والباطل به متحققة أو بغلبة الظن: فظاهر كلام الشيخ رحمه الله القول بوجوب الهجر.

فلا ينبغي لأحد أن يقتطع بعضاً من كلام الشيخ رحمه الله ويترك سياقه وكلامه الآخر، لأنَّ هذا من التحريف والبتر المذموم شرعاً وعقلاً، وهذا يُذكِّرنا بصنيع التنظيمات السياسية في الجزائر التي أخذت بجزء من فتوى الشيخ الألباني رحمه الله في الانتخابات المعروفة، وزعموا أنَّ الشيخ أفتى لهم بالدخول في العمل السياسي تحت قبة البرلمان العلماني!، بينما كان كلام الشيخ رحمه الله من باب الضرورات ومن باب تقليل المفسدة والأخذ بأخف الشرين.

الوقفة الثالثة: وأما قول الشيخ عبدالمالك رمضاني في الهجر الوقائي: ((وكونك تحفظ نفسك من بدعته؛ لا يحتاج إلى هجره هجراً كاملاً!!، بل يكفيك في ذلك الهجر الوقائي: وهو أن لا تجعله صاحباً لك، ولا خليلاً، ولا خديناً، ولا...، ولا ... الخ، ولكن لا بأس إذا لقيته أن تسلم عليه!، فضلاً عن رد السلام عليه)).

فجوابه:

هو ما قاله العلامة الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله في [الدرر السنية ٨/ ٤٣٩-٤٤٢]: ((والسلام تحية أهل الإسلام بينهم، فإذا سلَّم على الرافضة وأهل البدع والمجاهرين بالمعاصي، وتلقَّاهم بالإكرام والبشاشة، وألان لهم الكلام؛ كان ذلك موالاة منه لهم!. فإذا وادهم وانبسط لهم مع ما تقدم جمع الشر كله، ويزول ما في قلبه من العداوة والبغضاء، لأنَّ إفشاء السلام

سبب لجلب المحبة!، كما ورد في الحديث: "ألا أدلكم على ما تحابون به؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: أفشوا السلام بينكم". فإذا سلم على الرافضة والمبتدعين وفسَّاق المسلمين، خلصت مودته ومحبته في حق أعداء الله وأعداء رسوله. وعن قتادة عن الحسن: "ليس بينك وبين الفاسق حرمة"، وقال الحسن: "لا تجالس صاحب بدعة، فإنه يمرض قلبك"، وقال النخعي: "لا تجالسوا أهل البدع، ولا تكلموهم، فإني أخاف أن ترتد قلوبكم". فانظر رحمك الله إلى كلام السلف الصالح وتحذيرهم عن مجالسة أهل البدع والإصغاء إليهم وتشديدهم في ذلك، ومنعهم من السلام عليهم ... إلى أن قال: قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه: "بَابـ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا وَلَمْ يَرُدَّ سَلَامَهُ حَتَّى تَتَبَيَّنَ تَوْبَتُهُ، وَإِلَى مَتَى تَتَبَيَّنُ تَوْبَةُ الْعَاصِي؟"، قال ابن حجر في الفتح: وابتداء الكفار بالسلام، أجازه طائفة من العلماء، ومنعه طائفة، قال: والحق مع المانعين إلا أن يترتب عليه مصلحة دينية، وكذلك أهل البدع والمعاصي المجاهرين بها يمنع من ابتدائهم بالسلام والرد عليهم؛ قال المهلب: ترك السلام على أهل المعاصي والبدع سنة ماضية وبه قال كثير من أهل العلم، وقال النووي: وأما المبتدع ومن اقترف ذنباً عظيماً ولم يتب منه لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كما قاله جماعة من أهل العلم، واحتج البخاري بقصة كعب. انتهى.

فانظر يا طالب الحق إلى ما قاله البخاري واستدل به، وإلى قول صاحب الفتح: والحق مع من منع، وإلى قول المهلب، والنووي، ووازن بين أقوالهم وبين قول من أجازه وأباحه وجادل عليه؛ تعرف أنه لا بصيرة له ولا معرفة له بأصول الشرع وأقوال العلماء.

وأما قول صاحب الفتح: إلا أن يترتب عليه مصلحة دينية؛ فالمصلحة هي أن يُرجى بها إسلام غيره، أو تأليفه أو غير ذلك، وأما المصالح الدنيوية فلا تترتب عليها الأمور الشرعية!، ولا تناط بها أحكامها، ولا تجعل سلماً وذريعة إلى الجمع بين ما فَّرق الله ورسوله بينهما. وقال البغوي رحمه الله في كتاب السنة: وأما هجر أهل المعاصي وأهل الريب والبدع في الدين فيشرع إلى أن تزول الريبة عن حالهم، وتظهر علامات توبتهم وأماراتها. وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في الهدي النبوي: وفي نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن السلام على هؤلاء الثلاثة – يعني: كعباً وصاحبيه – من بين من تخلف عنه دليل على صدقهم وكذب المنافقين؛ فأراد هجر الصادقين وتأديبهم على

هذا الذنب، إلى أن قال: وفيه دليل أيضاً: على هجران الإمام والعالم والمطاع لمن فعل ما يستوجب العتب، ويكون هجرانه دواء له، إلى أن قال: وفي إشارة الناس للنبطي - الذي يقول: من يدل على كعب بن مالك؟- دون نطقهم له، تحقيق لمقصود الهجر، وإلا لو قالوا له صريحاً: كعب بن مالك؛ لم يكن ذلك سلاماً!، ولا يكونون به مخالفين للنهي، لكن لفرط تحريهم وتمسكهم بالأمر؛ إذ لم يذكروه بصريح اسمه.

وقد يقال: إنَّ في الحديث عنه بحضرته وهو يسمع نوع مكالمة، لا سيما إذا جعل ذلك ذريعة إلى المقصود بالسلام، وهي ذريعة قريبة، فالمنع من ذلك من باب منع الحيل وسد الذرائع؛ وهذا أحسن وأفقه. انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

فانظر إلى قوله: وقد يقال إنَّ في الحديث عنه بحضرته وهو يسمع نوع مكالمة... إلخ، فإذا كان في ذكره باسمه نوع مكالمة!، فكيف بمن ابتدأ المشرك والعاصي والمبتدع بالسلام وأظهر له الإكرام وأكثر عنه الجدال والخصام؟!)).

الوقفة الرابعة: إنَّ الشيخ عبدالمالك رمضاني نصح جميع الشباب السلفي بعدم تطبيق الهجر مع جميع المخالفين من غير تفصيل!؛ ثم مثَّل بالإخوان المسلمين والصوفية!، وهذا أمر خطير وشر مستطير، لأنَّ الشباب فيهم العامي والمبتدئ، والمخالفون لمنهج أهل السنة فيهم المبتدع الجاهل وفيهم الداعية إلى البدع، فكيف ينصحهم بهذه النصيحة العامة من غير تفصيل ولا ضوابط؛ على فرض صحتها؟!

ثم لو قال له قائل: هل أنت يا شيخ عبدالمالك تعمل بهذه النصيحة أم لا؟

يعني: هل تجلس مع سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر ومحمد قطب؟!

هل تجالس التكفيريين والثوريين والحركيين؟!

بل هل تجالس إخوانك السلفيين الذين تشن عليهم هذه الحرب الجديدة والفتنة الشديدة؟!

فأين التفصيل في كلامك يا شيخ؟!

قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في [أحد أشرطة سلسلة جلسات رمضان ١٤٢٣هـ]: ((مَنْ قال أنه لا هجر في هذا الزمان!؛ فقد قال: بأنَّ الإسلام غير صالح لكل مكان وزمان!، لأنَّ الهجر من الإسلام)).

وأخيراً:

أختم هذا المبحث؛ بما قاله الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ وفقه الله تعالى في [شرح لمعة الاعتقاد ((١٥٤-١٥٧)) ط.مكتبة دار المنهاج]: ((قال: " من السنة هِجران أهل البدع ومباينتهم"؛ وهذا هو الذي كان أئمة أهل السنة يوصون به من عدم غشيان المبتدعة في مجالسهم ولا مخالطتهم، بل هجرانهم بالكلام، وهجران بالأبدان، حتى تُخمد بدعهم، وحتى لا ينتشر شرهم، فالدخول مع المبتدعة ومساكنتهم، سواء كانت البدع صغيرة أو كبيرة، والسكوت عن ذلك، وعدم هِجرانهم، والاستئناس لهم، وعدم رفع الرأس بحالهم مع بدعهم؛ هذا من حال أهل الضلال!.

إذْ أهل السنة تميزوا بأنهم لهم الموقف الأعظم الذي فيه القوة والشدة مع أهل البدع مهما كانت البدع، فيهجرون أهل البدع، هجر المبتدع من أصول الإسلام، بل من أصول أهل السنة، لأنَّ جنس البدع أعظم من الكبائر، فالبدعة أشد وأعظم من الكبائر، وذلك من خمس جهات، نذكر بعضاً منها: الأولى: أنَّ البدعة من باب الشبهات، والكبائر من باب الشهوات، وباب الشبهات يعسر التوبة منه، بخلاف أبواب الشهوات، ولهذا جاء في الأحاديث من حديث معاوية وغيره، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال في وصف أهل البدع: "تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه لا يبقَى منه عرق ولا مفصل إلا دخله"، وقد بيَّن عليه الصلاة والسلام إنْ صحّ الحديث، وقد صحّحه جمع من العلماء أنه قال: "أبى الله أن يقبل توبة صاحب بدعة حتى يدع بدعته"، وقد جاء في ذلك أيضاً بعض الأحاديث التي منها ما يصح، ومنها ما لا يصح، ومنها ما رُوي أنه قال: من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام.

نلاحظ اليوم أنه في هذه المسألة فيه تَرْكٌ لهذا الأصل!!، فكثير من الناس يُخالط المبتدعة ولا يهجرهم بحجج شتى؛ إمَّا دنيوية، وإما تارة تكون دعوية أو دينية!، وهذا مما ينبغي التنبه له

والتحذير منه؛ لأن هِجران أهل البدع متعين، فلا يجوز مخالطتهم بدعوى أنَّ ذلك للدعوة، ولا مخالطتهم بدعوى أنَّ ذلك للدنيا، ولا مخالطتهم وعدم الإنكار عليهم بدعوى أنَّ هذا فيه مصلحة كذا وكذا، إلا لمن أراد أن ينقلهم لما هو أفضل لما هم فيه، وأن ينكر عليهم ويغيّر عليهم.

الاهتمام بالسنة والرد على المبتدعة هذا كما تعلمون ظاهر في حال أئمة أهل الإسلام، فقد كانت حياتهم في الرد على المبتدعة، ولم يشغلوا أنفسهم بالرد على الكفار الأصليين من اليهود والنصارى!، فإذا رأيت كلام الإمام أحمد وسفيان وحمّاد بن زيد أو حمّاد بن سلمة ونعيم، وهم أئمة أهل السنة، والأوزاعي وإسحاق وعلي بن المديني؛ ونحوهم من أهل السنة والإسلام، وجدتَ أن جُلّ كلامهم وجهادهم إنما هو في الرد على المبتدعة وفي نقض أصول المبتدعة؛ وإن كانوا باقين على أصل الإسلام، ولم يشغلوا أنفسهم بالرد على اليهود والنصارى وسائر ملل أهل الكفر!، وذلك لأنَّ شر المبتدع لا يظهر على أهل الإسلام، ولا يؤمَن على أهل الإسلام، أما الكافر الأصلي من اليهود والنصارى فشرُّه وضرره بين وواضح لكل مسلم؛ لأنَّ الله جل وعلا بيّن ذلك في كتابه، وهم ظاهرون، أما أهل البدع فالشر منهم كثير.

ولهذا لا يحسن أن يُنسب لأهل السنة والجماعة أنهم مفرّطون في الرد على اليهود والنصارى ومنشغلون بالرد على أهل الإسلام؛ كما قاله بعض العقلانيين من المعتزلة وغيرهم: إنَّ أهل السنة انشغلوا بالرد على أهل الإسلام وتركوا الرد على الكفار من اليهود والنصارى وسائر أهل الملل الزائفة.

وهذا سببه هو ما بينته لك أنَّ شر البدع أعظم؛ لأنَّ هؤلاء يدخلون على المسلمين باسم الإسلام، وأما أولئك ففي القلب منهم نفرة من اليهود والنصارى، فهدي أئمة الإسلام كان ظاهراً في الرد على المبتدعة، والرد على أهل الأهواء، ولم يعرف عنهم كبير عمل في الرد على اليهود والنصارى، وليس معنى ذلك أنَّ المؤمنين من أهل السنة لا ينشغلوا بالرد على اليهود والنصارى، لا، ولكن نذكر ما تميز به أئمة أهل السنة وإلا فالرد على كل معادٍللإسلام من الكفار الأصليين، ومن أهل البدع متعيِّن وفرض، لكن من انشغل بالرد على المبتدعة لا يقال له: لِمَ تَركت اليهود والنصارى؟! لِمَ تَرد عليهم وانشغلت بهؤلاء؟! نقول هذا هدي الأئمة الأولين، وكلٌّ يَرد في مجاله؛ منا من يرد على اليهود والنصارى، ومنا من يرد على المبتدعة، ونحن جميعاً نكون حامين لبيضة الإسلام من

تلبيسات الملبِّسين، وبدع المبتدعين، وشرك المشركين، وضلالات الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم)).

الأصل العاشر:
الاحتجاج بالعلماء - الذين زكوا بعض المبتدعة قبل أن يبلغهم أمرهم ويعرفوا حقيقتهم – لتسويغ الاختلاف في الأشخاص!

من أصول أهل التمييع اليوم وتلبيساتهم القبيحة: الاحتجاج بكلام العلماء وتزكياتهم لبعض المبتدعة قبل أن يبلغهم أمرهم ويعرفوا حقيقتهم!، ثم في المقابل إعراضهم عن تجريح العلماء لأولئك المبتدعة بعد معرفتهم لأحوالهم!!، وهذا يُذكِّرنا بحال مَنْ يستدل بالآيات المنسوخة على جواز شرب الخمر، ويُعرض عن الآيات الناسخة التي حرمت شربه!.

والغريب أنَّ الشيخ عبدالمالك رمضاني قد وافق هؤلاء المميعة في ذلك؛ فقال في جلسته مع التونسيين: ((رأينا الشيخ ابن باز رحمه الله زكَّى أناساً نعرف أنهم مبتدعة، أنا – كشخص المتكلم بين أيديكم – فلان أعرف أنه مبتدع، والشيخ ابن باز زكَّاه!، أنا ما أقول ألحقوه به، ذاك الذي أدى إليه اجتهاده، فقط، انتهى الأمر، مع علمي أنَّ الشيخ ابن باز رجل سلفي، وأي سلفي؟، عيب عليَّ أن أقول إنه سلفي؛ أنا أحكم عليه أنه سلفي!، هذا شيخ الإسلام، لكن في ظني أنَّ العالم الثاني الند للشيخ ابن باز أولى بالصواب في فلان من الشيخ ابن باز، أما بالسيف والقوة نأخذ الناس إلى آرائنا، تقول بأقوالنا وإلانجيِّش لكم الجيوش الذي يتابعون أخباركم، هذا غلط)).

وقال: ((نعرف كثير من المشايخ، مشايخ كبار في هذا الباب زكوا أناساً نحن نعرف أنهم منحرفون؛ حملة سلاح في جبالنا نحن، زكوهم بورقات مكتوبة موجودة إلى الآن، نعرفها شخصياً، لكن ما أقول: إلا أنَّ هذا الشيخ اجتهد، وما شهدنا إلا بما علمنا كما منهج القرآن الكريم فقط، نسهل هذا الأمر لأنه نعرف أنَّ هذا الشيخ المزكي صاحب سنة ليس صاحب هوى، لكن في واحد يزكي مثلاً قرضاوي وهو يعرفه وقرأ له وسمع أشرطته ومحاضراته ويعرف زلاته الكبيرة؛ بل يعرف أنه ما

عمره انتمى إلى السنة، يعني السلفية، بل ينتمي إلى حزب الإخوان المسلمين، ثم يأتي فيزكيه، وأنا أغطي هذا، وأقول رجل طيب واجتهد، هذا غلط واضح)).

قلتُ:

وكذلك نحن نعذر العلماء المجتهدين الذين لم يبلغهم أحوال بعض المبتدعة فزكوهم على ظاهر حالهم وحسن الظن بهم، أو بمكر وتلبيس منهم أو من وسطاء بينهم وبين العلماء أو من بطانة السوء التي تقلب الحقائق وتزور الوقائع، ونقول: إنَّ هذا العالم قد اجتهد في تزكيته لفلان وأخطأ فيها ، فلا يُذكر بسوء، ولا يُتبع في خطئه.

لكنَّ بعض مَنْ ينسب نفسه للعلم تبلغه انحرافات القوم وردود العلماء عليهم بالأدلة والبينات ثم لا يحرِّك ساكناً، ولو أنه بقي هكذا لهان الخطب!، لكنه يقوم فينتصر للباطل وأهله ويرد على أهل العلم ويصفهم بالغلو والتشدد، فمثل هذا لا يُعذر؛ ولو كان مقلِّداً لذلك العالم المجتهد المعذور.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [المجموع ٦/ ٧١]: ((إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفِرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول؛ فلهذا يُبدَّع مَنْ بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك!!، ولا تبدَّع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأنَّ الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع)).

فلا ينبغي الاحتجاج بعدم معرفة أولئك العلماء بالمبتدعة! ، ولا يصح قياس مَنْ عرف حالهم وصار يعتذر لهم ويجادل عنهم ويطعن في العلماء الذين يُحذِّرون منهم على أولئك العلماء الذين خفي عليهم حالهم فزكوهم؛ لأنه قياس مع الفارق، وهو قياس فاسد!.

وأما القرضاوي فأمره وضلالاته معروفة عند السلفيين، فلماذا تدندنون حول المعروف ضلالهم المشتهر انحرافهم بين السلفيين!!، بينما تخشون الكلام في غيرهم، وخطرهم أشد وضررهم أعظم؟! فهناك من هو أخطر على السلفيين من القرضاوي اليوم.

الأصل الحادي عشر:
عدم إمكانية تطبيق
منهج السلف الأوائل مع المخالفين في هذا العصر

قال مختار الطيباوي وهو أحد رؤوس المميعة الذين يكتبون في منتديات الحلبي: ((وفي الأخير أقول: إصلاح المنهج السلفي المعاصر ضرورة شرعية وواقعية ملحة)).

وقال العيد شريفي: ((إنَّ أصول السنة فيها خلل لابد من إعادة النظر فيها)).

فأهل التمييع يرون أنَّ هناك صعوبة في تطبيق أصول المنهج السلفي في هذا الزمان، لهذا يسعون بكل وسيلة وتلبيس إلى تعطيل هذه الأصول تدريجياً، وكلمة الطيباوي والعيد شريفي تمثل وجهة نظرهم التي قد يخفيها كثيرٌ منهم!، وقد أثنى الحلبي على كتابات الطيباوي وشجَّعه في مواصلة الردود في أكثر من مقال!.

إذن هم يعتقدون أنَّ المنهج السلفي يحتاج إلى إصلاح وتغيير بما يوافق متطلبات العصر وتحدياته الجديدة.

وقد قال المأربي بين يدي الرئيس اليمني في شريط مصوَّر منشور: ((الديمقراطية التي تحتكم إليها البلاد، للعلماء موقف منها ولسنا في مقام تفصيله الآن!، لكن أصبحت شيئاً موجوداً!، وكائناً موجوداً!، لا بد أن نتعامل معه!!، ولا ندير له ظهورنا!!. كيف نتعامل معه تعاملاً يرضي الله عز وجل أولاً!، ثم يسعى إلى إخراج البلاد بالتي هي أحسن من الفتنة التي سمعنا ماذا سيكون حصادها؟ من: أنفس تزهق، ودماء تنثر، ووحدة تفتت، وشعب يمزق، وأمة تذهب هدراً، ويذهب ريحها، ويشمت بها عدوها؟!))، وقال في لقاء صحفي بعد تشكيل حزبهم السياسي: ((كانت هناك نظرة فيها شيء من القصور في كيفية التعامل مع المخالف في المسائل الخلافية والاجتهادية، وهذا القصور في فهم الخلاف، ومراتب مسائله، وفي كيفية تجاوز ذلك؛ أدى إلى تأخر هذا الائتلاف، لأنَّ مسائل الخلاف التي بيننا وبين إخواننا ليست في أصول الدين ومقاصده، وليست في كليات الشريعة، وإنما هي خلافات أفهام في بعض المسائل، أو تضاد في مسائل دون

الأصول مع البعض لا الجمهور، إلا أنَّ الفهم القاصر لهذه المسائل وكيفية ترشيدها كان سببًا لتأخر فكرة هذا الائتلاف، مع أسباب أخرى من جهتنا ومن جهتهم»، وقال: «كما تعلم أنَّ للسلفيين موقفًا قديماً من العمل السياسي!، وموقفهم من العمل السياسي كان ينبني على أدلة شرعية وعلى واقع يعيشونه!. أما اليوم فقد تغيرت أشياء كثيرة في الواقع!، ودخلتْ أطراف جديدة في المعادلة أو الخريطة السياسية، ولا شك في أنَّ الفتيا تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال!!!؛ كما هو مقرر عند أهل العلم. وهذا التغير في الواقع يؤثر على التغير في الفتيا والتعامل!!».

وليس من الغريب أن نسمع هذا الكلام من مثل هؤلاء!؛ إنما الغريب من موافقة الشيخ عبدالمالك رمضاني لهؤلاء في تأصيلهم هذا!؛ فقد قال أحد الحاضرين في جلسته مع التونسيين: شيخنا الإشكال الذي حاصل الآن الانفصال بين التنظير والتطبيق، إخواننا يوافقوننا في التنظير، لكن التطبيق ضعيف، وأنتم ذكرتم أمثلة لما زرتم الشيخ الألباني، مثلاً الآن ينزلون معاملة السلف للمبتدعة في هذا الزمان!!!، مثلاً صارت مشكلة أخ تونسي، وهناك شخص هو وقومه، أخرجوه هو وزوجته من المسجد بما أنهم منحرفون عن المنهج ونزلوا عليه أثر مالك، فأتى بقبيلة كاملة فصارت بالسيوف والعصا، هؤلاء سلفيون!، هذا التنظير يعني كيف يقاس على هذا الزمن؟ هل يُمكن أن تنزَّل هذه الآثار في المملكة قبل أن تنزل في تونس؟!

فأجاب الشيخ عبدالمالك: «لا في المملكة!!!، ولا في تونس!، وضع أهل السنة الآن الله المستعان، نسأل الله أن يعزهم من هذه الذلة وأن يقويهم من هذا الضعف والقلة. على كل حال هذا – كما أشرتَ في كلامك – غلط واضح!!. أما غيره في هذا الباب كثير من جماعات التكفير يأتي إلى بعض النصوص في تكفير بعض الأشخاص وفي معاملة بعض الأشخاص ويعمل على اغتيالهم وعلى قتلهم إلى آخره، ثم المسكين يشعر أنه زاد استضعافاً، فيهرب ويغير جنسيته ويغير اسمه وتزوير ويمكن يلبس حتى لباس المرأة، إلى آخره، فهذه مصيبة، إنسان غره الشيطان وغلا حتى ارتكب ما أراده ثم ما فكر بالعواقب، هذه كما تفضل الأخ بحسب المجتمع!!، المجتمع الذي السنة ظاهرة

فيه ومنصورة والعلماء في ذلك الباب متكاثرون غير في وقت السنة أهلها ضعفاء!!، كما يُقال تمسكن قبل أن تتمكن)).

قلتُ:

المراد من هذا الفصل بين زمن السلف وزماننا المعاصر تعطيل إعمال الآثار والمواقف السلفية في أهل البدع والأهواء؛ لأنَّ هذه الآثار السلفية المستفيضة تنقض أصول التمييع من جذورها، ولا يمكن ردها لكثرتها وظهورها، فيحاول البعض بطريقة ماكرة أن يلتفَّ على هذه الآثار، فزعموا أنَّ أهل السنة في هذا العصر يختلفون عن أهل السنة في عصر السلف!، والفارق بينهم كبير!!، ولهذا لا ينبغي لهم أن يتعاملوا مع أهل البدع الظاهرين ولا مع أهل السنة الذين وقعوا في بعض الانحرافات كما تعامل السلف في ذلك الزمان الأول.

فهؤلاء يريدون اليوم من السلفيين أن يحفظوا الآثار السلفية ويعتنوا بها ويرددونها من غير تنزيل ولا تطبيق!؛ بحجة أنَّ أهل السنة ضعفاء وأذلاء وقليلون مقارنة بأهل البدع، وهذا تصوير مبالغ فيه!. فالسلفيون – ولله الحمد والمنة – لهم شوكة قوية وظهور واضح في الساحة الدعوية، لهذا يحاول الكثير من أهل البدع اليوم أن ينتسبوا إليهم وينتحلوا مذهبهم ليصلوا إلى مآربهم السياسية ومصالحهم الحزبية!، وعوام الناس قد عرفوا فساد التنظيمات التكفيرية والأحزاب السياسية، وعرفوا حقيقة الدعوة السلفية وثمارها ولله الحمد، فلا ينبغي لأهل السنة أن يقنعوا الشباب السلفي بأنهم ضعفاء أذلاء فيصيبهم الخور والوهن في مواجهة البدع وأهلها، أو قد يسكتون عن مواقفهم ودعوتهم، فتنتشر البدع ويقوى أهلها شيئاً فشيئاً. ولا بد أن نعلم أنه لا نجاة من هذه الفتن ولا مخرج من هذه المحن إلا بالرجوع إلى مذهب السلف عقيدة ومنهجاً وشريعة وسلوكاً.

والغريب أنَّ هؤلاء المميعة إذا ناقشوا السلفيين في مسألة "أخذ العلم عمن عنده بدع والتعامل معه"، أو مسألة "الحكم على الأعيان ممن وقع في بدع وظهرت منه انحرافات"؛ يستدلون بموقف السلف من الرواة الذين عندهم بدع، فيقولون: ألم يأخذ السلف برواية المبتدع؛ وهذا نوع من طلب العلم؟! ويقولون: ألم يختلف السلف في قبول رواية أو توثيق بعض الرواة المبتدعة؛ ومع هذا لم يلزم أحدهم الآخر ولم يشنِّع عليه؟! فهم يرجعون إلى السلف فيما يهوون ويشتهون وأما فيما

يخالف منهجهم كالتحذير من أهل البدع ومقاطعتهم وبيان حالهم فيعرضون عنه، ويزعمون أنَّ زماننا يختلف عن زمان السلف!.

ثم إننا لم نجد أنَّ السلف كانوا يختلفون في تبديع أهل البدع الذي هو موضع النزاع بين السلفيين والمميعين، بينما إذا بدَّع عالم من السلف شخصاً بحق لم يكن ضده معارضون من أهل السنة!، ويمكر هؤلاء المعارضون بمن بدَّعه!، ثم يؤلبون على هذا العالم الأوباش!، ويذهبون يؤصلون الأصول للدفاع عن هذا المبتدع أو المبتدعة!، فكم هو الفرق بين هؤلاء وبين السلف؟ وكم هي الفوارق بين منهجهم وأصولهم وبين منهج وأصول السلف؛ على حد القائل:

سارتْ مشرقة وسرتُ مغرباً   شتان بين مشرق ومغرب

الأصل الثاني عشر:
عدم المصداقية
في نقل منهج العلماء الثلاثة في التعامل مع المخالف

كثيراً ما يدندن أهل التمييع حول منهج العلماء الثلاثة (ابن باز والألباني وابن عثيمين) رحمهم الله تعالى في التعامل مع المخالف، وكأنَّ الزمان الذي قبلهم لم يكن!، والزمان الذي بعدهم توقف!، فكلام أئمة السلف في القرون الثلاثة لا يلتفتون إليه!، وكلام العلماء في زماننا هذا لا يبالون به!، لا يعتبرون إلا منهج العلماء الثلاثة!، وكأنَّ منهجهم هؤلاء العلماء ليس له سند متصل بمن قبلهم ولا له أثر مستمر فيمن بعدهم!.

ونحن لا نقول ذلك من باب التقليل من شأن هؤلاء العلماء الثلاثة!، كلا وألف كلا، وإنما لندفع هذا الغلو والتعصب المذهبي الجديد، ونوسِّع هذا التحجير الظالم، فالعلماء قديماً وحديثاً كثيرون، وكلهم على منهج واحد في التعامل مع المخالفين، فلا داعي لهذا الحصر والتحجير.

وهذا التحجير بدعة شامية قديمة، فقد قال الحلبي بعد موت العلماء في مقدمة كتابه [التحذير من فتنة الغلو في التكفير]: «إنَّ مشايخنا الأجلاء هؤلاء – يعني بهم: الألباني، وابن باز، وابن عثيمين رحمهم الله تعالى – هم نجوم الهدى، ورجوم العِدى؛ مَنْ تمسَّك بغرزهم فهو الناجي، ومَنْ ناوأهم وعاداهم فهو المظلم الداجي...، فالحكم الذي يتفق عليه مثل هؤلاء الأئمة الكبراء والعلماء الفقهاء لا يبعد عن الصواب كثيراً مَنْ يدَّعي أنه الإجماع!، وأنه الحق، وأنه الهدى والرشاد؛ لأنهم أئمة الزمان، وعلماء العصر والأوان، فلعلَّ المخالف لهم مفارق للجماعة، ومخالف عن حسن الإتباع وصواب الطاعة».

قلتُ:

أيها الحلبي لقد حجَّرتَ واسعاً، فالعلماء كثيرون، ولا يتحقق الإجماع بقول ثلاثة منهم!، ولست أهلاً أن تنسب نفسك إليهم.

ولا بد أن نعلم أنَّ تعلُّق هؤلاء المميعة بأولئك الأئمة إنما هو من المغالطات والتلبيسات، ونحن أحق بهم وبمنهجهم الأصيل، ولهم أحكام حازمة ضد أهل الباطل لا يقبلوها أهل التمييع ولا يحترمونها، بل يرفضونها ويعرضون عنها. وقد ظهر لكل ذي عينين أنَّ تعلُّق أهل التمييع كالمأربي والعرعور والحويني ومحمد حسان وأمثالهم بهؤلاء العلماء من التمويه والتغرير لاستقطاب الشباب السلفي ومَنْ ينخدع بهم.

وثمة أمر آخر؛ وهو أنَّ أهل التمييع لو نقلوا للناس منهج العلماء الثلاثة كما هو لهان الأمر!، لكنهم فوق تحجيرهم هذا نقلوا للناس ما يظنونه ويهوونه من مواقف وتعامل، ثم نسبوها لهؤلاء العلماء الأجلاء!!، وهم من هذا المنهج والتأصيل براء، وأمثلة ذلك كثيرة.

من ذلك؛ ما قاله الشيخ عبدالمالك رمضاني في جلسته المشار إليها: ((بعض علمائنا وجدناهم يفرحون بالشخص نصف سلفي في عقيدته!، يحاولوا يكمِّلون النصف الثاني معه بالرفق به واللين والمتابعة إلى آخره، فكيف إذا كان الشخص نشأته سلفياً في عقيدته؟!))

قلتُ:

ما معنى ((نصف سلفي في عقيدته)) يا شيخ عبدالمالك؟!

هذه الكلمة حقيقة تحتاج منك إلى توضيح!

هل عقيدة السلف تتجزأ من حيث قبولها؛ وبالتالي الإيمان بها؟!

هل يسوغ الخلاف في مسائل الاعتقاد، بحيث إذا ترك الرجل بعضها يقبل منه ولا ينكر عليه؟!

هل موافقة السلف في بعض أصولهم الاعتقادية تكفي في وصف الرجل كونه سلفياً؟!

هل موافقة الفرق الضالة في بعض أصولهم الاعتقادية لا تخرج الرجل من السلفية؟!

حقيقة هذه أسئلة تبادرت إلى ذهني لما سمعتُ كلمتك ((نصف سلفي في عقيدته))!، فهي كلمة لا أقول مجملة أو مشتبهة تحتمل الحق والباطل، بل هي كلمة باطلة، وتنبني عليها آثار باطلة!.

نعم؛ علماؤنا يتدرجون في دعوة الناس إلى عقيدة السلف الصالح بالرفق والحكمة والموعظة الحسنة، لكن لا يقاس على هذا مَنْ كان سلفياً ثم تنازل عن بعض أصول عقيدة السلف!، فضلاً

أن يكون هذا الثاني أولى من الأول في قبوله ومراعاته تحت وصف «نصف سلفي في العقيدة» كما هو ظاهر كلامك يا شيح!.

ولتعلم يا شيخ عبدالمالك – إن كنتَ لا تعلم! – أنَّ أهل التمييع قد أصَّلوا قاعدة في إطلاق السلفية على المبتدع من وجه!؛ فقالوا: مَنْ وافق عقيدة السلف في بعض تقريراتهم وخالفهم في البعض الآخر؛ نقول عنه: هو سلفي في كذا وكذا فيما وافق فيه عقيدة السلف!، وهو مبتدع في كذا وكذا فيما خالف فيه عقيدة السلف!، فلا يُقال عنه: سلفي بإطلاق!!، ولا مبتدع بإطلاق!!، وبهذا التأصيل يدخل أصناف من المبتدعة لا يحصيهم إلا الله عز وجل في إطار أهل السنة والجماعة، بل لا أغلو إن قلتُ: يدخل فيه كل الفرق الضالة، لأنه ما من فرقة إلا ولها بعض الموافقات لعقيدة السلف!.

وإليك يا شيخ عبدالمالك أثر هذه القاعدة في أبي الحسن المأربي كنموذج:

قال المأربي في مقال له بعنوان [تعزيز فتوى علماء الدعوة السلفية في اليمن حول تنظيم القاعدة] منشور في منتداه، وهو بتاريخ ٢/ ٦/ ١٤٣١هـ: «لقد أكثر الأخ أبو لجين من دائرة توجيه السؤال لي عن حكمي على بعض قادة التنظيم، كأسامة ابن لادن أو غيره، بل جزم بأنني أخرجهم بأعيانهم من أهل السنة، وهذا لجهله بما أنا عليه!!، أو لتقليده من ليس أهلاً، وكان الأولى به والأستر عليه أن يسألني فقط عن موقفي ممن أراد السؤال عنه، دون جزم منه بموقفي دون علم به. وإلا فإنني أسير على قاعدة عامة في الحكم على الآخرين مع هذا التنظيم!، وغيره من الجماعات!، والطوائف!، والملل!، والنِّحَل!.... ثم قال:

أما تنظيم القاعدة: فقد أعلنتُ ردِّي على فكره الذي انحرف به عن منهج أهل السنة والجماعة من وقت بعيد، وناظرتُ عددًا من حملة هذا الفكر، سواء انتموا إلى التنظيم حركيًّا أم لا، وألفتُ في ذلك عدة مؤلفات، وبعضها في طريقه إلى الظهور – إن شاء الله تعالى-.

وأعتقد أنَّ فِكرهم قد وافق فِكر الخوارج في عدة أمور – وإنْ كنتُ لا أحكم على أفرادهم بذلك لما سبق تفصيله!، ولوقوعهم في التأويل الخاطئ!، مع حرص الكثير منهم على الخير!!!، والتأويل عذر ومانع؛ ولذا فالحكم إنما هو على الأفعال والأقوال والمناهج التي ينشرونها في الناس، ولابد من بيان ذلك وتوضيحه بعدل وحَزْم.

وإلا فهم من جملة أهل السنة – من حيث الانتماء والانتساب – سواء كانوا من أصول سلفية أو إخوانية!!!، أو غير ذلك!!.

إلا إذا ثبت أنهم أو بعضهم قد أقيمت عليهم الحجة؛ إقامة تزيل شبهتهم، وتقطع عذرهم وتأويلهم وما يتعلقون به من أدلة وأقوال، ثم أصروا على قولهم عن هوى وإعراض!، فيلحقون بالمبتدعة آنذاك، وهذا ما لم أعلم وقوعه حتى كتابة هذه الأحرف!!!، ونسأل الله للجميع الهداية والرشاد.

وإذا كنا قد حكمنا على أفراد وجماعات ينتمون إلى السنة، بأنهم من أهل السنة انتماءً وانتساباً!، مع أنهم أبعد ولاءً للسنة من كثير من شباب القاعدة!!، وأقل تمسكاً بالدين؛ وذلك لعدم قيام الحجة الكافية عليهم – مع التحذير مما أحدثوه في الدين–؛ فمن باب أولى هؤلاء)).

وفي لقاء صحفي بعنوان [حول الأوضاع الراهنة على الساحتين العربية واليمنية] قال المأربي: ((ألسْنا نقول: إنَّ جماعة الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ التي نعرفها جماعات من أهل السنة والجماعة!، ومَنْ خالف ذلك من أفرادهم، فيُحكم عليه بما يستحق؟

ألسنا نحكم على الصوفية بأنها فرقة مُصَنَّفة عند أئمة السنة بأنها من فرق السنة بالمعنى العام!، وإنما تُنْكَر أفعالهم أو أفعال بعضهم المخالفة للدين، ولا يُحْكم على المعين إلا بالقيود السابقة؟

ألسْنا نتكلم على ضرر العلمانية والليبرالية، دون الطعن في إسلام أحد الدعاة إلى ذلك – فضلاً عن الأتباع–؟

بل من هو الاشتراكي أو البعثي الذي كفَّرناه بعينه، وإن كنا نفنِّد المقالات ونحذِّر منها؟

وأما أننا نرى أنفسنا كسفينة نوح؛ فهو من القول المائل عن الصواب أيضاً، لأننا نفرق بين المنهج الذي ندعو إليه، وبين الأفراد الذين ينتمون إلى هذا المنهج، فمنهج السنة منهج معصوم، لأنه المنهج الإسلامي قبل أن يدخله الدخيل، ولأنه إجماع العلماء، والأمة لا تجتمع على ضلالة، أما نحن فأفراد غير معصومين، نصيب ونخطئ، ونعلم ونجهل، ولا يجوز تقليدنا، ولسنا ميزاناً ومعياراً على الحق والخَلْق: من كان منا فهو الناجي جزماً، وإلا فهو الهالك بلا تردد!!، بل لا نقطع لأنفسنا بالنجاة، إنما نرجو للمحسن من المسلمين، ونخاف على المسيء منهم.

ونعلم أنَّ أهل السنة فِرَقٌ متعددة، فمنهجهم معصوم، وأفرادهم غير معصومين، والحق لا يفوت إجماعهم، وما فيهم من شر أو جهل أو ظلم فهو في غيرهم أكثر، وما عند غيرهم من خير، أو علم، أو عدل، أو فضل؛ فهو فيهم أكثر».

فأسألك يا شيخ عبدالمالك:

هل أهل السنة فرق متعددة أم فرقة ناجية واحدة؟!

وهل الحق يتعدد أم واحد؟!

وهل تجد مثل هذا التأصيل والأحكام عند السلف أو عند الأئمة الثلاثة الذين يتمسح بهم هو المميعون ويحاربون السلفيين بمثل هذا التمسح المزيف؟!

فهذا العلامة ابن باز يقول فيمن يمدح أهل البدع ويدعو إلى مذهبهم أنه منهم، فهل يقبلون هذا الحكم؟ الجواب لا، لأنهم يمدحون أهل البدع ويدافعون عنهم ويحاربون أهل السنة ويعادونهم من أجلهم.

الأصل الثالث عشر:
التهوين من الخلاف
الواقع بين السلفيين وبين غيرهم من المنحرفين في هذا الزمان

إنَّ المتتبع لأحوال الشيخ عبدالمالك رمضاني في جلساته الأخيرة يلاحظ بوضوح أنه يحاول تهوين الخلاف القائم اليوم بين السلفيين من جهة وبين الحزبيين والسياسيين والمميعين من جهة أخرى، وهذا التهوين سائر على طريقة المميعة، والشيخ عبدالمالك وصف الخلاف عدة أوصاف:

من ذلك: قوله في أول جلسته مع التونسيين: «والله الحقيقة، ليس النصيحة أكثر مما قلتُه، سوى إنني أقول: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إنَّ الشيطان قد أيس أن يعبد في أرضكم ولكن رضي بالتحريش بينكم"، فهذا التوجه من بعض إخواننا السلفيين من أهل السنة، إلى تجريح بعضهم بعضاً بالصغيرة؛ حتى لو فرضنا أنها بدعة، وتجريح بعضهم بعضاً بالظن وبقيل وقال وعدم تحقق وبالتسرع وما إلى ذلك، أو من جعل من الحبة قبة كما يقال، يريدون من الشخص أن يكون نسخة منهم، وإلا قال لسان حالهم: فإما أن تكون معنا، وإما أن تكون علينا!، وهذا غلط، ليس هو سبيل العدل، وليس هو سبيل أهل السنة، المسألة فيها تفصيل، لا تحتمل مثل هذه الطريقة العشوائية في تقييم الناس وجهودهم وأعمالهم وإدخالهم في السنة وإخراجهم منها».

وعلى كلامه هذا عدة وقفات:

الأولى: في دعواه أنَّ الخلاف القائم اليوم من قبيل تحريش الشيطان بين السلفيين.

وهذه الكلمة يدندن حولها الشيخ عبدالمالك رمضاني كثيراً!!، وكررها في مجالس عدة!، وهي مبنية على عدم إدراك حقيقة الخلاف، أو عدم معرفة تفاصيله، أو محاولة منه إلى تهوينه، وإلا

فليسأل الشيخ عبدالمالك نفسه: هل الخلاف بين السلفيين وبين عدنان عرعور من تحريش الشيطان أيضاً؟!

إنْ كان جوابه: نعم، فهو من أوائل من أثار هذا التحريش!، لأنه تكلَّم فيه قديماً ببيان مفصَّل مدعَّم بالأدلة وموثَّق من كتبه ومحاضراته، وذلك في فصل مستقل من كتابه [تخليص العباد من وحشية أبي القتاد]، فهل هذا من تحريش الشيطان يا ترى؟!

وكذلك تحذير شيخه الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى من حضور محاضرات عدنان عرعور وعدم النصح به؛ هل هو من تحريش الشيطان أيضاً؟

وكذلك كلام الشيخ عبدالمالك رمضاني في الحويني عندما قال فيه: ((أما الشيخ أبي إسحاق الحويني فأنا أخشاه على مصر كما كنتُ أخشى على أهل بلدنا الجزائر "علي بلحاج"، يتبع نفس المنهج في الإثارة والدغدغة بالعواطف، وكثرة التهييج السياسي، هذا يظهر في الخطب أكثر منه في الدروس والمحاضرات، ولعل السائل يجد ذلك واضحًا مسموعًا، خطب تخالف السنة: ساعة وساعتين، ثم محتوى فارغ كله حديث عن الوزراء والمسئولين، وتضييع وقت المسلمين في التحريش السياسي، هذا لا يفيد كما تعلمون، وهذا من باب الأمانة في دين الله عز وجل ذكرناها)).

بل وصفه في شريط مسجَّل بصوته أنه: ((إخواني وليس بسلفي)).

هل هذا من تحريش الشيطان أم من باب الأمانة والنصح والبيان الذي أخذ الله ميثاقه على أولي العلم؟!

وكذلك تبديع أبي الحسن المأربي على لسان الشيخين صالح السحيمي ومحمد الإمام ((صاحب الإبانة)) هل هو من تحريش الشيطان أيضاً؟!

طيب يا شيخ؛ البعض ممَنْ ينسب نفسه إلى السنة والسلفية يعد خلافك مع سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر وعائض القرني من قبيل تحريش الشيطان؛ فماذا تقول؟!!

يا شيخ عبدالمالك؛ هل الخلاف الذي وقع بين الصحابة وبين الخوارج كان من تحريش الشيطان؟ وهل تبديع الصحابة للخوارج والقدرية كان من تحريش الشيطان؟ ، ألم يحذِّر رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن يتتبع المتشابهات؟ ألم يُبدِّع الإمام أحمد رحمه الله وإخوانه ممن يقول لفظي بالقرآن مخلوق؟ ألم يبدِّع الإمام أحمد وإخوانه الذين يقولون القرآن كلام الله ثم يتوقفون ؛ هل هو مخلوق

أو غير مخلوق؟ وهؤلاء المتوقفون فيهم من هو من كبار علماء الحديث وعلى منهج أهل السنة وأصولهم إلا في هذه المسألة!.

فمثلاً؛ ما وقع بين الصحابة والخوارج ليس من تحريش الشيطان لأنه من قبيل اختلاف الدعوة والمنهج؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((تقتتل فئتان عظيمتان دعواهما واحدة، فبينما هم كذلك؛ إذ مرقت منهم مارقة تقتلها أولى الطائفتين بالحق)).

ثم إنَّ الخلاف القائم اليوم في مسائل منهجية وأصول دعوية كما لا يخفى على مَنْ اطلع على ردود الطرفين؛ فهو خلاف بين منهجين،كما صرَّح به المخالفون أنفسهم فضلاً عن السلفيين!.

فكيف يكون من قبيل تحريش الشيطان؟!

لا يستويان يا شيخ!.

الثانية: في دعواه إنَّ جرح علي الحلبي ومَنْ على شاكلته من قبيل التجريح بغير حق؛ لأنه داخل ضمن تجريح أهل السنة بعضهم لبعض.

قلتُ:

ولماذا لا يعد تجريحك يا شيخ عبدالمالك أنت وشيوخك وأصحابك - الذين تنصح بهم وبكتبهم - في أولئك المشار إليهم آنفاً كعدنان عرعور وغيره من قبيل تجريح أهل السنة؟!

وقد أحسن مَنْ قال:

أَحَرَامٌ عَلَى بَلابِلـِ ه الدَّوْحُ لالٌ لـ ِلطَّيْرِ ِمنْ كُلِّ ِجنْسِ

يعني:

ما الفرق بين ردك المفصَّل وجرحك المفسَّر في عدنان عرعور وأبي إسحاق الحويني وبين جرح ورد العلماء والمشايخ وطلبة العلم على أبي الحسن المأربي وعلى علي بن حسن الحلبي وغيرهم؟!

هل لأنَّ المأربي والحلبي كانا من أهل السنة؟!

طيب؛ وعدنان عرعور والحويني ألم يكونا من أهل السنة؟!

بل لا زالا إلى الآن من أهل السنة عند كل المميعين أنصار الحلبي!

ثم يا شيخ عبدالمالك؛ هل التجريح يثبت في حق مبتدع واضح الانتساب لإحدى الفرق والأحزاب، ولا يثبت في حق رجل ينتحل منهج أهل السنة بالباطل وظهرت انحرافاته وتأصيلاته الفاسدة؟!

إنْ قلتَ: نعم يثبت في حق الأول، فما أتيتَ بجرحك له بشيء جديد، فهو مبتدع قبل جرحك!، وينتسب إلى غير منهجك قبل إخراجك له منه!!، فما الفائدة من جرحك له؟!

وإنْ قلتَ: قد يثبت في حق الثاني؛ قيل لك: لكن هذا من قبيل تجريح أهل السنة كما تزعم؟!

إذن فدعواك – ودعوى غيرك! – أنَّ التجريح قبل كذا سنة – وتقصدون في زمن العلماء الثلاثة! – كان في أهل البدع!، وأما التجريح بعدهم فتغير إلى تجريح أهل السنة!، دعوى باطلة متناقضة من قبل ومن بعد.

وإنْ قلتم: نعم التجريح يكون في حق مَنْ انتحل منهج أهل السنة زوراً وتلبيساً، وهذا هو التجريح بحق؛ لكن جرح الرجال الذين ينتمون إلى أهل السنة عقيدة ومنهجاً وقولاً وعملاً وصدقاً وحقيقة ودعوة، والذين يحاربون التكفير والأحزاب و ..و.. و..، هذا من تجريح أهل السنة بغير حق؟!

فجوابه: إنَّ كون الجرح حقاً أو باطلاً، مقبولاً أو مردوداً، معتبراً أو غير معتبر، كل ذلك يظهر بتفسيره، فمَنْ ذكر مؤاخذات الرجل من كتبه وأشرطته وأخبار الثقات عنه، وعرضها على أصول المنهج السلفي فظهر أنها انحرافات ومخالفات لهذا المنهج الأصيل، ثم بيِّنها مفصلاً، وردَّ عليها بالأدلة والحجج والبراهين، وصبر على المخالف وبقي ينصحه مدة من الزمان في رسائل خاصة ومجالس خاصة حتى ينقطع أمله فيه ويقيم عليه الحجج القوية المتكررة، ولم يزده ذلك الصبر والسكوت عنه إلا عناداً وإصراراً على الباطل ونصرته، وهو يرى أنَّ هذا الرجل يغرر الشباب السلفي ويستقطب منهم العشرات بالقواعد الباطلة والشبهات.

فهل مثل هذا يُترك ويُعتذر له لأجل ما كان منه من نصرة السنة يوماً ما ومحاربة أهل البدع؟!

أم إنَّ الواجب بيان أمره لئلا يغتر به الناس؟!
لا أظن سلفياً يجيب بأنَّ الواجب السكوت عنه!.

الثالثة: يزعم الشيخ عبدالمالك أنَّ أحكام التجريح الصادرة من قبل أهل العلم والمشايخ في علي الحلبي وأنصاره وأمثالهم مبنية على الظن والقيل والقال وعدم تحقق وبالتسرع وما إلى ذلك، أو من جعل من الحبة قبة!؛ ولو كانت بدعة صغيرة!، أو يمسكون مسألة أو مسألتين ثم ينفخون فيها حتى تصبح كبيرة في أعين الناس!!.

قلتُ:
هذا تجريح منك يا شيخ عبدالمالك في علماء أهل السنة، وأنت لا تقبل التجريح كما تقدَّم عنك!.
أم إنَّ جرح مشايخ أهل السنة مقبول لأنه بحق!، وجرح دعاة التمييع والمبتدعة مردود لأنه بغير حق؟!
عجباً؛ كيف تزعم يا شيخ أنَّ أحكام أهل السنة مبنية على الظن والقيل والقال، وهم يذكرون انحرافات المجروحين من كتبهم وأشرطتهم، مع تثبيت المصادر بالجزء والصفحة؟!
اذكر لنا مثالاً على رجل جرَّحه علماء أهل السنة في هذا الزمان بمجرد الظن والقيل والقال؟!
وعجباً آخر؛ كيف تزعم يا شيخ أنهم يجعلون من الحبة قبة!، ويمسكون المسألة والمسألتين وينفخون فيها حتى تصبح كبيرة وهي من الصغائر؟!
فإما أن تكون يا شيخ غير مطلع على ردود أهل السنة!
وإما أنَّ داء التمييع والترقيع قد أصابك بمقتل، والله المستعان!!.
وأحلاهما مرٌّ.
فهل الدفاع عن وحدة الأديان وحرية الأديان وأخوة الأديان ومساواة الأديان ومدح من يقولها ويؤيدها هل هذه حبوب عندك يا شيخ؟!
لا ندري لعلها من حبات الخردل!

هذه الدواهي والرزايا تولى كبرها أبو الحسن وعلي حسن وأنصارهما من سنين وأدانهم العلماء بها، وهي ليست من باب قيل وقال، وإنما هي ثابتة في كتاباتهم وبأقلامهم وفي مواقفهم، ولقد كفَّر الشيخان ابن باز وابن عثيمين وغيرهما رحمهم الله من يقول بإخوة الأديان ومن يقول بحرية الأديان!، ونحن لم نكفِّر من قال بهذه الدواهي، ومع هذا فنحن ظالمون وغلاة عند المميعين!، ألا يقتضي منهج هؤلاء المميعين الحكم على هؤلاء الأئمة بأنهم غلاة وظلمة من باب أولى؟!.

وأما كون البدعة قد تكون صغيرة فلا تستحق مثل هذا الخلاف!؛ فجوابه: ما قاله الإمام البربهاري في شرح السنة: ((واحذر صغار المحدثات من الأمور؛ فإنَّ صغار البدع تعود حتى تصير كباراً!! ، وكذلك كل بدعة أُحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيراً يشبه الحق فاغتر بذلك من دخل فيها!!، ثم لم يستطع المخرج منها!!، فعظمت وصارت ديناً يدان بها!!، فخالف الصراط المستقيم، فخرج من الإسلام)).

وبما قاله العلامة الشاطبي رحمه الله تعالى في [الاعتصام ١/ ٣٥٥]: ((يعترض في المسألة إشكال عظيم على أهل البدع يعسر التخلص عنه في إثبات الصغائر فيها!؛ وذلك أنَّ جميع البدع راجعة إلى الإخلال بالدين إما أصلاً وإما فرعاً، لأنها إنما أحدثت لتلحق بالمشروع زيادة فيه أو نقصاناً منه أو تغييراً لقوافيه، أو ما يرجع إلى ذلك، وليس ذلك بمختص بالعبادات دون العادات، وإنْ قلنا بدخولها في العادات، بل تمنع في الجميع. وإذا كانت بكليتها إخلالاً بالدين فهي إذاً إخلال بأول الضروريات وهو الدين، وقد أثبت الحديث الصحيح "أنَّ كل بدعة ضلالة"، وقال في الفرق: "كلها في النار إلا واحدة"، وهذا وعيد أيضاً للجميع على التفصيل. وهي وإن تفاوتت مراتبها في الإخلال بالدين؛ فليس ذلك بمخرج لها عن أن تكون كبائر!!، كما أنَّ القواعد الخمس أركان الدين وهي متفاوتة في الترتيب، فليس الإخلال بالشهادتين كالإخلال بالصلاة، ولا الإخلال بالصلاة كالإخلال بالزكاة، ولا الإخلال بالزكاة كالإخلال برمضان، وكذلك سائرها مع الإخلال، فكل منها كبيرة، فقد آل النظر إلى أنَّ كل بدعة كبيرة)).

ثم ذكر أوجهاً تدل على تقسيم البدع إلى كبائر وصغائر، ثم قال:

((فإنْ قيل: إنَّ ذلك التفاوت لا دليل فيه على إثبات الصغيرة مطلقاً، وإنما يدل ذلك على أنها تتفاضل، فمنها ثقيل وأثقل ومنها خفيف وأخف، والخفة هل تنتهي إلى حد تعد البدعة فيه من

قبيل اللمم؟! هذا فيه نظر!، وقد ظهر معنى الكبيرة والصغيرة في المعاصي غير البدع. وأما في البدع فثبت لها أمران:

أحدهما: أنها مضادة للشارع ومراغمة له، حيث نصب المبتدع نفسه نصب المستدرك على الشريعة، لا نصب المكتفي بما حد له.

والثاني: أنَّ كل بدعة – وإن قلَّتْ – تشريع زائد أو ناقص، أو تغير للأصل الصحيح، وكل ذلك قد يكون على الانفراد، وقد يكون ملحقاً بما هو مشروع، فيكون قادحاً في المشروع. ولو فعل أحد مثل هذا في نفس الشريعة عامداً لكفر، إذ الزيادة والنقصان فيها أو التغيير – قل أو كثر –ـ كفر، فلا فرق بين ما قل منه وما كثر. فمن فعل مثل ذلك بتأويل فاسد أو برأي غالط رآه، أو ألحقه بالمشروع إذا لم تكفره لم يكن في حكمه فرق بين ما قل منه وما كثر، لأنَّ الجميع جناية لا تحملها الشريعة بقليل ولا بكثير.

ويعضد هذا النظر عموم الأدلة في ذم البدع من غير استثناء، فالفرق بين بدعة جزئية وبدعة كلية، وقد حصل الجواب عن السؤال الأول والثاني.

وأما الثالث: فلا حجة فيه؛ لأنَّ قوله عليه السلام: "كل بدعة ضلالة" وما تقدم من كلام السلف يدل على عموم الذم فيها. وظهر أنها مع المعاصي لا تنقسم ذلك الانقسام، بل إنما ينقسم ما سواها من المعاصي. واعتبر بما تقدم ذكره في الباب الثاني يتبين لك عدم الفرق فيها.

وأقرب منها عبارة تناسب هذا التقرير أن يقال: كل بدعة كبيرة عظيمة بالإضافة إلى مجاوزة حدود الله بالتشريع، إلا أنها وإن عظمت – لما ذكرناه – فإذا نسب بعضها إلى بعض تفاوتت رتبتها فيكون منها صغار وكبار، إما باعتبار أن بعضها أشد عقاباً من بعض، فالأشد عقاباً أكبر مما دونه، وإما باعتبار فوت المطلوب في المفسدة، فكما انقسمت الطاعة بإتباع السنة إلى الفاضل والأفضل لانقسام مصالحها إلى الكامل والأكمل، انقسمت البدع لانقسام مفاسدها إلى الرذل والأرذل، والصغر والكبر، من باب النسب والإضافات، فقد يكون الشيء كبيراً في نفسه لكنه صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه)).

ثم وجَّه الشاطبي نصيحة فقال: ((فليتأمل هذا الموضع أشد التأمل ويعط من الإنصاف حقه، ولا ينظر إلى خفة الأمر في البدعة بالنسبة إلى صورتها وإن دقت، بل ينظر إلى مصادمتها للشريعة ورميها لها بالنقص والاستدراك، وأنها لم تكمل بعد حتى يوضع فيها، بخلاف سائر المعاصي؛ فإنها لا تعود على الشريعة بتنقيص ولا غص من جانبها، بل صاحب المعصية متنصل منها، مقر لله بمخالفتة لحكمها. وحاصل المعصية أنها مخالفة في فعل المكلف لما يعتقد صحته من الشريعة، والبدعة حاصلها مخالفة في اعتقاد كمال الشريعة، ولذلك قال مالك بن أنس: من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خان الرسالة، لأنَّ الله يقول : "اليوم أكملت لكم دينكم" إلى آخر الحكاية؛ وقد تقدمت)).

قلتُ:

وهذا كله؛ على فرض أنَّ هؤلاء المجروحين عندهم بدع صغائر!!

فكيف والحال ليس كذلك؛ كما يعرفه البصير المتتبع للخلاف وأطرافه، وما قاله هؤلاء المميعة من تأصيلات وقواعد مخالفة لأصول أهل السنة، ودفاعهم عن أهل البدع الكبرى التي تهدم أصل الولاء والبراء وتعقد الولاء لأهل الضلال والابتداع؟!

الرابعة: يزعم الشيخ عبدالمالك رمضاني أنَّ هؤلاء السلفيين الذين يعدهم من المجرِّحين بغير حق يريدون من الشخص أن يكون نسخة منهم!، وإلا قال حالهم: فإما أن تكون معنا، وإما أن تكون علينا.

قلتُ:

الغريب أنَّ الذي يطلع على تصريحات الشيخ عبدالمالك هذه الأخيرة، يراه نسخة طبق الأصل من علي الحلبي!، ثم هو يتهم السلفيين أنهم يريدون من غيرهم أن يكون نسخة منهم!.

وأما قاعدة ((إما أن تكون معنا وإما أن تكون علينا)) فهي صحيحة إنْ ظهر الحق من الباطل، وتميز فيه الخبيث من الطيب، فالواجب أن يقف الرجل مع أهل الحق والهدى ضد أهل الباطل

والضلال، ولا يكون حاله شبيهاً بالمنافق الذي يتذبذب لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، أو كالشاة العائرة بين الفريقين لا تدري أيها تتبع، أو كصاحب الوجهين واللسانين يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، وقد ذكر الإمام ابن بطة رحمه الله تعالى في كتاب [الإبانة الكبرى ٢/ ٤٧٣-٤٧٤] من طريقين عن الزاهد الخاشع عتبة بن أبان البصري الغلام أنه قال: ((مَنْ لم يكن معنا فهو علينا)).

نعم في الفتنة المظلمة التي يخفى فيها وجه الحق؛ على الإنسان أن يتأنَّ ولا يتعجَّل في إطلاق الأحكام وتقرير المواقف، بل ينظر في الخلاف وأطرافه بتأمل وبصيرة، ولا يتكلم إلا بعلم وعدل.

وكذلك في المسائل الاجتهادية التي يكون الخلاف فيها معتبراً أو في مسائل الفروع والأحكام المختلف فيها بين سلف الأمة، فلا يقال فيها: مَنْ لم يكن معنا فهو علينا!.

أما أهل الأحزاب فيطلقون هذه القاعدة من باب الولاء والبراء على أصولهم المحدثة ودعوتهم الباطلة؟! كما قال مرشد الإخوان المسلمين حسن البنا في [مجموع رسائله ص١٠٢] وهو يبين موقفه من الدعوات والجماعات الأخرى: ((وموقفنا من الدعوات المختلفة التي طغت في هذا العصر ففرَّقت القلوب وبلبلت الأفكار: أن نزنها بميزان دعوتنا؛ فما وافقها: فمرحباً، وما خالفها: فنحن برآء منه!!)) وليس أهل السنة مثلهم، فليُعلم هذا.

الخامسة: دعواه أنَّ التجريح القائم قبل عشرة سنوات كان تجريحاً لأهل السنة.

كثيراً ما نسمع من الحلبي وأنصاره أنَّ التجريح قبل عقد ونصف كان بغير حق، وتارة تزداد هذه المدة وتارة تنقص!، ويظهر أنَّ الشيخ عبدالمالك رمضاني قد تأثر بذلك، فزعم أنَّ التجريح بغير حق قد بدأ منذ عشرة سنوات تقريباً، فقال في جلسته مع التونسيين: ((هي مشكلة العصر في هذه السنوات الأخيرة؛ أقل من عشر سنوات الأخيرة)).

وهذا التوقيت المقصود به إغلاق باب التجريح بعد موت الأئمة الثلاثة!، والاقتصار على ذكر أعيان المجروحين في زمن أولئك الأئمة الأعلام؛ أي إيقاف التجريح من وقت فتنة أبي الحسن المأربي!!، وهذا ما يدندن حوله الحلبي وأنصاره، ويظهر منه تأثر الشيخ عبدالمالك بهم.

والغريب أنَّ الشيخ عبدالمالك نفسه قد جرَّح بعض مَنْ ينسب نفسه إلى أهل السنة خلال هذه الفترة!؛ مثل تجريحه الشديد لأبي إسحاق الحويني وإخراجه من السلفية، بل جرَّح الشيخان صالح السحيمي ومحمد الإمام أبا الحسن المأربي!، وكذلك جرَّح الشيخ عبدالمحسن العباد عدنان عرعور!.

فهل هذا التجريح يدخل في الجرح المقبول أم في المردود؟

وما هو الفرق بينه وبين تجريح العلماء الآخرين لغير المذكورين؟!

والغريب أنَّ الشيخ عبدالمالك في جلسته هذا قال: «الجرح والتعديل دين ندين الله تعالى به، ولا نقرُّ أعين الحزبيين والمذاهب المنحرفة عن السنة فنقول: لا جرح في هذا العصر!!، وما إلى ذلك!، بل نقول: الجرح والتعديل من الدين؛ لكن يكون بحق ومن أهل الحق».

فإذا كان كذلك؛ فهل العلامة الشيخ ربيع حفظه الله - وهو حامل راية الجرح والتعديل في هذا الزمان وبحق كما صرَّح الألباني - ليس من أهل الحق!، ولا تجريحه بحق!؟

فَمَنْ هم أهله في هذا الزمان؟!!

أقول:

ومن الأوصاف التي وصف بها الشيخ عبدالمالك الخلاف القائم اليوم كما في جلسته مع التونسيين:

«لكن لما تتحول مجاهدة أهل البدع إلى مجاهدة أهل السنة!، والتسرع في ذلك، والحكم بالظنون وإشاعة الشائعات بمجرد ما يقال هنا وهناك!، وتكبير المسائل!؛ يمسكون مسألة ومسألتين لرجل ثم ينفخون فيها حتى تُصبح كبيرة في أعين الناس!، ثم يحفظونها، بل يمضغونها كما يمضغ الصبي العَلْكَة، طول النهار وهم وراءها، في عرض إخوانهم!، كأنهم قد أتاهم أمان من الله أنَّ هذه الأعراض مبتذلة، مهانة، لا عليكم ذنب أن تطعنوا عليها، وإنما هي أعراض تقوم يوم القيامة لأصحابها».

يا شيخ عبدالمالك عفا الله عنك؛ وهل أعراض إخوانك من السلفيين مهانة مبتذلة حتى تهجم عليهم مثل هذه الهجمة المنكرة؟!

وأما أعراض أهل الأهواء فنعم مبتذلة مهانة رضي مَنْ رضي وكره مَنْ كره؛ لهذا حذَّر منهم أئمة السلف، ودعوا إلى بغضهم والتشديد عليهم والتنكيل والتشريد بهم، ولم يروا ذلك من باب الغيبة المحرمة أو من انتهاك الأعراض.

وأما قول الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى الذي تستدل به في بعض مجالسك: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس؛ المحدِّثون والحكام»، فليس معناه التوقف عن بيان أحوال المبتدعة ومناهجهم!.

بل إذا تكلَّم عالم بقواعد أهل الحديث عنده معرفة تامة وورع وديانة في رجل من المسلمين وجرحه بالأدلة الصريحة والبراهين القاطعة، فهل يقال في حقه: يطعن في أعراض المسلمين؟! لا يقول هذا إلا متعبِّدٌ مغفل، أو جاهلٌ بما عليه سلف الأمة، وما دونوه في كتب الجرح والتعديل والضعفاء والمتروكين والمدلسين والمجروحين.

قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في العلل في آخر كتاب السنن: «وقد عاب بعض مَنْ لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلَّموا في الرجال، منهم: الحسن البصري، وطاووس تكلَّما في معبد الجهني، وتكلَّم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلَّم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي فى الحارث الأعور، وهكذا روى عن أيوب السختياني وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعَّفوا. وإنما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم النصيحة للمسلمين، لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا، لأنَّ بعض الذين ضُعِّفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتثبتاً، لأنَّ الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال».

وقد علّق الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى على هذا الكلام في شرحه لعلل الترمذي فقال: ((مقصود الترمذي رحمه الله أن يبين أنَّ الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله)).

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه على صحيح مسلم: ((اعلم أنَّ جرح الرواة جائز، بل هو واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولم يزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك)).

وقال العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى في أول رسالته [الفرق بين النصيحة والتعيير]: ((اعلم أنَّ ذكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذمِّ والعيب والنقص. فأما إنْ كان فيه مصلحة لعامة المسلمين خاصة لبعضهم وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة فليس بمحرم بل مندوب إليه)).

وقال في [شرح علل الترمذي ١/ ١٢١]: ((وقد ظنَّ بعضُ مَنْ لا علم عنده أنَّ ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإنَّ ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة شاهد الزور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى))، ثم ذكر عدة آثار عن أئمة هذا العلم في برهان ذلك.

فأهل البدع لا ذنب على مَنْ طعن فيهم وحذَّر منهم بعلم وعدل، وأعراضهم مبتذلة ومهانة، وأما أعراض أهل السنة فمحفوظة ومصانة ومكرمة، فعجباً لمن قلب الأمر!.

ومن العجائب أنَّ ما ذكره الشيخ عبدالمالك من الحكم بالظنون وإشاعة الشائعات والقيل والقال أمور واقعة فعلاً؛ لكن من أهل التمييع الذين يدافع عنهم!، فلا يعيبهم بها، بل يلصق هذه التهم بالسلفيين أهل الحق بكل سهولة، فليحذر أن يكون ممن قال تعالى فيه: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾.

الأصل الرابع عشر:
الطعن في السلفيين من جهة نياتهم وما يقومون به من ردود وجهاد ضد أهل البدع ووصفهم بالحزبية وطعنهم طعنات شديدة

من المعلوم أنَّ الطعن في أهل الأثر من علماء ومشايخ وطلبة علم علامة من علامات أهل البدع؛ لأنهم لا يمكن لهم أن يحققوا مآربهم مع وجود هؤلاء الصادقين الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم، هؤلاء المجاهدون القائمون على حفظ الشريعة وحراسة السنة من الأصول الفاسدة والقواعد الكاسدة.

وبدلاً من أن يشكر الشيخ عبدالمالك رمضاني مشايخه وإخوانه الذين قاموا بهذا الواجب حق القيام في وقت تقاعس فيه مَنْ تقاعس، ذهب يصوِّب في ظهورهم سهام الطعن في طريقة ردودهم ونياتهم، والله المستعان.

فمما قاله فيهم كما في المصدر السابق: «هؤلاء - أو بعض هؤلاء! - الشباب يفرحون إذا عثر أحدهم على زلة لشخص كان ينسب إلى دعوتهم كما يقولون، ثم ظهر عواره وظهر تميعه وظهر تساهله مع أهل البدع، وأنه لا يحسن التعامل مع المخالف، إنما يتعامل معه بميوعة وتساهل، وربما يقولون: يقف في صف أهل البدع أو المخالفين وما إلى ذلك، أو يلمز أو يتكلم من بعيد، أو كذا، كل ذلك في حقيقة الأمر ينبغي أن يُتدارك فيه الأمر، وأن يُدرك المرء نفسه قبل أن يدركه الموت وهو على مثل هذا؛ قد حمَّل ظهره أعراض الناس وتكلم فيهم بغير حقّ».

أقول:

الله الله في إخوانك السلفيين يا شيخ عبدالمالك!، والله الذي لا إله إلا هو إنه ليحزننا أن نرى انحراف بعض الناس عن الصراط المستقيم؛ وبخاصة الذين كانوا على الجادة وكانوا ينتصرون للسنة ويدفعون البدعة ويجاهدون أهلها.

ولو تعلم كم تألم إخوانك ومحبوك من تصريحاتك الأخيرة هذه لما قلتَ بأنهم يفرحون بالعثرة أو الزلة؟!

أما أهل البدع؛ فنعم نتتبع أحوالهم وأخبارهم بحسب اجتهادنا وأوقاتنا، وإذا كشفنا انحرافاً لهم فلا نسكت عليه ولا نستر صاحبه، بل نظهره للناس ليعرفوا الحق ويحذروا من أهل الباطل، وليزداد الذين آمنوا إيماناً، وليس هذا من التتبع المذموم!.

ولا بد أن نعلم: أنه كما أنَّ تتبع عثرات المسلمين العصاة لا يجوز، والتستر على أخطائهم واجب ما داموا أنهم لم يظهروها، فكذلك إيواء أهل البدع والتستر عليهم لا يجوز إذا أعلنوها ودعوا إليها، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثاً»، فلا ينبغي أن نأخذ بعض الأحاديث ونترك بعضاً.

ومن تلك الأوصاف أيضاً: ما قاله الشيخ عبدالمالك رمضاني في تلك الجلسة: «يأتيك بقاعدة صحيحة ثم ينزلها تنزيلاً سيئاً»

ومن المعلوم أنَّ تنزيل القاعدة يحتاج إلى معرفة تامة بالواقعة أو العين التي تتعلق بها، ولا أظنُّ الشيخ عبدالمالك يتوقف في كون الشيخ ربيع حفظه الله تعالى من أبصر الناس في الدعاة والدعوات المعاصرة؛ كما قال العلامة الشيخ مقبل الوادعي حفظه الله تعالى: «مِنْ أبصر الناس بالجماعات وبدخن الجماعات في هذا العصر: الأخ الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله، مَن قال له ربيع بن هادي: إنه حزبي فسينكشف لكم بعد أيام إنه حزبي!!، ستذكرون ذلك!، فقط الشخص يكون في بدء أمره متسترًا ما يحب أن ينكشف أمره!، لكن إذا قوي وأصبح له أتباع!، ولا يضره الكلام فيه!؛ أظهر ما عنده!!».

والشيخ ربيع حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر بحق كما وصفه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، فهل يُقال في مثله أنه ينزِّل قواعد أهل الحديث في أعيان لا تستحق!، أو يستعملها استعمالاً سيئاً؟!

وهذا لا يعني أننا ندَّعي له العصمة، ولكنَّا وجدناه وفقه الله يتحرى ويستفرغ وسعه قبل الحكم على الرجال بما يستحقون، وقد سُئل الحلبي هذا السؤال الآتي: هل ما زال الشيخ ربيع حفظه الله حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر؟!

فكان جوابه بالحرف الواحد [كما في أحد مقالات باسم خلف وهو من أعضاء منتديات الحلبي!]: «هذا هو الظن به، وهذا هو الأمل به، جزاه الله خيراً ورفع الله قدره وأعلى الله مقامه. لكنَّ الشيخ ربيع على كونه بهذه المنزلة السامية الرفيعة هو كغيره من أهل العلم قد يصيب وقد يخطئ، لكن نحن على يقين أنَّ صوابه أضعاف أضعاف خطئه، وأنَّ خطأه إنْ صدر فإنما يصدر باجتهاد وعلم وبديانة وبتقوى وبحرص على هذه الدعوة والعقيدة. وكثير مما قاله الشيخ ربيع وحذَّر منه مما قد يخالفه فيه غيره نرى أنَّ الزمن يأتي ويجري بما يوافق قول الشيخ ربيع وما يخالف غيره!؛ فهذا في الحقيقة يجعلنا أكثر منه قربًا، وأكثر تقديرًا، وأكثر له إشادةً. ولكنَّ هو في إطاره البشري الذي لا يخرج عما ذكرت من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون"؛ ولا أقول هذا في الشيخ ربيع فقط!، وإنما أقول هذا في كل إنسان وطئ الحصا من غير رسول الله والأنبياء والرسل؛ من الصحابة إلى غيرهم، إلى هذه الساعة، وإلى قيام الساعة. وإنما أقول ذلك؛ حتى لا نتهم بأننا نغلو في الشيخ ربيع!، أو نتعصب للشيخ ربيع!، أو ندَّعي العصمة للشيخ ربيع!. ولسنا كذلك بالصورة العكسية؛ أننا نطعن بالشيخ ربيع!، أو نقلل من قدر الشيخ ربيع!، أو نُزَهِّد في علم الشيخ ربيع!.

الشيخ ربيع من أجلاء وأفاضل أهل العلم وأهل السُّنَّة، ودعاة المنهج السلفي في هذا العصر، فليعرف الذين لم يُعطوه قدره، وأن يتقوا الله ربهم في هذا الشيخ، وبالمقابل أولئك الغالون عليهم أن يخفِّفُوا من غلوائهم حتى لا يكونوا بغلوهم هذا سبباً لصدِّ الناس عما عند الشيخ ربيع من الحق، ونسأل الله أن يطيل في عمره، وأن يحسن في عمله، ويجمعنا وإياكم وإياه في هذه الدنيا

تواصيا بالحق والصبر، وإلاّ ففي الآخرة "في مقعد صدق عند مليك مقتدر وما ذلك على الله بعزيز" والله الهادي إلى سواء السبيل)).

قلتُ:

والحق ما شهدت به الأعداء!

فإنْ قال الشيخ عبدالمالك: أنا لا أقصد أنَّ الشيخ ربيعاً ينزِّل القاعدة تنزيلاً سيئاً!، وإنما بعض المشايخ أو طلبة العلم أو الشباب السلفي المبتدئ ممن يردد قواعد حديثية صحيحة، ولكنه لا يفهم معناها، أو لا ينزلها في محلها المناسب.

فنقول لك يا شيخ: هؤلاء المشار إليهم لم يخرج قولهم في النتيجة عما قاله الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في الرجال المجروحين، وليس هذا من باب التقليد!، بل من باب الانقياد إلى الأدلة والبينات التي ثبتت إما في كتب هؤلاء المنحرفين أو في تسجيلاتهم أو عن طريق أخبار الثقات عنهم.

فسواء كان كلامك موجَّهاً إلى الشيخ ربيع حفظه الله تعالى أو قصدتَ به مَنْ وافقه من المشايخ وطلبة العلم والشباب السلفيين؛ فالأمر لا يختلف كثيراً.

ولا أدري؛ كيف يكون المعرض ((كالشيخ عبدالمالك وأمثاله)) عن معرفة الخلاف وتفاصيله ولا يتتبع أحوال الدعاة كما صرح بذلك؛ أكثر ضبطاً في تنزيل القواعد من البصير المتتبع لذلك؟!

ومن تلك الأوصاف أيضاً: قوله: ((أنا أعرف من شبابنا من يكون بينه وبين أخيه شنئان، يروح ينبش عنه، يبحث ويبحث ويبحث، ويطلع أشياء، كل البشر خطَّاء، "إنكم تخطئون بالليل والنهار" كما قال ربنا عز وجل حديث قدسي، ثم يجيب أشياء من المعاصي ويحاول كيف؟ يحاول يمررها عن غفلة منك في باب البدع وباب السنة وباب كذا، وأنت تكبر في عنيك، وشوف فلان قال وقال وقال، حتى أعرف من بعضهم إذا قلتَ: ما رأيك في فلان يقلك: مجرَّح!، ليش مجرَّح؟! يجيبلك جملة عنه، هذه الجملة لا ثانية لها، جملة يتيمة من خطأ فلان، والمسكين يتحملها حياً وميتا طول دهره!، يحمله ذاك الخطأ، وهو خطأ يحتمل أن يكون من قبيل البدع ويحتمل أن يكون من قبيل الهفوات، ولكن الشاهد: "كفى بالمرء نبلاً أن تُعَدُّ معايبه"، أنت ما عندك إلا هذا الخطأ، وتبقى

تطوِّل، و..و.. حتى يكبر في أعين الناس، هذه مشكلة أخرى. سببها ماذا؟ الشنئان: الخلاف الشخصي؛ فلان ما رضي بقولي، فلان ما وافقني في الجرح، فلان ما كان معي، فلان ما كان كذا؛ فيصير الإنسان يمتلئ قلبه غيضاً على فلان ثم يَبحث له أو يُبحث له، بعض الناس يتسرع، شباب صغير يقول: نروح نبحث لفلان عن أخطاء!!، ويتقرب بها زلفى إلى أحد طلبة العلم حتى يقربوه!»!.

وقال: «حقيقة الأمر ليس أنه قال أو حكم؛ حقيقة الأمر أنَّ فلاناً: أنا اقتنعت بتجريح زيد!، وهو خالفني، فأحمل في نفسي عليه، لكن ما أستطيع أن أقول للناس أنَّ فلاناً دائماً يخالفنا: ما بدَّع فلان ولا فلان ولا فلان، ماذا أفعل أبحث له عن أخطاء أخرى كبيرة؛ ربما وقع فيها وربما لم يقع، المهم أنا ألبسها إياه، شاء أم أبى، ثم أحكم عليه، أنا مخطئ في هذا أم مصيب؟! مخطئ؛ هذه مشكلتنا الآن».

قلتُ:

هذا التعميم يا شيخ عبدالمالك ظلمٌ منك لعدد كبير من السلفيين؛ وفيهم علماء كبار ومشايخ فضلاء وطلبة علم ثقات!!، فهل تعي هذا أم لا؟!.

هل سبب الخلاف الواقع اليوم هي خلافات شخصية وهوى النفس وغيض القلب؟!

سبحان الله!

هذا دليل ظاهر أنَّ الشيخ عبدالمالك لا يقرأ ما كُتِبَ من كتابات من كلا طرفي الخلاف!.

وإلا كيف يزعم هذا الزعم ويدَّعي هذه الدعوى التي لا دليل عليها إلا الظن السيء؟!.

وقال الشيخ عبدالمالك في نفس الجلسة: «صارت مسألة انتماء؛ فلان مع حزبنا، لذا نعرف كثيراً منهم يقلد عن عمى، ثم عن هوى، حتى يُحفظ له انتماؤه، ولا يُتعرض له».

قلتُ:

وهذه طعونات شديدة في السلفيين وظلم بيِّن، فالله المستعان على ما يصفون.

يعني يا شيخ عبدالمالك؛ إما أن نعرض عن أحكام العلماء الثقات وعن متابعة أدلتهم وبراهينهم على جرح فلان من الناس، وإما أن نكون ممن يريد أن يُحفظ انتماؤه الحزبي ولا يتعرض له؟!

يعني لو سكتَّ يا شيخ عبدالمالك ولم توافق العلماء في جرح فلان، وفي الوقت نفسه لم ترد جرحهم وتتعرض لهم بسوء كما صنعت الآن، فهل يتعرض لك أحدهم ويجرحك؟!

إنْ قلتَ: نعم.

قلنا لك: أليس هناك بعض المشايخ لم يتكلَّم في فلان ولا في فلان، ولم يتعرض له أحد، لكن لو تكلَّم أحدهم في نصرة أهل الباطل أو في الرد على أهل الحق وتعرَّض لهم بكلام شديد أو بقول سيء، لا ريب أنَّ بعض أهل العلم وطلبته سيتعرض له ويرد عليه، والجزاء من جنس العمل.

فأين الحزبية في هذا؟!

ومن الأوصاف أيضاً: قول الشيخ عبدالمالك في جلسته مع التونسيين: «يريدون السلفي أن يكون معصوماً وإلا فهو مبتدع عندهم!، ما عندهم درجات؛ معصوم أو مبتدع!، واحدة من اثنين!، هذا لسان حالهم في الحقيقة، وهؤلاء في الحقيقة الآن ينتهجون حزبية جديدة!.

فالحزبية تنقسم إلى قسمين: فيه حزبية تقوم على أصول غير أصول الإسلام، وتريد من الناس أن يكونوا معهم فيها، فإذا خالفهم أحد قالوا: هذا ليس من أهل السنة، أصول غير أصول الإسلام، كما يذكر شيخ الإسلام بن تيمية هذا كثيراً في أهل البدع، يؤصلون أشياء ثم يقيمون ولاءهم وبراءهم عليها، وهي أشياء ليست من أصول الإسلام، ليست من الإسلام.

وفيه حزبية ثانية: هي على معنى لكنها وصف آخر، وهو أنهم يأتون إلى أشياء من الدين، لكن يجعلونها مسلمات وهي مختلف فيها، ويريدون أن يُوافَقوا عليها، فإذا خولفوا فيها، لم يقولوا الخلاف قديم، لا، قالوا من خالفنا تركناه وأخرجناه من السنة!، يعني أشياء من فروع هذا الدين، هي من الدين لكن لم يقم الإجماع عليها، فأرادوا من الناس أن يتحزبوا حول هذه الأشياء!، إذا لم يتحزبوا حولها قالوا: ليس من أهل السنة.

هذه الحزبية الآن موجودة وللأسف، وهذا من سوء فهمهم للسنة، ومن سوء فهمهم لطريقة السلف في علاج البدعة، فهم فهموا أشياء وغابت عنهم أشياء أكثر مما فهموا.

وأكثر الأسباب هي: حظوظ النفس!، عدم إخلاص لله في الدفاع عن السنة والرد على المبتدعة!، نعم عدم الإخلاص!!، هذا أكبر دافع، يعني حبّ الظهور وحبّ الترؤس!، الرئاسة الدينية التي هي أشدُّ الفتنتين، فيه رئاسة مالية ورئاسة دينية، فالرئاسة الدينية التي يطمحون إليها، أن يرجع الناس إليهم فقط، هو الذي جعلهم يُلبلبون الأوضاع السلفية، ويفتنونها باسم الدفاع عن السنة، والله المستعان)).

وقال في أحد المجالس المسجَّلة بصوته وهو يبين مصيبة هذا الوقت!: ((الحقيقة هذه مصيبة هذا الوقت: تبديع علماء أهل الدعوة السلفية وطلبة العلم السلفيين والتسرع في ذلك!، والحكم على بعضهم حكماً جافاً جامداً من غير تبين!، هذه مصيبة هذه السنوات الخمس، وأكثر منها، الخمس الأخيرة. حيث كان كثير من أهل السنة يواجهون المبتدعة من الأحزاب الذين تعرفون مخالفتهم للسنة ووفقوا في ذلك وبارك الله تعالى في ردودهم، فتوجه بعض الطلبة إلى بعضهم البعض، وأفرحوا الشيطان كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنَّ الشيطان أيس أن يعبد بأرضكم ولكن رضي بالتحريش بينكم" كما رواه مسلم، فحرش الشيطان فاستجابوا له، ونزغهم فأطاعوه، وأخذوا يفرقون في صفوف أهل السنة، زعماً أنهم يغارون على السنة ويدفعون في نحور البدعة!، يعني مع الأسف الشديد هذه فتنة ينبغي أن تدرؤوها عنكم، وأن تتنزهوا عنها.

وأصبح الإنسان السلفي في بعض المجتمعات أو الاجتماعات السلفية يدخل وهو يزن خطاه!، لا يدري على ماذا يسقط؟! وعلى يد مَنْ يسقط؟!، يحاسب على كل نفس يتنفسه!، على كل نظرة!، على كل حركة!، الكتاب الذي في يده أي كتاب هذا؟!، حتى كادوا يدخلون في قلوب الناس!!.

هذه مصيبة صرفهم الشيطان عن العلم الشرعي، ودخلوا فيما هو لله عز وجل وحده، يريدون أن يستخرجوا ما في قلوب إخوانهم في التوحيد والسنة حتى يتأكدوا هل هم على التوحيد والسنة أم على البدعة؟! وتشددوا في ذلك.

مع أنكم بارك الله فيكم سلفيون، وقرأتم كثيراً من كتب العقيدة السلفية، فما من كتاب قرر عقيدة السلف إلا والأبواب الأولى باب الاجتماع والحث على عدم التفرق والتحذير من الاختلاف، "ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات"، تقرؤون هذه الأشياء كثيرا جداً "واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم"، جزاك الله خير، هذه أشياء تقرءونها وتعرفونها.

العلماء علماء السلف من فقههم وقوة استنباطهم ضمنوها كتب العقائد؛ لأنها دليل واضح على حسن الولاء وحسن البراء، عرفوا صاحب السنة فأحبوه، لأن يحب السنة.

أما الآخرون وأنا قول لكم بكل صراحة وباختصار ولا أطيل: هؤلاء الذين يحاسبون إخوانهم هذه المحاسبة الدقيقة التي حتى لا يرضوها لأنفسهم هم، وهم بشر عندهم أخطاء ولا شك كأخطاء جميع البشر، هؤلاء ما أُتوا إلا من قبل ما ذكرناه في أول الكلمة السبب الأول: ضعف إخلاصهم مع الأسف!، هؤلاء طلاب الظهور!، ونعرفهم يرغبون في الظهور!، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما ذئبان جائعان في زريبة قوم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف بدينه" كما رواه الإمام أحمد وغيره في الصحيح، ذئبان جائعان إذا دخلوا في زريبة غنم أفسدوها أفسد منها ذئبان يفترسان دين الإسلام حب الإنسان للمال وحبه للرئاسة الشرف، ولذلك من اللطائف ما قرأته قريباً في بعض الكتب أنَّ أحد الكتاب أراد أن ينتقد كاتباً، قال: أنت تكتب طلباً للمال؛ لأنك إذا كتبت أخذت ماله، وأنا أكتب طلباً للشرف، فقال: إني أشرف من قلمك، قال: صدقت كل يطلب ما ينقصه، عرفتم صدقت كل يطلب ما ينقصه، أنت ينقصك الشرف، وهذا عار، ينقصك الشرف، أما نقصان المال فجميع الناس.

فعلى كل حال المقصود: أنَّ هؤلاء مرضى مع كل أسف بحب الظهور!، ولذاك أنا أنصحكم، أعرضوا عن هذا حتى مجرد الكلام، إذا دخل أدخلوا هذا الموضوع أسكتوا عنهم، لأنه سيأخذ منك، ثم يأخذ، يشوف من فوق لتحت!، كم طولك وعرضك!، حتى يقدم نعم يقدم تقريراً عنك إلى هناك لجنة!، شوفوا طول وعرض هذا الشخص، يعني هل يناسب يدخل الباب، أن يدخله، ولا ما يناسبه يطلعوك من السلفية، ويدخلوك كما شاءوا، نصف سلفي!، ربع سلفي!، نسأل الله

العافية، هؤلاء والله على كل شيء شهيد نسأل الله العافية، فكل شنئان حب خصام!، يحبون الجدال!، وإنَّ الله إذا أبغض قوما آتاهم الجدل وحرمهم العمل، كما قال الأوزاعي رحمة الله عليه)).

قلتُ:

وهذا جرح شديد من الشيخ عبدالمالك لإخوانه السلفيين!، واتهام لهم بالحزبية!، ووصف لهم بحب الظهور وعدم الإخلاص في الدفاع عن السنة والرد على أهل البدع!، وهو يعلم أنَّ فيهم علماء كباراً ومشايخ فضلاء وطلبة علم ثقات وشباباً سلفياً غيوراً على السنة.

أليس هذا من منهج الإقصاء؟!

أليس هذا من منهج التجريح؟!

أم إنَّ تجريح السلفيين واتهامهم بالأباطيل والطعن في نياتهم والسخرية من مواقفهم الحازمة مع أهل البدعة مشروع، وأما أهل الأهواء ودعاة التمييع والأحزاب والسياسة والجمعيات فتجريحهم حرام؟!!

ثم لا أدري كيف يصفهم بعدم الإخلاص!، ويصفهم بأنه يبغون حب الظهور!، وهو في الوقت نفسه يُنكر عليهم بقوله: ((حتى كادوا يدخلون في قلوب الناس))؟!

وهل يجهل الشيخ عبدالمالك واقع خصوم السلفيين من أمثال أبي الحسن وعلي حسن وعدنان عرعور والمغراوي وأمثالهم أنهم من أشد الناس ركضاً على أموال بعض الجمعيات التي تحارب المنهج السلفي، وإنهم باعوا دينهم لهذه الجمعيات، وإنهم أصبحوا مجندين لحرب المنهج السلفي بالتأصيلات الباطلة، وبالدفاع عن أهل وحدة الوجود ودعاة وحدة الأديان الخ، وإنهم متهالكون على حب الشرف وحب الزعامة التي من أهدافها إسقاط علماء المنهج السلفي والأخذ بزمام السلفيين على مستوى العالم، وهذه أمور ثابتة عنهم بكتاباتهم السرية في بريطانيا؛ عندما سعوا إلى ربط الشباب بهم؟!

فَمَنْ الذي سقط في فتنة حب المال والشرف؟!

وأما تهوين الخلاف بين السلفيين وبين المنحرفين؛ ووصفه بأنه خلاف في فروع الدين المتنازع عليها!!، فهذا يدل على عدم إدراك لحقيقة الخلاف والأصول والمسائل التي خالف فيها أهل التمييع منهج السلف الصالح وقد تقدَّم بيان ذلك، أو يدل على تمييع للحق وتلميع للباطل، وأحلاهما مر.






الأصل الخامس عشر:
تعظيم بعض المشايخ السلفيين والإشادة برسائلهم والتقليل من شأن آخرين وكتاباتهم

الملاحظ أنَّ الشيخ عبدالمالك رمضاني يحاول في عدة جلسات أن يعظِّم بعض المشايخ السلفيين كالشيخ عبدالمحسن العباد والشيخ محمد الإمام حفظهما الله تعالى، وينصح برسالة [رفقاً أهل السنة لأهل السنة]، و [الإبانة عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة]، وفي الوقت نفسه يتجاهل رسائل كثيرة هي أضبط وأحكم من تلك الرسائل، بل ويقلل من شأن علماء ومشايخ سلفيين آخرين.

فأما إشادة الشيخ عبدالمالك في أكثر من جلسة بكتاب «الإبانة» للشيخ محمد الإمام، ورسالة «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» وأختها للشيخ عبدالمحسن العباد حفظهما الله تعالى، ونصيحته للشباب بقرأتهما والاعتناء بهما.

فالجواب عن ذلك:

أولاً: هذه الكتب والرسائل المشار إليها في كلام الشيخ عبدالمالك إنما كُتِبت لمعالجة الخلاف في دائرة أهل السنة والجماعة!، فأما إذا كان الخلاف بين منهجين؛ لكل منهما أصوله وقواعده ومصادره وطريقته في التلقي والاستدلال، فلا يُمكن أن يكون مراد أصحاب هذه الكتب والرسائل هذا الخلاف!.

وحينها نقول للشيخ عبدالمالك وأضرابه:

اثبت العرش ثم انقش!

أما السلفيون فيعدون هؤلاء الذين يدافع عنهم الشيخ عبدالمالك من أهل البدع المخالفين لأهل السنة، وقد كتبَ العلماء والمشايخ وطلبة العلم كتابات عديدة في إثبات هذه الحقيقة الغائبة عنه وعن أمثاله، فالواجب على مَنْ ينصح السلفيين بهذه الكتب والرسائل أن يعرف تفاصيل الخلاف ويطالع الردود من الطرفين، ثم ليحكم: هل الخلاف في دائرة أهل السنة أم الخلاف بين منهجين؟!.

فإن توصَّل أنه خلاف في دائرة أهل السنة؛ فليبين ذلك بالأدلة والبراهين لا بالحكم بالعواطف والظنون والتخرصات ، لأنَّ مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم.

ومَنْ توصَّل إلى أنَّ الخلاف إنما هو بين منهجين مفترقين؛ فلا ينبغي له أن يرشد الشباب إلى هذه الكتب والرسائل لمعالجة مثل هذا الاختلاف المنهجي!، لأنه خلاف مقصود أصحابها، ويعد من التلبيس وقلب الحقائق وتزوير الوقائع!.

وأقول:

كتاب «الإبانة عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة» للشيخ محمد بن عبدالله الإمام وفقه الله تعالى، لا شك أنَّ الكتاب فيه مباحث ومسائل كثيرة مبنية على أصول علمية صحيحة، وفيه نقول كثيرة عن أهل العلم قيمة ونافعة، وفي ذلك كله نقض لأصول المميعة والحدادية على سواء.

لكن وقع في الكتاب في طبعته الأولى بعض التأصيلات والاستدلالات قد تشابه تأصيلات المميعة واستدلالاتهم!، ولهذا استغلوها في الانتصار إلى مذهبهم الباطل، وطاروا بها فرحاً، بينما أعرضوا عن الأصول والمواضع الأخرى التي تنقض مذهبهم مثل قوله وفقه الله تعالى في ص٢٦٤: «والحق أنَّ الجرح والتعديل يقبل من أهله وجوباً»، وأهل التمييع يقولون: لا إلزام في قبول الجرح ولو كان مفسراً!، وقال وفقه الله تعالى ص٢٦٦: «أما قبول خبر المجرِّح العدل فهذا لا يعد تقليداً؛ بل هو قبول خبر الثقة»، وأهل التمييع يفرِّقون بين الخبر والحكم، ولا يعدون أحكام التجريح من أخبار الثقات التي يجب قبولها، بل يعدون ذلك تقليداً!.

نعم؛ في كتاب «الإبانة» عبارات مجملة موهمة، بل فيه مباحث غير دقيقة ولا مناسبة ينبغي أن تحذف أو تعاد صياغتها!!؛ مثل مبحث «التفريق بين حال أهل السنة بين الضعف والقوة»، ومبحث «رأي الجماعة من العلماء في الفتنة أكثر صواباً من رأي العالم الواحد»، ومبحث «متى يُترك الرجل المتكلَّم فيه من قبل أئمة الجرح والتعديل».

وقد انتقد العلامة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى الكتاب في مواضع منه، وله عليه ملاحظات مهمة، وقد تعهد الشيخ محمد الإمام بإصلاح الكتاب في طبعته الثانية والأخذ بملاحظات الشيخ ربيع، وفعلاً أصلح الشيخ مواضع كثيرة، ومما حذفه مبحث « متى يُترك الرجل المتكلَّم فيه من قبل أئمة الجرح والتعديل»، وقد كان قال وفقه الله تعالى في أوله ص٢٤٠: «ومما سار عليه أئمة الجرح والتعديل أن لا يُترك حديث الراوي إلا إذا أجمع أكثر المجرحين على تركه؛ ولا يُترك حديثه لقول بعض المجرحين: متروك، مع معارضة آخرين لهم من أهل هذا الشأن ...»، ومعلوم أنَّ هذا المذهب متسع وفيه تهاون ظاهر، بل هو مذهب مهجور!.

ومن المواضع المجملة في الكتاب: قوله ص١٦٨: «ومرادنا من هذا البيان والإيضاح: أن يعلم أنَّ الإمام من المجرحين لا يقطع بجرحه في حق أي شخص من الأشخاص إلا أن يظهر منه ما لا يدفع، وأن يصير الجرح غير معارض من قبل أهل العلم»، وقوله ص٣٧: «فعلى ما سبق ذكره؛ لا يكون السني مبتدعاً بسبب التساهل في بعض السنة، ولا يكون مبتدعاً بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم، ولا يكون مبتدعاً ولا حزبياً بسبب حصول الانتصار لشيخ من مشايخ أهل السنة، فإن وصل به الانتصار إلى حد التعصب بالخطأ فيلام على ذلك، ولا يكون حزبياً ما قبل النصح؛ خصوصاً من علماء السنة»، وقوله ص٢٤٨: «مرادنا من هذا الباب: أنَّ الرجل السني المعروف بها إذا حصلت منه أخطاء فالصواب ترك أخطائه ولا يُترك هو ما دام سنياً. فما هو حاصل من بعض إخواننا أنَّ السني إذا وجدت منه أخطاء ترك بالكلية يعد تجاوزاً. وقد يقول قائل: قد نصحنا له فلم ينتصح؟ فنقول: نِعْمَ ما فعلت، فالنصح دواء وشفاء وغذاء؛ ولكن لا يلزم إذا لم يقبل منك النصح أن تقوم بتحزيبه أو هجره».

وفي الكتاب مواضع تخالف ما عليه الشيخ عبدالمالك رمضاني اليوم!؛ من ذلك قول الشيخ محمد الإمام وفقه الله تعالى [الإبانة"ص٣٧ الطبعة الأولى"]: ((وبعض الفرق والأحزاب ترفع شعار السلف، وتقتصر على إتباع السلف في العقيدة حسب زعمها، وأما المنهج فلا يرون ذلك))، والشيخ عبدالمالك لا يقبل مثل هذا التفريق كما سيأتي بيانه.

وقال الشيخ محمد الإمام ص٨٤-٨٥: ((ولقد أخذ عقلاء أهل السنة في اليمن في فتنة أبي الحسن المصري المأربي بقول مشايخ السنة وتركوا قول أبي الحسن، وقد اتضح ذلك جلياً بعد أن ظهرت مخالفات أبي الحسن، والطلاب الذين تعجَّلوا في الأخذ بقول أبي الحسن ندموا، فمنهم مَنْ رجع، ومنهم مَنْ هو في الطريق إلى الرجوع، ومنهم مَنْ ذهب مع بعض الفرق والأحزاب))، والشيخ عبدالمالك يعد تبديع أبي الحسن المأربي داخلاً في فتنة التجريح بين أهل السنة!.

وأما رسالة [رفقاً أهل السنة بأهل السنة] – ومثلها [مرة أخرى رفقاً أهل السنة بأهل السنة] – فالرسالة قد استغلها أهل التمييع باختلاف أصنافهم ومناهجهم، وتستروا خلفها لمحاربة منهج أهل السنة في الجرح والتجريح، مع إنَّ الرسالة لا تعدو عن كونها نصيحة للمختلفين، وقد انتقد هذه الرسالة جمعٌ من أهل العلم كالشيخ أحمد النجمي والشيخ ربيع والشيخ عبيد الجابري وغيرهم، بل انتقد الرسالة في عدة ملاحظات علي الحلبي نفسه في مجلة الأصالة العدد ((٤٣))!، وقد كتبتُ مقالاً في توجيه هذه الرسالة بعنوان: [الإرشاد في كشف المبطلين الذين يستترون خلف رسالة الشيخ العبَّاد] لمن أراد تفصيل البيان فيها.

ولا أغلو إذا قلتُ إنَّ أفضل ما كُتِبَ في نقض أصول الحدادية – أهل التجريح بغير حق ولا أصول ولا ضوابط – وبيان سماتهم وكشف شبهاتهم رسائل العلامة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى، وهي كثيرة ومتنوعة، وقيمة ونافعة، ومن ذلك نصيحته إلى فالح الحربي التي نقلها علي الحلبي في آخر كتابه [منهج السلف الصالح]، ولكنه مع الأسف أفسدها بحواشي وتعليقات حرَّفت معانيها ومراد كاتبها، فهذه الرسالة وهي بعنوان [نصيحة أخوية إلى فالح الحربي] تعد من أفضل الرسائل في موضوع الجرح والتعديل في الوقت المعاصر، وكذلك من الرسائل المنضبطة في فض النزاعات بين أهل السنة بعضهم مع بعض رسالة [الحث على المودة والائتلاف والتحذير من الفرقة والاختلاف] وهي محاضرة منهجية للشيخ ربيع حفظه الله تعالى يعالج فيها ما يحدث من تجريح

بغير حق ولا ضوابط من قبل الحدادية الغلاة، وقد قام بتفريغها ونشرها لجنة في مركز الإمام الألباني!. فلا أدري هل الشيخ عبدالمالك رمضاني مطلع على هذه الرسائل والنصائح أم لا؟! وإذا كان مطلعاً عليها، فلم لم يشيد بهذه الرسائل وينصح بها؟!

وصف الشيخ ربيع حفظه الله بأنه يجعل من الحبة قبة، وأن الخلاف بينه وبين الحلبي خلاف بين الأقران الذي يجب أن يطوى ولا يروى!

قال الشيخ عبدالمالك رمضاني - في أثناء جواب سائل كان مستغرباً من تبديع الشيخ ربيع للحلبي، ولا يعرف ما هو السبب؟ في مقطع صوتي مسجَّل- : ((الشيخ ربيع على كل حال شيخ فاضل، لكن شويه حار!، أحياناً يجعل من الحبة قبة!!، وهو ردَّ على الشيخ علي بأشياء مثل ما ردَّ على بعض مشايخ السنة!؛ لكنَّ الشيخ عبدالمحسن ما وافقه!، ورد على الشيخ ربيع....)) ثم تكلَّم عن مسألة رسالة عمان، وسيأتي الكلام عنها قريباً.

وفي آخر الاتصال قال له: ((لو كل واحد نتوقَّف فيه إذا تُكلِّم فيه ما يبقى أحد!، وفي كثير متكلمين بعضهم في بعض، وإحنا شوف: هذه مجرد ردود الأقران بعضهم في بعض!، ونحن نطويها وما نرويها!، نسكت عنها، والأشياء الطيبة ننشرها، وإذا كان حقيقة رجل تكلم فيه بحق، هذا الرجل إذا صار مبتدع تركناه، أما الشيخ علي فأنا أعرفه أكثر من عشرين سنة، رحت بيته، وسافرنا سوياً، ويدعو إلى السنة والحمد لله)).

قلتُ:

وصف الشيخ ربيع حفظه الله تعالى من أنه يجعل من الحبة قبة وصف قبيح؛ وهو من الظلم البين، وهو يدل على أنَّ هذه الهجمة الشرسة من قبل الشيخ عبدالمالك إنما المقصود بها الشيخ ربيعاً حفظه

الله!، أو على أقل تقدير يدخل فيها الشيخ ربيع حفظه الله! ، فليفطن لهذا مَنْ لا زال يحسن الظن بالشيخ عبدالمالك ويقول: إنه لم يقصد الشيخ ربيعاً بهذه التصريحات!.

فوالله إننا لنعجب من تغير الشيخ عبدالمالك رمضاني هذا!

كيف يصف الشيخ ربيعاً بهذا الوصف؟!

وأين هي الأدلة عليه؟!

أم هو التجريح المبهم؟!

ثم لا ينقطع العجب من قوم لا يقبلون الجرح المفسَّر الصادر من علماء معتبرين المدعَّم بالأدلة والبراهين في حق رجال ظهرت ضلالاتهم وأعلنوا انحرافاتهم، ثم يلزمون غيرهم بالأخذ بجرحهم المبهم الباطل في حق عالم شهد له الكبار من أهل العلم وزكوه وأيدوا منهجه في الرد والتحذير؟!

نعم يا شيخ عبدالمالك؛ الشيخ ربيع في قلبه حرارة السنة والإيمان، ولهذا فهو يتألم ويحترق قلبه ألماً إذا رأى البدع تظهر أو سمع أهل البدع ينشرون ضلالاتهم ولا يرد عليهم أحد، فتراه كثيراً ما يقوم بهذا الواجب بنفسه مع كثرة مشاغله وضيوفه وضعف صحته وبدنه، ولا يجف قلمه ولا تهدأ نفسه إلا إذا رأى البدعة تخمد وأهل البدع أصاغر، لكن مع الأسف يوجد مَنْ ينتسب إلى السنة وقلبه بارد لا يتوجَّع ولا يحترق مع ما يراه من بدع ظاهرة ومناهج مخالفة ودعاة ضلالة يفتكون بالشباب السلفي ويغررونهم بالشبهات والتلبيسات ويحرفونهم عن الصراط المستقيم.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في [إعلام الموقعين ٢/ ١٧٦-١٧٧] وهو يتكلَّم عن عبودية الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: «وقد غرَّ إبليس أكثر الخلق بأن حسَّن لهم القيام بنوع من الذكر والقراءة والصلاة والصيام والزهد في الدنيا والانقطاع، وعطلوا هذه العبوديات، فلم يحدِّثوا قلوبهم بالقيام بها، وهؤلاء عند ورثة الأنبياء من أقل الناس ديناً، فإنَّ الدين هو القيام لله بما أمر به، فتارك حقوق الله التي تجب عليه أسوأ حالاً عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي، فإنَّ ترك الأمر أعظم من ارتكاب النهي من أكثر من ثلاثين وجهاً ذكرها شيخنا رحمه الله في بعض تصانيفه.

ومَنْ له خبرة بما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وبما كان عليه هو وأصحابه رأى أنَّ أكثر من يشار إليهم بالدين هم أقل الناس ديناً والله المستعان.

وأيُّ دين وأي خير فيمن يرى محارم الله تنتهك وحدوده تضاع ودينه يترك وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب عنها وهو بارد القلب ساكت اللسان شيطان أخرس؛ كما أنَّ المتكلم بالباطل شيطان ناطق؟!

وهل بلية الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم فلا مبالاة بما جرى على الدين؟!

وخيارهم المتحزِّن المتلمظ، ولو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله بذل وتبذل وجد واجتهد واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة بحسب وسعه!!.

وهؤلاء مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم، قد بلوا في الدنيا بأعظم بلية تكون وهم لا يشعرون، وهو موت القلوب!، فإنَّ القلب كلما كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى وانتصاره للدين أكمل)).

أقول:

وفي اتصال هاتفي مسجَّل مع الشيخ عبدالمالك؛ ((قال المتصل: السلام عليكم، عذراً يا شيخ انقطع الاتصال، أكمل لي، قلتَ أنَّ الشيخ عبدالمحسن ذم كتاب "صيانة السلفي"، ماذا قلت؟

فأجابه بقوله: إذا كنا الآن كلاً يحكي قول فلان وفلان، أنا قلتُ: أنَّ الشيخ عبدالمحسن ذم الكتاب!، أنا أقول: الشيخ ربيع سلفي، والشيخ عبدالمحسن سلفي، والشيخ علي حسن سلفي، والشيخ مشهور حسن سلفي، وإنما اختلفوا في بعض المسائل، وخلاص.

المتصل: يا شيخ أحسن الله إليك، نحن طلابكم، نود منكم التوضيح إنْ كنتم تودون، يا حبذا لو تبين لي ما لذي حمل الشيخ عبدالمحسن على ذم "صيانة السلفي"، يا شيخ؟

الشيخ: لأنَّ الكتاب يحمِّل الشيخ علي حسن ما لا يحتمل كلامه، يأخذ بلازم المذهب، ومعروف عند العلماء أنَّ لازم المذهب ليس بلازم لمذهب الشخص، وكيف يتهم الشخص بأنه يقول بوحدة الأديان؟!)).

قلتُ:

كتاب "صيانة السلفي" قد كتبه الشيخ الفاضل الدكتور أحمد بن عمر بازمول وفقه الله تعالى بعد أن قرأ كتاب ((منهج السلف الصالح)) لعلي الحلبي وتمعَّن فيه، فعرف أنَّ الحلبي يجمل في العبارات ليتلاعب بها على عقول الناس، فهو مع أهل السنة يقول لهم: قصدتُ كذا!، ومع أخدانه من أهل البدع يقول: قصدتُ كذا!، وهناك أصول صريحة غير مجملة في كتاب الحلبي بينة البطلان، وقد ذكر ذلك كله الشيخ أحمد بازمول في كتابه، ورد عليه بعلم وحجة، وأثنى على رده علماء ومشايخ، بل أيده علماء وكتبوا في الرد على الحلبي كالشيخ ربيع والشيخ عبيد الجابري والشيخ محمد بن هادي حفظهم الله تعالى، بل سبقه الشيخ أحمد النجمي رحمه الله تعالى فردَّ على الحلبي ومشهور حسن، ثم تبعهم عدة مشايخ وطلبة علم في مختلف البلاد، فالشيخ أحمد بازمول ليس وحيداً في رده على الحلبي؟!

فما الذي جعلك يا شيخ عبدالمالك تعرض عن أكثر العلماء الذين ردوا على الحلبي – وبخاصة إذا أضفنا إليهم اللجنة الدائمة وغيرهم في مسألة الإرجاء! – وتأخذ بقول عالم واحد يذم الكتاب كما تزعم!؛ بينما أنت تأخذ بمبدأ الأكثرية كمقياس في معرفة الصواب كما تقدَّم عنك في جلستك مع التونسيين؟!

ثم كتاب "صيانة السلفي" لم يتطرق فيه الشيخ أحمد بازمول لمسألة رسالة عمان وثناء الحلبي عليها!، ولم يذكر في كتابه قط مسألة وحدة الأديان!!!، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على أنَّ الشيخ عبدالمالك لم يقرأ كتاب "صيانة السلفي" بنفسه!، أو قرأه من غير تجرد وإنصاف!، مما جعله ينتقده هنا في مسألة لم يتطرق لها أصلاً.

الأصل السادس عشر:
المجادلة والتماس المعاذير لرسالة عمان!

في اتصال هاتفي مسجَّل؛ طالب المتصلُ الشيخَ عبدالمالك رمضاني أن يبين له سبب تبديع الشيخ ربيع حفظه الله لعلي لحلبي؟

فأجابه: ((الشيخ علي ألقى خطبة بين يدي الملك الأردني، وتكلَّم عن رسالة فيها كلمات حمالة توحي بوحدة الأديان!، فالشيخ علي امتدح رسالة الملك من جهة أنه أراد أن يدعو غير المسلمين للإسلام من هذه الحيثية، الشيخ ربيع قال: كيف تمدح هذه الرسالة وفيها وحدة الأديان؟! هي كلمات حمالة الوجوه قد لا [كلمة غير واضحة]، فمسكها على الشيخ علي، ولماذا تقول بما يقوله الملك؟!، وما أدري ايش!، وطوّل المشوار!، وهذه هي المشكلة)).

وفي اتصاله مع الذي سأله عن كتاب "صيانة السلفي"؛ قال: ((وكيف يتهم الشخص بأنه يقول بوحدة الأديان؟، وِش الكلام هذا؟!، وحدة الأديان؟!، علي حسن يقرر أنَّ وحدة الأديان كفر وأي كفر، ثم يحاسبه على أنه يقول وحدة الأديان؟!، شيء غريب هذا الكلام، هو يقول وحدة الأديان كفر، وش تريد بهذا؟، حتى لو فرضنا أنه قال بوحدة الأديان!!!، هو ما قال بوحدة الأديان وإنما مدح شيء من رسالة الملك رسالة عمان، وهذا لا يستلزم أنه يمدح كل ما فيها!!، والرسالة نفسها غير واضحة في وحدة الأديان!!، أنا قرأتها مراراً!!!، والشيخ عبدالمحسن قرأها مراراً!!!!، قال غير واضحة في وحدة الأديان!، في كلام حمَّال!، الإنسان لا يدين صاحبه به!، فلذلك يُقال فقط: أنَّ الشيخ علي أخطأ في كونه استدل بالرسالة، وإنْ كان هو ذكرها في ظرف سياسي!، لكن مهما كان قلنا له: أخطأت!، وأما أن نقول: وحدة أديان، والله يا أخي هذا ظلم بيِّن)).

أقول:

أما مسألة رسالة عمان وثناء الحلبي عليها، وأنَّ فيها كلمات حمالة وجوه، فهذا يدل على تأثر الشيخ عبدالمالك رمضاني بعلي الحلبي كثيراً، والانتصار له ولو بالباطل!.

فرسالة عمان ليست حمالة وجوه كما يزعم الشيخ عبدالمالك!؛ بل هي صريحة في الدعوة إلى الإخاء والمساواة والتوحيد بين الأديان على القواسم المشتركة والتعايش السلمي، وفيها الدعوة إلى تكريم الإنسان بغض النظر عن دينه، وعدم المساس بعقائد الكفار، ووصف الكفار بالإخوة والمؤمنين، ووصف الكتب المحرَّفة بالسماوية، وإسقاط جهاد الطلب، والإقرار بالأنظمة الكفرية والتحاكم إليها، وتطبيق الديمقراطية، وغير ذلك.

فلا ندري ما هي وحدة الأديان في نظر هؤلاء المميعة؟!

وليذكروا لنا ما هي الصورة التي تمثِّل فكرة وحدة الأديان إن كانوا صادقين؟!

وأما علي الحلبي فلم يثنِ على الرسالة فحسب!، بل وصفها بأنها سبَّاقة في شرح رسالة الإسلام!!، وأنَّها تبين شمائل الإسلام وخصاله العظام!، ووصف الموقعين عليها بالعلماء الثقات وهم روافض وصوفية وإباضية وإخوان حزبيين ومفكرين علمانيين !!، ووصف العلماء والمشايخ وطلبة العلم المحذِّرين منها بمشابهة الخوارج!!.

ثم لم يكتفِ بذلك بل نشر هذا الثناء في أكثر من كتاب له، وانتصر لهذه الرسالة وحاول تسويغ الباطل والضلال الذي فيها في أكثر من مقال له من خلال الأجوبة السياسية والتأويلات المتعسِّفة، بل أذِن لطلابه وأعضاء منتدياته أن يهبُّوا نصرة لهذه الرسالة والطعن في مَنْ يبين ما فيها من ضلالات، وباركوا في الرسالة ووصفوها بالنور والسماحة والبرهان والخيرية.

وقام بعضهم بشرح بنود هذه الرسالة ومساواتها بأصول ومقاصد الإسلام، وتكلَّفوا كثيراً في تصحيح ما فيها من ضلال وباطل، وحرفوا في سبيل ذلك كلام العلماء ووضعوه في غير محله، وقام أحدهم بشرح هذه الرسالة في ستين حلقة من خلال إحدى القنوات الفضائية!، ثم أخرج هذا الشارح كتاباً سماه «إعانة اللهفان بشرح رسالة عمان»!!، والحلبي يثني على هذه المقالات ويحث عليها، وهو يصرِّح في أحد مقالاته أنَّ رسالة عمان صارت مادة مفروضة في التدريس من خلال الجامعات والمعاهد والمدارس والمؤتمرات والمجالس وحلقات المساجد!.

فهل هذا مجرد ثناء يا شيخ عبدالمالك؟!!

هذه حملة شرسة في الدعوة إلى تمييع ثوابت الإسلام وتضييع المسلَّمات، ولا ينكر ذلك إلا جاهل أو صاحب هوى!.

ثم إنني لم أسمع – إلى هذه الساعة! –أحداً من العلماء والمشايخ وطلبة العلم السلفيين يقول: إنَّ الحلبي يؤمن بفكرة وحدة الأديان! ، وإنما ينكرون عليه ثناءه على مَنْ يدعو إلى هذه الفكرة الخبيثة، ودفاعه عن رسالة تضمنت القول بهذه العقيدة، والاعتذار لها بالتأويلات الباطلة، وثناءه على طلابه الذين هبوا لنصرة رسالة عمان بكل فقراتها وأثنوا عليها وقاموا بشرحها والدعوة إلى تحقيقها في هذا الزمان، ووصفه للرادين عليه ذلك المنتقدين للرسالة بأنهم غلاة وسائرون على طريقة الخوارج في الطعن بالحكام!.

فلا تقوِّل يا شيخ عبدالمالك العلماء والمشايخ ما لم يقولوه؟!

ثم لا يكفي أن يقول الحلبي بأنَّ فكرة وحدة الأديان عقيدة كفرية وقائلها كافر!، لأنَّ الخلاف معه ليس في كفر هذه العقيدة وتكفير صاحبها!، وإنما في تمييع الحق وتضييعه، وترقيع الباطل والثناء والنصرة لأهله، وذلك من خلال تزيين ألفاظ رسالة عمان وتقريبها إلى ما يوافق أصول الإسلام، كما فعل هو وطلابه.

فالواجب عليه أن يعلن تراجعه من الثناء على رسالة عمان، وينتقد الرسالة ويحذِّر مما فيها من ضلال وباطل، ويحذف جميع المقالات التي كُتبت في نصرتها والدفاع عنها والإشادة بها، ويعتذر من العلماء والمشايخ الذين قاموا بالواجب الشرعي فحذَّروا من الرسالة وبينوا المخالفات التي فيها؛ فهذه هي توبته، وهذا هو الإصلاح والبيان الواجب عليه، وأنى له أن يفعل ذلك وهو في غيه وضلاله البعيد؟! لكنَّ الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وما ذلك عليه ببعيد.

وليعلم الشيخ عبدالمالك أنَّ الكتابات كثيرة في بيان انحراف الحلبي في مسألة رسالة عمان، ويظهر أنَّ الشيخ عبدالمالك يقرأ كتابات الحلبي في هذه المسألة ولا يقرأ كتابات السلفيين الذين ردوا عليه، وقد كتبتُ رسالة جامعة في ذلك أتمنى – والله - لو يقرأها الشيخ عبدالمالك رمضاني بتجرد وإنصاف ليعلم حجم المخالفة التي وقع فيها الحلبي على حقيقتها، والرسالة بعنوان: [ملخص

البيان في موقف علي الحلبي وحزبه من رسالة عمان والإخاء بين الأديان]، وهي منشورة في الشبكة العنكبوتية.

لكن أذكر لك هنا مثالاً واحداً يدل على انتكاسة الحلبي في نظرته إلى الانحرافات والضلالات:

فقد ورد من ضمن فقرات رسالة عمان النص الآتي: ((أصل الديانات الإلهيّة واحد، والمسلم يؤمن بجميع الرسل، ولا يفرّق بين أحد منهم، وإنَّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام؛ مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني؛ دون مساس بالتميّز العقدي والاستقـلال الفكري)).

وقد عُرِضَت هذه الفقرة على الشيخين صالح الفوزان وعبدالمحسن العباد حفظهما الله تعالى؛ فقال الأول: ((هذا كلامٌ ضلالٌ والعياذ بالله، نعم نحن نؤمن بجميع الرسل أوبجميع الكتب، لكنَّهم هم لا يؤمنون بجميع الرسل؛ يكفرون بعيسى وبمحمد صلى الله عليه وسلم بالنسبة لليهود، بالنسبة للنصارى يكفرون بخاتم النبيين محمد ولا يؤمنون بالقرآن؛ فكيف نقول :إنَّهم مؤمنون!؛ وهم يكفرون ببعض الرسل ويكفرون ببعض الكتب؟ !!هؤلاء ليسوا مؤمنين، ليسوا من المؤمنين، فهذا خَلْطٌ وتضليل للنَّاس، يجب إنكاره)).

وقال الثاني: ((الكلام الأول جميل، والكلام الأخير خبيث، أوله حسن وآخره سيء، يعني كون الرسل ديانتهم واحدة وأنهم يدعون إلى التوحيد وأنه يجب الإيمان بكل واحد منهم وأنَّ من كفر بواحد فهو كافر بالجميع هذا كله حق. وأما هذا الكلام الذي يقول فيه بالتقاء الديانات؛ بعد بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ليس في دين حق إلا دين الإسلام، ولا يجوز أن يعتقد بأنَّ هناك دين موجود الآن يعني يتبعه غير المسلمين هو حق، بل الشرائع كلها نسخت ببعثته صلى الله عليه وسلم كما قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: "والذي نَفْسي بيده لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأُمّة يهوديٌّ أو نصرانيٌّ ثم يموت ولا يُؤمن بالذي أُرسلتُ به إلا كان من أصحاب النَّار"، وقال: "ولو كان موسى حياً ما وسعه إلا إتباعي"، وعيسى إذا نزل في آخر الزمان يحكم بشريعة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يحكم بالإنجيل، الشرائع انتهت بعد بعثته صلى الله عليه وسلم ليس لها وجود الآن، لكن يعني جاء بما يتعلق بأهل الكتاب أنهم يعاملون معاملة خاصة؛ لأنَّ لهم أصل دين، فإذا أعطوا الجزية فإنهم يبقون تحت ولاية المسلمين، لأنَّ ذلك من أسباب دخولهم في الإسلام. أما

كونه يقال: إنَّ الديانات بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم كلها حق وأنها معتبرة وأنه لا فرق بينها؛ فهذا الكلام من أبطل ما يكون من أقبح ما يكون)).

بينما لما ناقش صادق البيضاني علياً الحلبي في مسألة وحدة الأديان وثنائه على رسالة عمان، فبرأ الحلبي الرسالة من ذلك فقال: ((ما ادُّعِيَ على رسالة عمّان من أنَّها تدعُو إلى عقيدة وحدة الأديان الكفرية، أو ..أو، كُلُّه – ليسَ صريحاً، ولا ظاهراً ألبتَّة، وإنَّما هو ألفاظٌ يَسيرةٌ مُحتملَةٌ ليس إلا، بل إنَّ فيها نصاً ظاهراً جلياً يُخالفُ ذلك ويُناقضُهُ؛ وذلك نصُّ ما جاءَ فيها: "أصلُ الدِّياناتِ الإلهيَّة واحدٌ، والمُسلمُ يُؤمنُ بجَميعِ الرُّسلِ، ولا يُفَرِّقُ بَيْنَ أحد منهُم، وإنَّ إنكارَ رسالة أيِّ واحد منهُم خُروجٌ عن الإسلامِ؛ ممَّا يؤسِّسُ إيجادَ قاعدة واسعة للالتقاء مع المُؤمنين بالدِّياناتِ الأُخرَى على صُعُد مُشترَكَة في خدمة المُجتمعِ الإنسانيِّ، دونَ مَساس بالتميُّز العَقَديِّ والاستقلال الفكريِّ؛ مُستندينَ في هذا كُلِّه إلى قوله تعالى: آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ"، فأيُّ ادِّعاء باطل ذاك في موضوعِ وحدة الأديانِ هذا؛ مع هذا التنصيص الواضحِ الجليِّ على نَفْيِ ذلك وعَدَمِه وبألفاظ مُتعدِّدة شتَّى، لعلَّ أظهرَها ما جاءَ في الرسالة كما تقدَّم: "دونَ مَساس بالتَّميُّز العَقَديِّ والاستقلال الفكريِّ" عند ذكر الدِّيانات، وعليه فمن المُمْكِن جدًّا حملُ ما قد يُوجد فيها من ألفاظ مُحتملة بحُسنِ الظَّنِّ وحُسنِ النَّظَرِ في السياقِ من جهة، وفي إدراك المآلات ومعرفة النتائج من جهة أخرى، إلى ما لا يُخالفُ الشريعة، وما لا يُناقض شيئاً من قواعد المِلَّة البديعة)).

أقول:

تصوَّر يا شيخ عبدالمالك جرأة الحلبي وعناده!، كيف يأتي إلى نفس الفقرة التي انتقدها الشيخان الفوزان والعباد فيجعلها نصاً ظاهراً جلياً على سلامة رسالة عمان من فكرة وحدة الأديان؟!

بل يأتي إلى قول صاحب الرسالة: ((دونَ مَساس بالتميُّز العَقَديِّ والاستقلال الفكريِّ)) الذي يدل بيقين على أنَّ الرسالة تدعو إلى الالتقاء بين الأديان على القواسم المشتركة وعدم المساس

بعقائد الآخرين، فيزعم الحلبي أنَّ هذه الكلمة أظهر الكلمات التي تدل على سلامة الرسالة من فكرة وحدة الأديان!.

فهل بعد هذه الانتكاسة من رجاء؟!

وعلى أي شيء يدل هذا الإرجاء؟!

وقارن يا شيخ عبدالمالك بين كلام الحلبي هذا وبين كلام الشيخ العباد : "أما كونه يقال: إنَّ الديانات بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم كلها حق وأنها معتبرة وأنه لا فرق بينها؛ فهذا الكلام من أبطل ما يكون أومن أقبح ما يكون"؟، فهذا الكلام من الشيخ العباد يؤكد قول من يقول أنَّ رسالة عمان تضمنت القول بوحدة الأديان، ويدين علياً الحلبي الذي أثنى على هذه الرسالة وقال: إنها شارحة للإسلام!، وأنها تبين شمائل الإسلام وخصاله العظام إلى آخر ما قاله من ثناء ومدح ودفاع منه ومن أتباعه؟!

واحكم بحق وعدل ولا تُشطط؟!

وأما دعوى الشيخ عبدالمالك أنَّ رسالة عمان نفسها غير واضحة في وحدة الأديان، وأنه قرأها مراراً، والشيخ عبدالمحسن قرأها مراراً، فقال: غير واضحة في وحدة الأديان، فيها كلام حمَّال، ولا يدان صاحبها به.

قلتُ:

أما الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى فقد قال كلمته المتقدِّمة وهي مسجَّلة بصوته في فقرة واحدة من فقرات الرسالة، فكيف لو سُئل عن فقراتها كلها؟!

وأما كونك يا شيخ عبدالمالك قرأتها مراراً فوجدتَ أنها غير واضحة في وحدة الأديان، وأنَّ فيها كلاماً حمالاً لا يدان به صاحبه، فهذه والله طامة ما كنا نتصوَّر يوماً أن تصدر من مثلك!!!، لكن إنْ وقع فيها علي الحلبي فما الذي يستبعد أن يقع فيها عبدالمالك رمضاني!، وبخاصة وهو يقر قولاً وعملاً بأنه متأثر بالحلبي كما سيأتي بيانه؟!! والله المستعان.

وإذا كان الشيخان صالح الفوزان وعبدالمحسن العباد حفظهما الله تعالى قد أنكرا الرسالة لما سمعا فقرة واحدة من فقراتها، ووصفا الكلام الذي سمعوه بالضلال والباطل وأقبح ما يكون، فكيف يقول الرمضاني أنها حمالة وجوه؟!

ثم لو كان الكلام في رسالة عمان ليس صريحاً!؛ بل محتملاً يحتمل الحق ويحتمل الباطل، فإنَّ هذا لا يمنع من الرد والإنكار والتحذير، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤٥]: «فطريقة السلف والأئمة: أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية؛ فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا. ومَنْ تكلَّم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومَنْ تكلَّم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلًا بباطل».

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في [الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٧]: «فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة! ولاسيما إذا صادفت أذهاناً مخبَّطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب، فسل مثبِّت القلوب أن يثبِّت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات».

فكيف يقرر الشيخ عبدالمالك بأنَّ في رسالة عمان كلاماً حمالاً؛ لهذا لا يدان به صاحبه؟!

وكذلك ثناء الحلبي على الرسالة ثناء مجمل، وقد صرَّح هو بذلك، وهو لم يفصِّل كلامه إلى الآن!، فلا يلومنَّ إلا نفسه.

ونحن نتعجب من الشيخ عبدالمالك رمضاني كيف يعتذر للرسالة بكونها حمالة وجوه وهي صادرة من رجل لا يستبعد تأثره بالمبادئ الغربية!، ثم نراه لا يعتذر لعدنان عرعور ولا لغيره بأنَّ كلامهم حمال لوجوه في أثناء الرد عليهم؟!

وأخيراً؛ لا بد أن نعلم أنَّ كل مَنْ يدافع عمَّنْ يدعو إلى فكرة وحدة الأديان ويعتذر لهم فيه شبه كبير بمَنْ قال فيهم شيخ الإسلام رحمه الله [المجموع: ٢/ ١٣٢-١٣٣]: «وهكذا هؤلاء الاتحادية؛ فرؤوسهم هم أئمة كفر، يجب قتلهم ولا تقبل توبة أحد منهم إذا أُخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر!، وهم الذين يفهمون قولهم

ومخالفتهم لدين المسلمين. ويجب عقوبة كل مَنْ انتسب إليهم!، أو ذبَّ عنهم!، أو أثنى عليهم!، أو عَظَّمَ كتبهم!!، أو عرف بمساعدتـهم ومعاونتهم!، أو كره الكلام فيهم!!، أو أخذ يعتذر لهم بأنَّ هذا الكلام لا يدري ما هو؟!!، أو قال: إنَّه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق!!. بل تجب عقوبة كل مَنْ عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم!؛ فإنَّ القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنـَّهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء!!، وهم يسعون في الأرض فسادًا!، ويصدون عن سبيل الله!. فضررهم في الدين أعظم من ضرر مَنْ يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم؛ كقطاع الطريق وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم مَنْ لم يعرفهم!. فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف!!، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية!، ولهذا هم يريدون دولة التتار ويختارون انتصارهم على المسلمين؛ إلا مَنْ كان عاميًا من شيعهم وأتباعهم، فإنه لا يكون عارفًا بحقيقة أمرهم!. ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ما هم عليه!!، ويجعلونهم على حق!!!، كما يجعلون عباد الأصنام على حق!!!، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر!.

ومن كان محسنًا للظن بهم وادَّعى أنه لم يعرف حالهم: عُرِّفَ حالهم، فإنْ لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار وإلا أُلحق بهم وجعل منهم!!!. وأما مَنْ قال: لكلامهم تأويل يوافق الشريعة!!؛ فإنه من رؤوسهم وأئمتهم!!!!؛ فإنه إنْ كان ذكيًا فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان معتقدا لهذا باطنًا وظاهرًا فهو أكفر من النصارى! ؛ فمَنْ لم يكفر هؤلاء وجعل لكلامهم تأويلًا كان عن تكفير النصارى بالتثليث والاتحاد أبعد، والله أعلم)).

ولا يقول قائل: كلام شيخ الإسلام هذا خاص بالقائلين بوحدة الوجود؟!

فجوابه: ما قاله الشيخ بكر أبو زيد عفا الله تعالى عنه معلقاً على هذا الكلام في كتابه [هجر المبتدع ص٤٨ – ٤٩]: ((فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية وسقاه من سلسبيل الجنة آمين، فإنَّ هذا الكلام في غاية الدقة والأهمية، وهو وإنْ كان في خصوص مظاهرة ((الاتحادية))، لكنه ينتظم جميع المبتدعة!! ، فكل مَنْ ظاهر مبتدعًا فعظَّمه أو عظَّم كتبه، ونشرها بين المسلمين، ونفخ به وبـها، وأشاع ما فيها من بدع وضلال، ولم يكشفه فيما لديه من زيغ واختلال في الاعتقاد؛ إنَّ من فعل ذلك: فهو مفرط في أمره، واجب قطع شره لئلا يتعدى على المسلمين. وقد ابتلينا بـهذا الزمان

بأقوام على هذا المنوال يُعظِّمون المبتدعة، وينشرون مقالاتـهم، ولا يحذِّرون من سقطاتـهم وما هم عليه من الضلال!!، فاحذروا: أبا الجهل المبتدع هذا!!، نعوذ بالله من الشقاء وأهله».

مقياس غريب
لمعرفة سنية الرجل يتضح فيه أثر المنهج الواسع الأفيح

الشيخ عبدالمالك رمضاني فرَّق في التعامل مع المخالفين، فقال: «الذي قد لا يُرحم حقيقة من تحتفُّ به القرائن بأنه ممالئٌ لأهل البدع، يحبهم، مخرجه مدخله معهم، ثم في المقابل صدره يضيق مع أهل السنة؛ هذا الذي تقوى فيه القرائن بأنه ليس من أهل السنة.

أما الرجل من أهل السنة، وكتبه كتبك، مكتبته مكتبتك، وعلماؤه علماؤك، لكن فقط يقول: أنا لا أقلد التقليد الأعمى في المسائل الاجتهادية، إنما أنتقي – لا أقول بحسب هواي – بحسب ما أفهمه من أدلة، ثم في كل ذلك أنا مرتكز على قول عالم آخر في هذا الباب من أهل السنة، فينبغي للإنسان أن يتسع صدره لمثل هذا، هذه الأمور واضحة جلية».

أولاً؛ يا شيخ عبدالمالك لو اطلعتَ على كتاب «الدفاع عن أهل الإتباع "ردٌّ علمي على الشيخ ربيع المدخلي"» في مجلدين لأبي الحسن المأربي، وفيه دفاع مستميت عن قيادات ورؤوس الإخوان المسلمين مثل: حسن البنا وسيد قطب والمودودي والغزالي وحكمتيار وغيرهم!؛ ومعلوم أنَّ سيد قطب عنده القول بوحدة الوجود والحلول والطعن في الصحابة الكرام وغير ذلك من الضلالات والغزالي والبنا يقولان بوحدة الأديان وحرية الأديان وإخوة الأديان، والمأربي صوَّر فيه هؤلاء أنهم مظلومون، وأنَّ ردود الشيخ ربيع عليهم لازمها تكفيرهم!، وردَّ في كتابه هذا على الشيخ ربيع حفظه الله تعالى ووصفه بالغلو وبمخالفة منهج السلف وطعن به طعونات شديدة، لعرفتَ أنه ممالئ لأهل البدع ويضيق صدره من علماء أهل السنة!!، بل كم له من الطعون في علماء أهل السنة فيصفهم بأنهم أراذل وأقزام وغثاء وأصاغر؟!؛ بل وصف الصحابة بأنهم غثاء وأنَّ فيهم أصاغر؟!!.

لو قلَّبتَ بصرك قليلاً يا شيخ عبدالمالك في موقع «كل السلفيين» الذي يشرف عليه علي الحلبي!؛ وما في هذه المنتديات من طعن شديد في علماء ومشايخ أهل السنة المعروفين، وفي المقابل فيه من الثناء والدفاع والاعتذار والنصرة لعدنان عرعور والحويني ومحمد حسان وأمثالهم، بل وثناء ودفاع عن سلمان العودة وسفر الحوالي كما في مقالات مختار الطيباوي وغيره، كلُّ ذلك يقع بمرأى من علي الحلبي وإقرار، بل وثناء وتأييد لمقالات مشرفيه وكتابات أنصاره، لو نظرتَ إلى ذلك لعرفتَ أنهم ممالؤون لأهل البدع – الذين بدَّعتهم أنت بنفسك! – ويضيق صدرهم بعلماء أهل السنة!!.

ثم يا شيخ عبدالمالك!؛ لا يلزم من كون الرجل يملك كتباً ومكتبة سلفية، ويوقِّر العلماء السلفيين ويستدل بهم: أن يكون سلفياً!، بل السلفي الذي يتبع ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين عقيدة ومنهجاً وشريعة وسلوكاً.

فالمأربي مثلاً يملك مكتبة سلفية ويشيد ببعض العلماء السلفيين، لكنه حزبي سياسي كما أعلن أخيراً بعد تأسيس ما يسمى بـ«الائتلاف السلفي اليمني» مع إخوانه القطبيين، وهو الناطق الرسمي باسم الحزب!، ويدعو إلى المشاركة في العملية السياسية تحت قبة البرلمان، ويُشرِّع المظاهرات والخروج على الحكام، وهو في كتاباته وردوده يطعن في علماء سلفيين آخرين، ويدافع عن الإخوان المسلمين ويعدهم في إطار أهل السنة والجماعة، ويعد جماعة التبليغ الصوفية القبورية من أهل السنة، وكذلك لا يخرج أسامة بن لادن ولا تنظيم القاعدة من أهل السنة، ويعد نظرة السلفيين من التحزب نظرة فيها قصور فهم للواقع والتحديات التي تعيش فيها الأمة، وقد تقدَّم بيان ذلك، فهل مثل هذا سلفيٌّ؟!

والحلبي مثلاً يملك مكتبة سلفية وينتسب إلى علماء سلفيين، لكنَّ اللجنة الدائمة وصفته بالإرجاء وحذَّرت منه ومن كتبه لبعض الانتقادات على كتابين له، فهل توقَّفت اللجنة في تبديعه لأجل مكتبته السلفية أو لأجل انتسابه إلى علماء سلفيين؟!

ثم ماذا يفعل الشباب السلفي وأنت تنصحهم بكتاب [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]، وقد قال فيه الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى: «عند سؤال طلبة العلم عن حال أشخاص من المشتغلين بالعلم، ينبغي رجوعهم إلى رئاسة الإفتاء بالرياض للسؤال عنهم، وهل يُرجع إليهم في

الفتوى وأخذ العلم عنهم أو لا؟، ومَن كان عنده علم بأحوال أشخاص معيَّنين يُمكنه أن يكتب إلى رئاسة الإفتاء ببيان ما يعلمه عنهم للنظر في ذلك، وليكون صدور التجريح والتحذير إذا صدر يكون من جهة يُعتمد عليها في الفتوى، وفي بيان مَنْ يؤخذ عنه العلم ويُرجع إليه في الفتوى، ولا شكَّ أنَّ الجهة التي يُرجع إليها للإفتاء في المسائل هي التي ينبغي الرجوع إليها في معرفة مَن يُستفتى ويُؤخذ عنه العلم، وألاَّ يجعل أحدٌ نفسه مرجعاً في مثل هذه المهمَّات؛ فإنَّ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقال: «إذا كان الخطأ الذي رد عليه فيه غير واضح، بل هو من الأمور التي يحتمل أن يكون الرادُّ فيها مصيباً أو مخطئاً، فينبغي الرجوع إلى رئاسة الإفتاء للفصل في ذلك، وأمَّا إذا كان الخطأ واضحاً، فعلى المردود عليه أن يرجع عنه؛ فإنَّ الرجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل»؟!.

قلتُ:

واللجنة قد بدَّعت الحلبي من زمان!!!!

أم أنَّ اللجنة من الغلاة الآن؟!

وكذلك الحويني وعدنان عرعور يا شيخ عبدالمالك؛ لهم مكتبات ضخمة فيها كتب سلفية!، وهم ينسبون أنفسهم إلى العلماء السلفيين!، ويستدلون بفتاوى بعضهم بحسب ما يشتهون ويهوون!، فهل يُقال فيهم من أجل ذلك: أنهم سلفيون؟!

ثم مَنْ قال أنَّ الخلاف مع هؤلاء الذين تدافع عنهم يا شيخ عبدالمالك خلافٌ في مسائل اجتهادية؟!

يا شيخ عبدالمالك لا نقول لك اقرأ ردود العلماء والمشايخ الذين كشفوا حال أهل التمييع وردوا عليهم وبينوا انحرافاتهم لتعرف أنَّ الخلاف ليس اجتهادياً!، لكن نطلب منك أن تطالع ردودهم هم على السلفيين!، لتعرف هل حقاً الخلاف بين الطرفين اجتهادي؟! وهل يرضى هم بحكمك هذا في الخلاف؟!

وأكتفي لك بنقل واحد من أحد مشرفيهم وهو المدعو بأبي الأشبال الجنيدي قاتله الله، حيث قال في مقال له بعنوان [**جواب للشيخ علي الحلبي آن الأوان لإظهاره!**]: ((وفرق شاسع بين أثر منهج الشيخ ربيع على الدعوة السلفية وما أحدثه فيها، وبين أثر منهج محمد حسان في الدعوة السلفية، وإنْ كان الأول خير من الثاني؛ إلا أنَّ ضرر الأول على السلفية أكثر من الثاني!!!، ولينظر المنصف ما هو مقدار ضرر محمد حسان على الدعوة السلفية، وما هو مقدار ضرر الشيخ ربيع على الدعوة السلفية!. الردود على محمد حسان ومن شايعه كثيرة جداً؛ مع أنَّ تأثير منهجه لا يجاوز العوام الذين لا يدخلون منتدياتنا لولوعهم بالفضائيات، بخلاف الشيخ ربيع الذي لم يرد عليه إلا بعض المشايخ. لذلك نحن نسد هذه الثغرة التي لا نرى من يسدها إلا القلة القليلة!؛ مع أنه فرق السلفية أشد تفريق، ومزقها أشد تمزيق. ولعلك أخي الفاضل؛ تفرق بين اغترار السلفيين بمحمد حسان، واغترارهم بالشيخ ربيع، فلا يمثل شيئاً بالنسبة إليه. لذلك كان ينبغي على السلفيين ومن عندهم نشاط في المنتدى وقدرة على الكتابة: أن يتوجَّهوا بالنقد للشيخ ربيع أكثر وأكثر؛ حتى نقضي على فتنته التي فرَّقت الدعوة لما يزيد عن عقد ونصف)).

يا شيخ عبدالمالك؛ هل تعرف ماذا علَّق على هذا الكلام عليُّ الحلبي؟!

قال الحلبي معلِّقاً: ((أحسنتَ أبا الأشبال: كلام جميل ومجمل، وأظنه كافياً في شرح وجهة نظرنا جميعاً))!!!.

فهذه وجهة نظرهم!؛ أنَّ الشيخ ربيعاً أضرَّ على الدعوة السلفية من محمد حسان!، وأنه فرق السلفيين شذر مذر!، فهل الخلاف معهم اجتهادي؟!

وأما مسألة الارتكاز على قول عالم في تعديل أحد المجروحين مع وجود جرح مفسَّر من قبل علماء آخرين بأدلة صريحة وبراهين قاطعة؛ فهذا خلاف منهج أهل الحديث في الجرح والتعديل، فالواجب تقديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمل، أليس كذلك؟!

وإلا فما هو القول في سيد قطب؛ وقد دافع عنه الشيخان ابن جبرين وبكر أبو زيد عفا الله عنهما!، ولم يقبلا جرح العلماء الأكابر المفسَّر فيه، بل طعنا فيمَنْ جرحه؟!

وهل نسيتَ يا شيخ عبدالمالك لما كان الشيخ الألباني رحمه الله تعالى يدافع عن سلمان العودة وسفر الحوالي ولا يقبل جرح العلماء لهما في أول الأمر؟

هل كنتَ مع الشيخ الألباني المعدِّل لهما أم مع مشايخ المدينة المجرحين لهما؟

وما الفرق بين الأمس واليوم؟!

ورحم الله الشيخ الألباني الذي رجع إلى قول مشايخ المدينة؛ فهل لك فيه أسوة؟!

وقد قال العلامة الشوكاني رحمه الله تعالى في [أدب الطلب ومنتهى الأدب ص٦٤]: ((وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه: بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء، ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم!، ويجعلونها حجة لبدعتهم!، ويضربون بها وجه من أنكر عليهم!؛ كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلق بما شجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب، فإنهم يطيرون عند ذلك فرحاً ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم)).

الرد على دعوى الشيخ عبدالمالك أن أكثر العلماء على المنهج الذي يدعو إليه!

قال الشيخ عبدالمالك في جلسته مع التونسيين: ((كتاب الشيخ عبدالمحسن العباد "رفقا أهل السنة بأهل السنة" واضح جداً، ثم كتب مقالاً آخر "ومرة أخرى رفقاً أهل السنة بأهل السنة"، بيَّن هذه الأشياء على جلاء، والشيخ مطلع على هذا الخلاف من ألفه إلى يائه، عارف بكل هذا الخلاف، وهذا هو الذي أداه إليه اجتهاده، وهذا الذي عليه أكثر العلماء في هذا العصر؛ كبار العلماء، بعضهم صرَّح وبعضهم ما صرَّح، وبعضهم يلمح أحياناً، و بعضهم يفرِّق مقولات هنا وهناك، ولكن لو جُمعت تجدها هي هي كلام الشيخ عبدالمحسن العباد. فما نحب نضرب عالم بعالم، أبداً، أستغفر الله العظيم، لكن علماءنا كلنا نجلهم، مع ذلك نقول كما كان يقول الأقدمون: كلٌّ يرد من قوله ويقبل بحسب الدليل فقط)).

أقول:

إنَّ مما يؤكِّد أنَّ الشيخ العباد حفظه الله تعالى قد أصدر رسالتيه ((الأولى والثانية)) ولم يطلع على تفاصيل الخلاف الدائر!؛ أنَّه لم يعلم بنصيحة الشيخ أحمد النجمي رحمه الله تعالى له، عندما رد الشيخ على رسالته الأولى [رفقاً أهل السنة بالسنة]؛ إلا بعد موت الشيخ النجمي وكتابة الشيخ العباد لرسالته الثانية [مرة أخرى رفقاً أهل السنة بأهل السنة]!!، أي بعد ثمان سنوات، فقد قال الشيخ العباد حفظه الله تعالى في مقال له بعنوان [كلمة توضيح حول نصيحة الشيخ النَّجمي وبيان الشيخ النُّجيمي]: ((أما الشيخ أحمد النجمي المتوفى في العام الماضي رحمه الله فقد كتب لي نصيحة على إثر صدور رسالتي "رفقاً أهل السنة بأهل السنة" في عام ١٤٢٤هـ، ولم تصل إليَّ هذه النصيحة من قبل!!، وما علمتُ بها!!، إلا بعد نشرها من بعض الناس إثر نشر كلمتي "ومرة أخرى: رفقاً أهل السنة بأهل السنة" في ١٦/ ١/ ١٤٣٢هـ، فكانت مناسبة لتجدد ذكره وتجديد الدعاء له رحمه الله وغفر له وتجاوز عنا وعنه وأسكنه فسيح جناته وشملنا بعفوه ومغفرته إذا صرنا إلى ما صار إليه...)).

ومما قلتُه في رسالة لي بعنوان [الإرشاد في كشف المبطلين الذين يستترون خلف رسالة الشيخ العبَّاد]: ((إنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله تعالى حاول أن يبيِّن للشيخ العباد حفظه الله تعالى ما عليه المخالفون من انحرافات منهجية لا يمكن السكوت عنها، فلم يقبل الشيخ العباد!، وأخبره أنه لا يقرأ!، أي لا يقرأ ما يُكتب في مثل هذه النزاعات المعاصرة، كما ذكر ذلك الشيخ ربيع في جلسته مع جماعة من الفلسطينيين من طرف علي الحلبي؛ وهي جلسة مسجَّلة. وهذا يعني؛ أنَّ الشيخ العباد غير مطلع على تفاصيل انحرافات مَنْ ينسبهم إلى السنة!، وغير مطلع على ردود أهل العلم عليهم مع ما فيها من أدلة وبراهين تدين أولئك)).

أقول:

نعم قد يكون الشيخ العباد حفظه الله تعالى مطلعاً على مجمل الخلاف بين الطرفين، أو قد نُقِلَ إليه الخلاف بعد أن اشتدَّ واتسع من بعض بطانته القريبين له في بعض المسائل، ولعل المنقول له أهونها، ولكننا لا يمكن أن نقول: "الشيخ عبدالمحسن العباد مطلع على هذا الخلاف من ألفه إلى

يائه"، ونقصد به: أنه مطلع على كل تفاصيل الخلاف بنفسه!، لأنه بهذا يخالف نصيحته التي دعا فيها إلى ترك الانشغال بالردود في هؤلاء وفي هؤلاء!!!، فقد قال حفظه الله تعالى: «على كلِّ طالب علم ناصح لنفسه أن يُعرِضَ عن متابعة ما يُنشر في شبكة المعلومات الانترنت، عمَّا يقوله هؤلاء في هؤلاء!، و هؤلاء في هؤلاء!».

ونحن نعلم أنَّ مقالات الحلبي وأنصاره في منتدياتهم هي التي أوصلت السلفيين إلى اليقين بأنَّ ما عليه هؤلاء هو منهج حادث مبني على تمييع الحق وترقيع الباطل.

وأما دعوى الشيخ عبدالمالك رمضاني أنَّ ما يدعو إليه الشيخ العباد في رسالته [رفقاً أهل السنة بأهل السنة] هو ما عليه أكثر العلماء في هذا العصر!؛ فهذه دعوى مقبولة لو كان المتكلِّم فيهم من أهل السنة حقاً، لكنَّ المشار إليهم قد تكلَّم فيهم أكثر علماء العصر:

فالمأربي قد تكلَّم فيه كثير من العلماء والمشايخ ومنهم الشيخ صالح السحيمي ومحمد الإمام!، والحلبي قد تكلَّمت فيه اللجنة الدائمة قبل أن يتكلَّم فيه جماعة من العلماء والمشايخ، وأما الباقون مثل عدنان عرعور والحويني وغيرهم فقد تكلَّم فيهم الشيخ عبدالمالك نفسه!، وتكلَّم الشيخ العباد في عدنان عرعور!.

فهل هؤلاء هم العلماء الموصوفون بالكثرة أم غيرهم؟!

وهل المشار إليهم هم المجروحون أم غيرهم؟!

ثم كون الأمر عليه أكثر العلماء لا يكون بهذا حجة!، بل الحجة في الدليل والبينة والبرهان ولو كان أصحاب الدليل هم الأقل، وهذا أمر معلوم، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [المجموع ٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣]: «وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء!؛ فإنَّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومَنْ تربى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة

الحجة عليه! ، ومَنْ كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم!)).

وقد كان أكثر العلماء لا يقبلون الكلام في سفر الحوالي وسلمان العودة في أول الأمر خلافاً لما عليه بعض مشايخ المدينة، وكان الشيخ عبدالمالك رمضاني مع مشايخ المدينة!

فما الذي حصل اليوم حتى صارت الكثرة هي المقياس؟!

الشيخ عبدالمالك يقول بأنه متأثر بعلي الحلبي ويرفض كلام العلماء فيه

جرى اتصال هاتفي مع الشيخ عبدالمالك رمضاني؛ وهو مسجل بصوته، جاء فيه:

((المتصل: السلام عليكم

الشيخ عبدالمالك رمضاني: وعليكم السلام ورحمة الله

المتصل: الشيخ عبدالمالك رمضاني؟

الشيخ: نعم.

المتصل: كيف حالك شيخنا؟

الشيخ: بخير نحمد الله إليك.

المتصل: يا شيخ، نود منكم نصيحة، كيف نتعامل مع إخواننا الذين ما زالوا متأثرين بعلي حسن الحلبي ومشهور حسن آل سلمان؟ كيف نتعامل معهم يا شيخ؟

الشيخ: متأثرون بمن؟

المتصل: بعلي حسن الحلبي ومشهور حسن آل سلمان.

الشيخ: أنا من المتأثرين بهم.

المتصل: آه

الشيخ: سكت

المتصل: يا شيخ نحن بلغنا كلام الشيخ ربيع وكلام الشيخ عبيد الجابري والشيخ أحمد بازمول

الشيخ: وهل هؤلاء أنبياء؟! هؤلاء المشايخ جزاهم الله خير علماء بارك الله فيهم، لكننا نحن لا نتخذ علماءنا كأحبار اليهود والنصارى.

المتصل: شيخ، كتاب [صيانة السلفي] للشيخ أحمد بازمول، قد أثنى عليه الشيخ ربيع، وقال أنه رد عليه بالحجة والبراهين، يا شيخ.

الشيخ: طيب؛ وإذا أثنى عليه الشيخ ربيع يعني أثنى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم؟!

المتصل: لا يا شيخ، مع أنَّ الشيخ ربيع هو إمام الجرح والتعديل في هذا العصر، وصاحب علم.

الشيخ:أنت اتبع الدليل، الكتاب ذمه الشيخ العبَّاد...».

أقول:

وعلى كلامه هذا عدة وقفات:

الوقفة الأولى: التصريح بأنه متأثر بعلي الحلبي ومشهور حسن!

فقول الشيخ عبدالمالك رمضاني أنه من المتأثرين بعلي الحلبي ومشهور حسن - وإن خرج ذلك منه كردة فعل على مَنْ ينكر ذلك! - لكن مع هذا لا ينبغي لمثله أن يكون ذنباً لهؤلاء، ولا متأثراً بهم، ولكن مع الأسف الملاحظ في تصريحات الشيخ عبدالمالك يرى بوضوح أنه على خطاهم حذو القذة بالقذة!.

الوقفة الثانية: رده لأحكام العلماء في الرجال بدعوى أنهم ليسوا بأنبياء!، وبدعوى أنه لا نتخذ علماءنا كأحبار اليهود والنصارى!

الذي يظهر أنَّ تعلق الشيخ عبدالمالك رمضاني بعلي الحلبي وتأثره به يفقده صوابه وحلمه لما يسمع الكلام فيه أو الثناء على مَنْ ردَّ عليه!، وهذه الكلمات التي تفوه بها لا يقولها مثله، بل لا نسمعها إلا من الحزبيين الذين يتعصبون لزعمائهم ومشايخهم، أما السلفيون فهم أتباع الدليل والحجة.

يا شيخ عبدالمالك ؛ مَنْ الذي زعم أنَّ علماءنا أنبياء!؟!

هل متابعة العالم الذي أقام الأدلة والبراهين على قوله يدخل في باب اتخاذهم أحباراً كما فعل اليهود والنصارى؟!

وهل يُرد ثناء عالم – وهو إمام في الجرح والتعديل بشهادة إمام في الحديث – بدعوى أنه ليس رسول الله عليه السلام؟!

هل هذا هو الجواب العلمي في رد جرح العلماء وتعديلهم؟

وهل هذا هو المنهج السلفي في معاملة العلماء وأحكامهم؟!

سامحك الله وهداك إلى سواء السبيل، ماذا أبقيتَ يا شيخ للحزبيين؟!

هل يُمكن لنا يا شيخ عبدالمالك أن نقول لك على غرار ما قلته أنت كما تقدَّم: وإذا ذم كتاب "صيانة السلفي" الشيخُ عبدالمحسن حفظه الله تعالى، فهل يعني ذمه الرسول صلى الله عليه وسلم؟!، الشيخ عبدالمحسن عالم من العلماء وليس من الأنبياء!، وقد نهينا أن نتخذ علماءنا أحباراً كما فعل اليهود والنصارى!.

هل ترضى يا شيخ بهذا الجواب؟!!

أم هل يسوغ لك أن تفتح للحزبيين مثل هذا الباب؟!

هجوم الشيخ عبدالمالك على مـ ـِ ن ه يـ ـُ ركـ ـٍ ز على مناهج الأفراد والأحزاب، وزعمه أن ـً من بدع العصر أن يقال: انظروا في عقيدة فلان ومنهجه

في أكثر من مجلس هاجم الشيخ عبدالمالك رمضاني "كلمة المنهج" بشدة تلفت النظر، حتى أنَّ السامع لكلامه يستغرب جداً من هذه الهجمة، لا يدري ما سببها؟ وماذا وراءها؟!

ومما قاله في جلسته مع التونسيين: «أنا أتعجب اليوم؛ يقال: فلان عقيدته سليمة يحارب القبوريات، يحارب التصوف، يحارب الرفض، يحارب الإرجاء، يحارب التكفير، تجد الصاحب

جامد بارد، ما تتحرك له شعرة فرح، حتى يقال: ماذا يقول في فلان؟!، سبحان الله العظيم؛ العقيدة هانت عليكم إلى هذه الدرجة؟!. ولذلك فمن البدع اليوم في هذا العصر أن يقال: انظروا في عقيدة فلان ومنهجه؟!!، إيش هذا ومنهجه؟ منين جبتوا المنهج هذا الفن الجديد هذا؟!، ما قرأناه عند المتقدمين بل ولا المتأخرين!، إنما الآن نشأ في هذه العصور المتأخرة فقط، هذه السنوات المتأخرة، ما يتعاملون بالمنهج، ولذلك المنهج الآن غير منضبط في التعريف!، بعضهم يعرفه لغوياً، وبعضهم يعرفه عرفياً؛ عرف الشباب بينهم فقط، وبعضهم يقول: هو معاملة المبتدع، وبعضهم يقول: لا هو معاملة الحكام، وبعضهم يقول: هو معاملة الأحزاب، ايش هذا المنهج؟! ما ننكر محتوى المنهج!، لكن نقول: محتوى المنهج السليم داخل في العقيدة، فإذا أردتم الخصوص بعد العموم ممكن!؛ لكن لا تحتقروا عقيدة الناس!؛ تجدون رجل مثلكم في التوحيد، هذا ضموه إلى صدوركم، افرحوا به، خالفكم في زيد وعمرو؛ مازال العلماء يختلفون في الناس».

أقول:

هذه الهجمة الشديدة من قبل الشيخ عبدالمالك رمضاني على كلمة «المنهج» وعلى مَنْ يعتنون به وينظرون إليه في تقييم الأفراد؛ لا يجد السلفيون لها مسوغاً!، ومسائل المنهج ليست فناً جديداً ولا علماً محدثاً، بل هي مسائل مدونة في كتب العقائد والتوحيد والسنة والشريعة.

وأما مسألة إفرادها في التصنيف فلا تستلزم مثل هذه الهجمة!، مثلها مثل باقي المسائل التي كانت مدونة في كتب عامة ثم أفردت في كتب مستقلة؛ كأصول التفسير التي كانت مدونة في مقدمات كتب التفسير ثم أفردت في علم مستقل، وهكذا غيرها من العلوم التي استقلت عن غيرها، ولا مشاحة في الاصطلاح.

فعجباً لهذا الإنكار الشديد والموقف الغريب من هذه الكلمة التي يدندن حولها السلفيون من زمن الأئمة الثلاثة!، بينما هناك أصول فاسدة ومصطلحات حادثة لا نجد لها مثل هذا الإنكار والهجوم من قبل الشيخ عبدالمالك!.

نعم التفريق بين العقيدة والمنهج في حال الحكم على الدعاة أو الدعوات بأن يُقال: ((فلان عقيدته سلفية ومنهجه إخواني)) أو ((الجماعة الفلانية عقيدتها سلفية ومنهجها حزبي)) تفريق باطل.

لكن التأكيد على ضرورة الاهتمام بمسائل المنهج والاعتناء بها والنظر إليها في التقويم والنقد أمر لا بد منه في هذا العصر قبل الحكم على الأعيان، أي لا نحكم على الشخص بأنه سلفي بمجرد موافقته للسلفيين في التوحيد ومسائل الإيمان والقدر ومسائل الأسماء والصفات!؛ بل لا بد من النظر إلى موافقته لهم في مسائل المنهج؛ أي طريقته في مصدر التلقي والاستدلال، وطريقته في الأسماء والصفات، وطريقته في أخبار الآحاد، وطريقته عند تعارض العقل والنقل، والطريقة في التعامل مع الحكام، والتعامل مع الخلاف والمختلفين، والطريقة في نشر الدعوة وتحصيل العلم وأداء العبادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والطريقة في رد الأخطاء ومناظرة المخالفين، فمثل هذه المسائل صار التنبيه عليها أمراً ضرورياً، وهو مما اضطر له السلفيون بعد أن ظهرت مخالفات أهل الأهواء لهم في مثل هذه المسائل الكبار.

ومثال ذلك: تجد مَنْ يوافق السلفيين في التوحيد ومسائل الإيمان والصفات والقدر؛ ولكنه يخالفهم في طريقة الدعوة، فيدعو في إطار تنظيم حزبي أو سياسي!، فمثل هؤلاء لا يمكن أن يقال عنهم: سلفيون!، ولا نظن أنَّ الشيخ عبدالمالك يعارضنا في ذلك!، وقد أخرج هو الحويني من دائرة السنة والسلفية بسبب أسلوبه في التحريض على المسؤولين، وبسبب خطبه ودروسه التي لا تخلو من التهييج السياسي.

وقد سُئل العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى كما في كتاب [الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص١٢٣ السؤال٤٤]: هل هناك فرق بين العقيدة والمنهج؟ فكان جوابه: ((المنهج أعم من العقيدة، المنهج يكون في العقيدة وفي السلوك والأخلاق والمعاملات وفي كل حياة المسلم، كل الخطة التي يسير عليها المسلم تسمى المنهج. أما العقيدة فيراد بها أصل الإيمان ومعنى الشهادتين ومقتضاهما؛ هذه هي العقيدة)).

وقال الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله تعالى كما في [مهمات في العقيدة والمنهج]: ((في الحقيقة المنهج داخل ضمن العقيدة؛ لأننا لو نظرنا إلى عقائد السلف الصالح ودرسنا كتبهم المختصرة والمطوَّلة وجدنا أنَّ المنهج بعض هذه العقيدة. المنهج معناه: السّبيل والطريقة التي يكون

عليها أهل السنة أتباع السلف الصالح، والسبيل والطريقة التي بها يتعاملون مع من حولهم. كيف يتعاملون مع المسلم؟ كيف يتعاملون مع الكافر الحربي؟ كيف يتعاملون مع المعاهد والمستأمن؟ كيف يتعاملون مع المسلم العاصي؟ كيف يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؟ كيف يتعاملون مع ولاة الأمور؟ كيف يتعاملون مع أهل العلم؟ كيف يتعاملون مع سلف هذه الأمة؟ هذا المنهج، والطريق في التعامل هي موجودة في كتب العقيدة.

لهذا؛ إذا قلنا: المنهج، فإننا نعني به بعض الاعتقاد؛ ولأنَّ المنهج داخل ضمن العقيدة عقيدة أهل السنة والجماعة؛ هذا إذا رأيت العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رحمه الله تعالى وجدت أنه وضع فصولًا تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالتعامل مع ولاة الأمر والتعامل مع خلافات والاجتهادات المختلفة، وهذا ما يسميه المعاصرون بالمنهج...، العقيدة إذن والمنهج بينهما عموم وخصوص، فالمنهج خاص والعقيدة عامة، والعطف عطف المنهج على العقيدة هذا لأجل الاهتمام به كما عُطف العمل الصالح على الإيمان في آيات كثيرة: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا"، والآيات التي فيها عطف العمل الصالح على الإيمان معناها: أنَّ العمل الصالح هو بعض الإيمان وجزء من مسمى الإيمان؛ لكن عطف عليه لأنه مهم، فالعطف عطف الخاص على العام من علم المعاني في البلاغة ومقتضاه الاهتمام بهذا الخاص، وإفراد هذا الخاص بالذكر لأجل التنبيه عليه)).

وقال الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ أيضاً في شريط بعنوان [قواعد القواعد]: ((التقعيد لابد أنْ يكون من عالم راسخ في علمه، فإذا كان في العقيدة فلا بد أنْ يكون من عالم راسخ في العقيدة. وقد ذكرنا مراراً أنَّ العقيدة؛ عقيدة أهل السنة والجماعة منها أبواب متصلة باعتقاد القلب وهو شرح أركان الإيمان الستة؛ الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره من الله تعالى، ومن العقيدة عقيدة السلف ما سماه بعض أهل العلم: بـ"المنهج"،"لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا"، وهو: طريقة التعامل في الأمور مثل مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذه من العقيدة، مثل مسائل الإمامة من العقيدة، الصحابة من العقيدة، الكلام في الولاية وكرامات الأولياء وما يتعلق بذلك هذا من العقيدة، وهكذا في المسائل التي خالف فيها أهل السنة

غيرهم وجُعلت تلك المسائل من العقيدة؛ لأنها كانت مما ميزَّ أهل عن غيرهم من فرق الضلال، لابد أنْ يكون المُقَعِّد عالماً بما خالف فيه أهل السنة غيرهم.

فإذن العقيدة في أبوابها جميعاً تشمل: مسائل الاعتقاد أركان الإيمان، وتشمل المنهج، وتشمل أيضاً السلوك، ولهذا في العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية جعلها على هذه الأقسام الثلاثة)).

وقد سُئل العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى السؤال الآتي كما في [القول المدَّبج بذكر وصايا في المنهج ص١٣ السؤال الأول]: هناك مَنْ يقول إنَّ كلمة "المنهج" محدثة ومن المصطلحات البدعية؛ فما قولكم؟ وما تعريف المنهج؟ فأجاب الشيخ حفظه الله: ((هذه مجازفة من القول!؛ وصف المنهج بأنه كلمة محدثة، والذي يصف المنهج هذا الوصف خالف النص والإجماع قال تعالى: "لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً"، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "سبيل وسنة"، يعني لكل أمة منهاجاً تقرر فيه أحكام الله. وأما تعريفه؛ فالمنهج لغة: الطريق المنتهج الذي يسلك، والمراد به شرعاً: ما تقرر به أحكام الله من عبادة ومعاملة وفق الكتاب والسنة وعلى فهم السلف الصالح)).

وأخيراً أقول:

ما هو قول الشيخ عبدالمالك رمضاني في قول الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح"الطبعة الثانية ص٢٥٥"] "مسألة بين العقيدة والمنهج": ((المنهج سياج العقيدة وحصنها المنيع، فلو حصل أنَّ أحدًا كان ذا عقيدة سلفية في نفسه ولكنه منحرف في منهجه –حزبيًا كان أو غيره– فإنَّ الشيء الأقوى فيه – منهجًا أو عقيدة – هو الذي سيسيطر عليه ويؤثر فيه؛ بحيث لا يستمر كما يقال في حالة انعدام الوزن التي يعيشها!!، فإما أن يؤثر منهجه على عقيدته فيؤول مبتدعًا مكشوفًا! وأما أن تؤثر عقيدته على منهجه فيُصبح سلفيًا معروفًا!، وإنَّ الأخيرة لأحب إلينا من الأولى، ولذلك ندعو ونجد ونصبر ونتصبَّر))؟!

فهل هذا التفريق من بدع هذا العصر؟! أم ماذا؟!

وماذا نحكم على مَنْ كان قبل التأثير - في حال انعدام الوزن! – أسلفي هو؟ أم مبتدع؟ أم في منزلة بين منزلتين؟!

وفي خاتمة هذا الكتاب؛ أقول:

بعد هذه التأصيلات التي صرَّح بها الشيخ عبدالمالك رمضاني - وفقه الله تعالى للسداد والرجوع إلى نصرة الحق ورد الباطل - يظهر للقارئ بوضوح تأثره بعلي الحلبي في تأصيلاته وشبهاته!، ولا ريب أنَّ هذا من شؤم مجالسة أهل الأهواء، ونحن – والله - لنرجو أن يرجع الشيخ عبدالمالك إلى رشده وأن يعود إلى جهاده في نصرة السنة وقمع البدع، وأن لا يزداد في تغيره ولا يصر على هذه الانحرافات، فإنَّ الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

وما كنتُ لأكتبَ هذا البيان والنقد إلا لمعرفتي أنَّ «الذي يجالس أهل البدع أشدُّ علينا من أهل البدع» كما قال ابن عون رحمه الله في [الإبانة لابن بطة ٢/ ٤٧٣]، فليحذر السلفيون من هذه التأصيلات الفاسدة، وليجتنبوا مجالسة أهل البدع إن كانوا يبغون السلامة من الفتن والشبهات، والله تعالى أسأل أن يرزقنا الإخلاص والسداد فيما نقول ونكتب، وأن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يختم لنا بالحسنى، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

صباح يوم الأربعاء ١٧ من شهر صفر لعام ١٤٣٣هـ

الفهرس